

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

هيكل السوق و ربحية القطاع دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم
الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي

إشراف الأ. ستاذ:
د/ تومي ميلود

إعداد الطالب:
بن الطاهر علي

أ. أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
د.خنشور جمال	رئيسا
د.تومي ميلود	مقررا
د.بن عيشي بشير	ممتحنا
برحومة عبد الحميد	ممتحنا

السنة الجامعية

2011-2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى الذي وفقني لإتمام عملي هذا على هذا النحو، أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور / تومي ميلود على ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال إعداد هذا البحث كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل.

إلى جميع من ساهم في إعداد بحثي من قريب أو من

بعيد.....شكرا

ملخص

بعد الأزمة البترولية سنة 1986، دخلت الجزائر موجة من الإصلاحات الاقتصادية للتحول إلى اقتصاد السوق، هذا التحول انعكس على كل القطاعات بما فيها القطاع المصرفي، الذي شهد ديناميكية جديدة في دخول وخروج المتعاملين بعدما رفعت الدولة احتكارها عليه، فعرف تغييرات هيكلية خاصة بعد إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990 ثم الأمر (11/03) المعدل والمتمم للقانون 10/90 سنة 2003 نتيجة لذلك عرف هيكل القطاع تطورات كبيرة والتي قد تؤثر بدورها على أداء القطاع بصفة عامة وعلى ربحيته بصفة خاصة.

في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتبين تأثير هيكل السوق من خلال أبعاده الثلاثة (تركيز السوق، عوائق الدخول، تمييز المنتجات) على ربحية القطاع المصرفي الجزائري، ومدى قوة الارتباط بينهما.

خلصت الدراسة إلى تأكيد هذه العلاقة، وهو ما يعكس قدرة هيكل السوق المصرفي الجزائري على التأثير في ربحية القطاع بصفة خاصة، وبأدائه بصفة عامة، كما يدل على ارتباط ربحية القطاع المصرفي الجزائري بهيكله.

الكلمات المفتاحية:

هيكل السوق - الأداء - الربحية - القطاع المصرفي.

Résumé

Après l'avènement de la crise de 1986, l'Algérie se faisait face à la vague des réformes économiques afin de faciliter la transition vers l'économie de marché, cet évolution a touché tous les secteurs, y compris le secteur bancaire, qui a connu une nouvelle dynamique d'entrée et de sortie des agents économiques, et des changements structurels, notamment après la loi 90 / 10 relative à la monnaie et au crédit, puis l'Ordonnance 03/11. En conséquence, la structure du marché a connu des Changements majeurs, qui influent directement sur les performances du secteur en général et sur la rentabilité en particulier.

C'est dans ce cadre que la présente étude a été élaborée pour le but de présenter l'impact de la structure du marché à travers ces trois dimensions (la concentration du marché, les barrières à l'entrée, la différenciation des produits) sur la rentabilité du secteur bancaire algérien, et l'ampleur de dépendance entre cette structure et la rentabilité.

En conclusion L'étude a confirmé cette relation, ce qui reflète l'impact de la structure du marché bancaire algérien sur la rentabilité du secteur particulièrement, et la performance généralement.

Mots clés:

Structure du marché - performance - rentabilité - secteur bancaire.

Abstract

After the advent of the crisis of 1986, Algeria was facing a wave of economic reforms to facilitate the transition to a market economy, this trend has affected all sectors, including banking, which has experienced a new dynamic input and output of economic and structural changes, especially after the Law 90/10 on the currency and credit, then the Order 03/11. Consequently, the market structure has undergone major changes, which directly affect the performance of the sector in general and profitability in particular.

It is in this context that this study was developed for the purpose of presenting the impact of market structure across these three dimensions (market concentration, barriers to entry, product differentiation) on profitability of the Algerian banking sector, and the extent of dependence between this structure and profitability.

In conclusion The study confirmed this relationship, reflecting the impact of the Algerian banking market structure on the profitability of the sector particularly, and performance generally.

Keywords:

Market structure - performance - profitability - banking sector.

مقدمة

تمهيد:

يشهد عالم اليوم تحولات متسارعة وتطورات متداخلة تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تتحكم في مجرياتها الدول الصناعية المتقدمة وخاصة أمريكا وما يرتبط بها من كيانات اقتصادية وإعلامية.

ولقد فرضت هذه التطورات مجموعة من المتغيرات العاتية اقتلعت أسس النظام العالمي القديم وبدأت في ترسيخ نظام جديد، سمته التغيير المستمر في كل مجالات الحياة، وبذلك اختلفت ملامح وآليات ومعايير هذا العصر على سابقه، مما يفرض على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة.

ولعل من أهم ملامح وأثار هذه التحولات، المشروعات المتزايدة لتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، الطفرات التكنولوجية في مختلف المجالات والسيطرة المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، اشتداد المنافسة العالمية والاعتماد على البحث والتطوير كأساس لخلق الميزات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والمشروعات المتزايدة لتطبيق ميكانيزمات اقتصاديات السوق في معظم دول العالم. حيث أصبحت مسألة دعم نهج اقتصاد السوق طبيعية ومنطقية وضرورية لكل اقتصاد، بعدما تبين أن الأسس والميكانيزمات التي اعتمد عليها من قبل أظهرت نوعا من الإنهاك أو الفشل الأمر الذي استدعى إعادة النظر فيها.

والجزائر من بين الدول التي عانت مظاهر الإنهاك والفشل، والتي أصبحت أكثر وضوحا بعد الأزمة البترولية سنة 1986، الشيء الذي أدى بها إلى الدخول في موجة من الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق.

وكان لهذا التحول الأثر الكبير على جميع القطاعات الاقتصادية على اختلاف أهميتها خاصة القطاع المصرفي، الذي رفعت الدولة احتكارها على نشاطه وشهد ديناميكية جديدة في دخول وخروج المتعاملين، فعرف هذا القطاع تغيرات هيكلية خاصة بعد إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990 ثم الأمر (11/03) المعدل والمتمم للقانون 10/90 سنة 2003، نتيجة لذلك عرف هيكل القطاع تطورات كبيرة والتي قد تؤثر بدورها على أداء القطاع بصفة عامة وعلى ربحيته بصفة خاصة.

الإشكالية:

من خلال ما سبق تتضح القضية الأساسية التي يهدف هذا البحث إلى طرحها ومناقشتها والتي نصوغها في السؤال التالي:

ما هو تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري؟

من أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو مفهوم هيكل السوق و ما هي علاقته بربحية القطاع؟
- 2- ما هي المراحل التي عرفتها الإصلاحات التي مر بها القطاع المصرفي الجزائري؟
- 3- ما هي الخصائص التي تميز هيكل السوق في القطاع المصرفي؟
- 4- هل هناك ارتباط قوي بين هيكل السوق والربحية في القطاع المصرفي الجزائري؟

الفرضيات:

إن المعالجة الجيدة للموضوع تقتضي صياغة مجموعة من الفرضيات تبنى عليها الدراسة وهي:

- 1- يؤثر هيكل السوق بشكل مباشر على ربحية القطاع.
- 2- أثرت الإصلاحات التي مر بها القطاع المصرفي في الجزائر على هيكله وعلى شدة المنافسة فيه.
- 3- هناك ارتباط قوي بين هيكل السوق و الربحية في قطاع البنوك في الجزائر.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في اقتصاديات الدول، وما يواجهه هذا القطاع من تحديات وانعكاسات من جراء التحرير الذي تفرضه اتفاقية التجارة في الخدمات في إطار المنظمة العالمية للتجارة من منطلق أن الجزائر على عتبة الانضمام إليها، وما يطرحه هذا التحرير من آثار تستوجب الدراسة والاهتمام.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان وراءه عدة مبررات ودوافع، نلخص أهمها في:

1. اعتبار تقييم تطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق من مواضيع الساعة.

2. رغبة التعمق في مصطلح هيكل السوق والربحية.
3. اختيار موضوع في مجال التخصص.
4. الميول الشخصية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. تناول أهم التطورات والإصلاحات التي مست القطاع المصرفي الجزائري.
2. تحديد مفهوم هيكل السوق والربحية وتبيان طبيعة العلاقة التي تربط بينهما.
3. محاولة تطبيق أدوات الاقتصاد الصناعي على القطاع المصرفي في الجزائر.

المنهجية المتبعة:

لمعالجة الإشكالية تم الاعتماد بدرجة أولى على المنهج الوصفي التحليلي، وصفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب هيكل السوق وأهم العوامل المؤثرة فيه، وجوانب الربحية ومؤشرات قياسها، وتحليلي بالتطرق إلى شرح وتفسير بعض الإحصائيات والتطورات، مع الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال إسقاط الدراسة النظرية على القطاع المصرفي في الجزائر.

حدود الدراسة:

نظرا لتشعب الموضوع وكثرة العناصر ذات الصلة به، ارتأينا ضبطه وتحديد بعض معالمه ومعالجتها بأكثر تحليل ودقة، حيث يتناول هذا البحث دراسة القطاع المصرفي الجزائري من جانب هيكل السوق وربحية القطاع، مع التركيز على الفترة 2000-2008.

الدراسات السابقة:

من خلال إطلاعي المحدود على بعض الدراسات لم أجد دراسات باللغة العربية تناولت العلاقة بين هيكل السوق وربحية القطاع، أو حتى درست المتغيرين بصفة مستقلة، إلا أنه تم التطرق في بعض الدراسات إلى الإصلاحات والتطورات التي عرفها قطاع البنوك في الجزائر ودراسات أخرى اهتمت بتقييم أدائه نذكر منها:

قريشي محمد الجموعي: قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية 2003- خلال الفترة 1994، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

3 بعداش عبد الكريم: النقود والرقابة المصرفية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (فرع النقود والمالية)، جامعة الجزائر، 1999.

هيكل البحث: للإجابة عن الإشكالية والتحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول متكاملة فيما بينها كما يلي:

الفصل الأول: ويدرس هذا الفصل هيكل السوق تعريفا حسب المفهوم التقليدي لهيكل السوق في النظرية الاقتصادية الجزئية وحسب الاقتصاد الصناعي وتبيان الفرق بينهما ، و نوع العلاقة التي تربط بينه و بين باقي عناصر نموذج هيكل سلوك- أداء هذا بعد التطرق إلى نشأة وتطور النموذج وكذا أهم العناصر المكونة له.

الفصل الثاني: خصص الفصل الثاني لدراسة أداء وربحية القطاع المصرفي، ومصادر العوائد فيه، والمخاطر المرتبطة بنشاطه، وتحديد العوامل المؤثرة فيه، مع تبيان دور هيكل السوق وعلاقته بمؤشرات الأداء، من خلال بعض الدراسات النظرية والتجريبية السابقة في هذا المجال.

الفصل الثالث: يتناول الفصل الثالث العلاقة بين هيكل السوق وربحية القطاع، في السوق المصرفي الجزائري، وتحديد نوع هذه العلاقة وقوتها، وما إذا كانت خصائص السوق المصرفي الجزائري تدعم الدراسة النظرية أم على العكس، ودراسة السوق المصرفي الجزائري من حيث النشأة، والعناصر المشكلة لهيكله، وفي الأخير تحليل تأثير هذا الأخير على ربحية القطاع.

الفصل الأول:

هيكل السوق

تمهيد

يعتبر نموذج (هيكل السوق-سلوك المؤسسات-أداء) إطار التحليل الأساسي في الإقتصاد الصناعي حيث ظهر هذا العلم كفرع مستقل مع ظهور النموذج، وسنحاول في هذا الفصل التطرق الى العنصر الأول من العناصر الثلاثة المكونة لهذا النموذج (هيكل السوق) تعريفًا حسب المفهوم التقليدي لهيكل السوق في النظرية الاقتصادية الجزئية وحسب الإقتصاد الصناعي وتبيان الفرق بينهما في حال وجوده، ثم نوع العلاقة التي تربط بينه و بين باقي عناصر النموذج هذا بعد التطرق إلى نشأة وتطور نموذج هيكل-سلوك-أداء, وكذا أهم العناصر المكونة له.

المبحث الأول: هيكل السوق والنظرية الاقتصادية الجزئية

يوجد هناك العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، زمن هذه الأسواق:

المطلب الأول: سوق المنافسة التامة

يعتبر السوق سوق منافسة تامة في حالة وجود عدد كبير من المنتجين يسوقون تقريبا نفس المنتج، حيث تكون الأسعار متقاربة فيما بينها والسلع المباعة تشمل بصفة خاصة السلع الاستهلاكية.

أولاً: خصائص سوق المنافسة التامة

يتميز هذا السوق بعدة خصائص منها:¹

1. وجود عدد كبير من المشترين (المستهلكين) والبائعين (المنتجين) للسلعة: تعمل هذه الخاصية على ضمان عدم تأثير أي مستهلك أو منتج على سعر السلعة في السوق، ويكون المنتج في هذه الحالة مستقبلاً للسعر، حيث لا يستطيع التأثير عليه، ويسمى السعر السائد في السوق التنافسي بسعر المنافسة، وهو السعر الوحيد الذي تباع به السلعة؛

2. تنتج المؤسسات العاملة في سوق المنافسة سلعة متجانسة: تعتبر السلعة التي يتم إنتاجها في سوق المنافسة الكاملة سلعة متجانسة، بمعنى أن تكون هذه السلعة متطابقة من ناحية الجودة والكفاءة وأداء الخدمة، بغض النظر عن المنتج أو البائع الذي تم شراء السلعة منه ونتيجة لتجانس السلع، فإن السلعة التي يقوم بإنتاجها المنتج الأول تعتبر "بديل كامل" لسلعة المنتجين الآخرين، وبالتالي فإن منحنى الطلب الفردي على سلعة المنتج يكون لا نهائي المرونة؛

3. حرية الدخول إلى السوق: يمكن لأي منتج الدخول إلى سوق السلعة وإنتاج هذه السلعة، لعدم وجود أي عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق. وتستطيع عناصر الإنتاج أيضاً الانتقال بسهولة من إنتاج سلعة إلى إنتاج سلعة أخرى؛

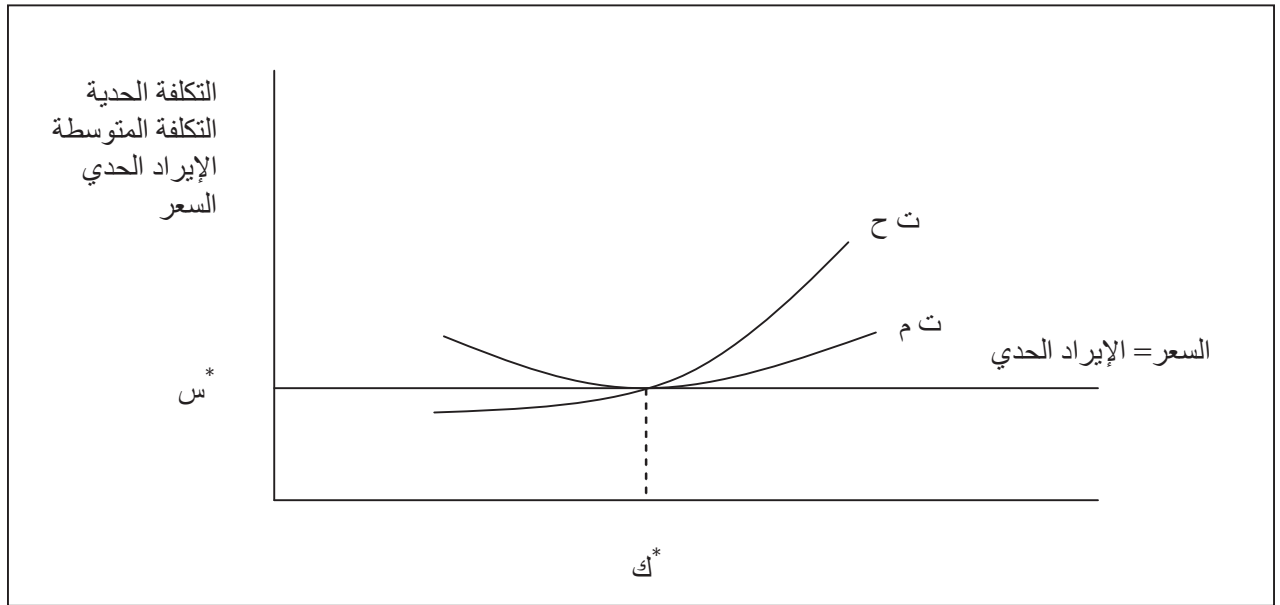
¹ Philippe aghion et autres : **microéconomie**, pearson education France, paris, 2010, p :5.

4. توفر المعلومات بشكل كامل: توفر جميع المعلومات المطلوبة حول السلعة وسعرها وطريقة إنتاجها والتكاليف المرتبطة بإنتاجها والتقنية المستخدمة في عملية إنتاجها بصورة تامة في سوق المنافسة الكاملة.

ثانيا: سلوك المؤسسات في سوق المنافسة التامة

الخصائص السابقة تومس هيكل السوق بانخفاض درجة التركيز (عدد المؤسسات كبير) وضآلة عوائد الدخول إلى الصناعة وعدم وجود تمييز في المنتجات كذلك فإن مرونة الطلب على السلعة المنتجة هي لانهائية، بمعنى أن منحنى الطلب يكون أفقيا الأمر الذي يترتب عليه أن المنتج يستطيع أن يبيع أي كمية يرغب في بيعها عند السعر الذي يتحدد في السوق. وذلك بالأخذ بعين الاعتبار دالة إنتاجه، والهدف الأساسي الذي يسعى إليه وهو تعظيم الربح.

الشكل 1-1: توازن المنتج في سوق المنافسة التامة



المصدر: Arnold Heertje, Patrice Pieretti, Philippe Barthélémy : Principes d'économie politique, de boeck, paris, 2003, p:185.

يضمن الهيكل الذي تتسم به هذه السوق أن يكون الوضع التوازني للمؤسسات في المدى الطويل هو حيث يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية ومع التكلفة المتوسطة ومن ثم فإن المنتج يحقق ربحا عاديا فقط، ونظرا لعدم وجود أي مجال للاختيار للمنتج في ظل هذا النوع من السوق من حيث تسعير إنتاجه لأن السعر الوحيد الذي سيبيع به هو سعر السوق فإن السعي وراء أهداف أخرى غير هدف

تحقيق أقصى ربح ممكن سيكون غير مجدي (حتى من وجهة نظر الإدارة) لأن التوسع في الإنتاج (من أجل زيادة المبيعات أو النمو) سيؤدي إلى تخطي قيد أدنى حد من الربح وهو الربح العادي، إذ أن أي مزيد من الإنتاج سوف يؤدي إلى تجاوز التكلفة المتوسطة للسعر ومن ثم وقوع خسارة في ظل شروط هذا السوق أيضا يصبح من غير الجدي الإنفاق على الدعاية لأن التمييز في المنتجات غير متيسر (في ظل شرط تجانس السلعة تجانسا تاما).

كذلك فإن غياب إمكانيات الاختيار للمؤسسات في هذه السوق يجرمها من استخدام أي وسائل تسعيرية أو إنتاجية أو تمييزية ضد منافسيها في السوق، ولذا فإن مجال التنافس الوحيد بين المؤسسات في هذا السوق هو تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن وإلا أدى الفشل في تحقيق ذلك إلى خروج المؤسسة (غير الكفأة) من السوق لأن تكلفتها المتوسطة ستكون أكبر من سعر السوق، مما يعرضها للخسارة.¹

المطلب الثاني: سوق الاحتكار

إن حالة الاحتكار التام نادرا ما توجد في الواقع، فهي عادة ما تكون ناشئة من سياسات السلطات العمومية، التي تمنح احتكار قانوني لأحد المتعاملين الاقتصاديين،² كما أن براءة الاختراع تعتبر شكل من أشكال الاحتكار القانوني المرتبط بفترة زمنية محددة ولكن مهما تعددت أسباب الاحتكار فإن سلوك المؤسسات المحتكرة يبقى واحدا.

أولا: أسباب نشوء الاحتكار

تكون المؤسسة في وضعية الاحتكار إذا كانت في سوق تحتوي على عدد كبير من المستهلكين، وتكون هي المؤسسة الوحيدة العارضة لهذه السلعة وليست هناك بدائل قريبة من هذه السلعة. ويرجع سبب نشوء الاحتكار إلى ما يلي:³

1. السيطرة على مصدر من مصادر المواد الأولية، فمثلا شركة ILCOA الأمريكية احتكرت إنتاج الألمنيوم لفترة طويلة نتيجة سيطرتها على مصدر المادة الأولية المستعملة في صناعة الألمنيوم؛

¹ أحمد سعيد بامخرمة: اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر و التوزيع، جدة، 1994، ص: 146.
² في الجزائر لدينا مثال عن شركة نפטال التي تحتكر توزيع مشتقات البترول مثل البنزين والمازوت وغاز البوتان ونفس الشيء يمكن قوله عن شركة سونلغاز في توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي.

³ K.Huynh,D.Besancenot: économie industrielle, Bréal, France, 2004, p:37

2. براءة الاختراع والاكتشافات العلمية، إذا قامت شركة باختراع آلة جديدة أو طريقة جديدة للعمل فإنه لا يحق لأي شركة ثانية استعمال نفس الآلة أو نفس الطريقة إلا بعد مرور فترة زمنية معينة؛

3. الإجراءات الحكومية الخاصة بحماية الصناعة الوطنية من إستيراد سلع معينة أي منع المنافسة الأجنبية للسلع الوطنية الشيء الذي يؤدي بالشركات العامة داخل البلد الذي اتخذ هذه الإجراءات باحتكار إنتاج هذه السلع المعينة؛

4. اندماج المؤسسات بعضها ببعضه الآخر، حيث ينتج عن هذه العملية انخفاض عدد المؤسسات في السوق إلى أن يبلغ حالة الاحتكار التام في حال بقاء مؤسسة واحدة؛

5. الاحتكار الطبيعي: قد يكون الاحتكار نتيجة للرغبة في تحقيق اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية، لأن حجم السوق ربما لا يسمح بوجود أكثر من منتج واحد، مثل المؤسسات التي تعمل في المنافع العامة كالكهرباء والغاز وغيرها.

ثانياً: خصائص سوق الاحتكار التام

يتميز سوق الاحتكار التام بخصائص عديدة منها:¹

1. وجود منتج أو بائع وحيد في السوق: في هذه الحالة فإن المحتكر هو المنتج أو البائع الوحيد للسلعة، وبالتالي فإن هذا المحتكر يمثل سوق السلعة، فعندما يقوم المحتكر برفع الكمية المعروضة من السلعة، فإن سعر السلعة سوف ينخفض، أما عندما يقوم بتخفيض الكمية المعروضة فإن سعر السلعة سوف يرتفع، ويعتبر المحتكر صانعاً للسعر وليس مستقبلاً للسعر كما في سوق المنافسة الكاملة.

كما أن المحتكر يتمتع أيضاً بقوة احتكارية (أو قوة سوقية)، أو ما يسمى بالسلطة السوقية حيث تتبع هذه القوة بسبب قدرة المحتكر على التحكم بسعر السلعة، وبما أنه يوجد محتكر أو بائع وحيد في السوق، فإن منحى الطلب على سلعة المحتكر هو نفسه منحى طلب السوق؛

2- عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر: ما يميز السلعة التي يقوم المحتكر بإنتاجها أو بيعها هو عدم وجود بدائل قريبة للسلعة، وبالتالي تكون مرونة الطلب السعرية لسلعة المحتكر مرونة منخفضة جداً، ويكون معامل المرونة مقارباً للصفر؛

¹ Jean-louis levet: **Economie industrielle en évolution**. economica, paris,2004,p:94.

3- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر: على النقيض من سوق المنافسة، فإن سوق الاحتكار يتميز بوجود عوائق تمنع دخول أي مؤسسة إلى سوق المحتكر فقد تكون هذه العوائق عوائق قانونية (براءات الاختراع والامتياز)، أو عوائق حكومية (قوانين محلية)، أو عوائق إنتاجية (ملكية طريقة الإنتاج أو ملكية عناصر الإنتاج)، أو عوائق تقنية (التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج)، أو عوائق طبيعية.

ثالثا: سلوك المؤسسات في سوق الاحتكار التام

تتيح الخصائص السابقة للمحتكر حرية أكثر، مقارنة بحالة المنافسة التامة فيما يتعلق بـ:

1- تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة، فإذا كان هذا الهدف هو تحقيق أكبر ربح، فإنها في هذه الحالة ستختار الوضع الذي يتساوى فيه الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

وتنتج المؤسسة في هذه الحالة كمية أقل من السلعة بسعر أعلى مقارنة بما لو كانت في سوق منافسة تامة، كما أنها تتقاضى أرباحا غير عادية، ويشكل هذا السلوك عبء على المجتمع إذ أن المستهلكين من جهة يدفعون أسعارا أعلى لشراء السلعة في ظل سوق الاحتكار التام (مقارنة بسوق المنافسة التامة) الأمر الذي يعني انخفاضا في مستوى رفاهية المستهلكين (فائض المستهلكين)، من جهة أخرى فإن النشاط الإنتاجي في ظل سوق الاحتكار التام يستخدم حجما أكبر من الموارد الاقتصادية لإنتاج نفس الكمية من السلعة في حالة المنافسة التامة الأمر الذي يعني انخفاضا في مستوى الكفاءة التخصيصية في الاقتصاد، كذلك يمكن أن يرتب الاحتكار التام طاقة إنتاجية فائضة في الصناعة.

أما إذا كانت المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى كهدف تحقيق مبيعات أكبر أو هدف النمو أو أهداف إدارية فإنها قد تحدد السعر الذي تبيع به سلعتها عند مستوى أقل من ذلك الذي يحقق أقصى ربح وتنتج كمية أكبر وترضى بمقدار ربح أقل، من أجل إعاقة دخول مؤسسات جديدة إلى السوق.¹

2- تنفيذ سياسات تنمية الطلب على سلعتها عن طريق الدعاية والإعلان أو غيرها من السياسات التمييزية في المنتجات التي تؤدي إلى توسيع حجم الطلب أو تخفيض مرونة

¹ F. Guyot : *Éléments de microéconomie*, edition technip, paris, 1985, p :197.

الطلب السعرية لسلعتها، وذلك عن طريق الأرباح غير العادية التي يحققها المحتكر والتي تتيح له تمويل تكاليف الدعاية و الإعلان.

3- إتباع سياسات تسعيرية تمييزية يقوم بموجبها المحتكر بتقسيم الطلب على سلعته إلى فئات من المستهلكين مستقلة عن بعضها البعض بناء على اختلاف مرونة الطلب السعرية لسلعته ومن ثم يتقاضى أسعارا مختلفة لكل فئة من المستهلكين، يتم تحديد السعر الذي تباع به السلعة لكل فئة من المستهلكين بمساواة التكلفة الحدية لإنتاج السلعة من قبل المحتكر بالإيراد الحدي لكل فئة من فئات المستهلكين.¹

إلا أنه في الواقع هذه السياسات لا تجدي نفعاً لعدم وجود استقلالية تامة بين المستهلكين فيمكن أن تنتقل السلع من السوق الأرخص إلى السوق الأعلى غير أنها مجدية في بعض أسواق الخدمات حيث يصعب تناقل استهلاكها بين الأفراد المستهلكين كالخدمات الصحية وخدمات النقل الشخصي وخدمات المرافق.

المطلب الثالث: سوق احتكار القلة و المنافسة الاحتكارية

يعتبر كل من سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام الحالات القصوى التي يمكن لأي سوق الوصول لها، وفيما بين هذين الشكلين من أشكال السوق، توجد أشكال أخرى تجمع بين خصائص سوق المنافسة الكاملة والاحتكار التام.

أولاً: المنافسة الاحتكارية: تعتبر كل من المنافسة الكاملة والاحتكار التام الحالات القصوى التي يمكن لأي سوق الوصول لهما، وفيما بين هذين الشكلين من أشكال السوق، توجد أشكال أخرى و التي (إلى درجة معينة) تجمع بين خصائص كل من سوق المنافسة الكاملة و سوق الاحتكار التام لكن بصورة وسطية.

I. خصائص سوق المنافسة الاحتكارية

يعتبر هذا السوق قريب الشبه من سوق المنافسة الكاملة، ومن خصائص هذه

السوق:²

¹ Godefroy dang nguyen: opcit, p:215.

² Bernard Jurion : *Économie politique*, de boeck, 3 edition, paris, 2006, p : 202.

1- وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، بحيث لا تستطيع أي مؤسسة التأثير على سعر السوق.

2- السلع متشابهة لكنها غير متجانسة، حيث يمكن التفرقة بين السلع الموجودة في السوق ويكون منحنى الطلب الذي يواجه المؤسسة منحدرًا من أعلى إلى أسفل، ومن اليسار إلى اليمين.

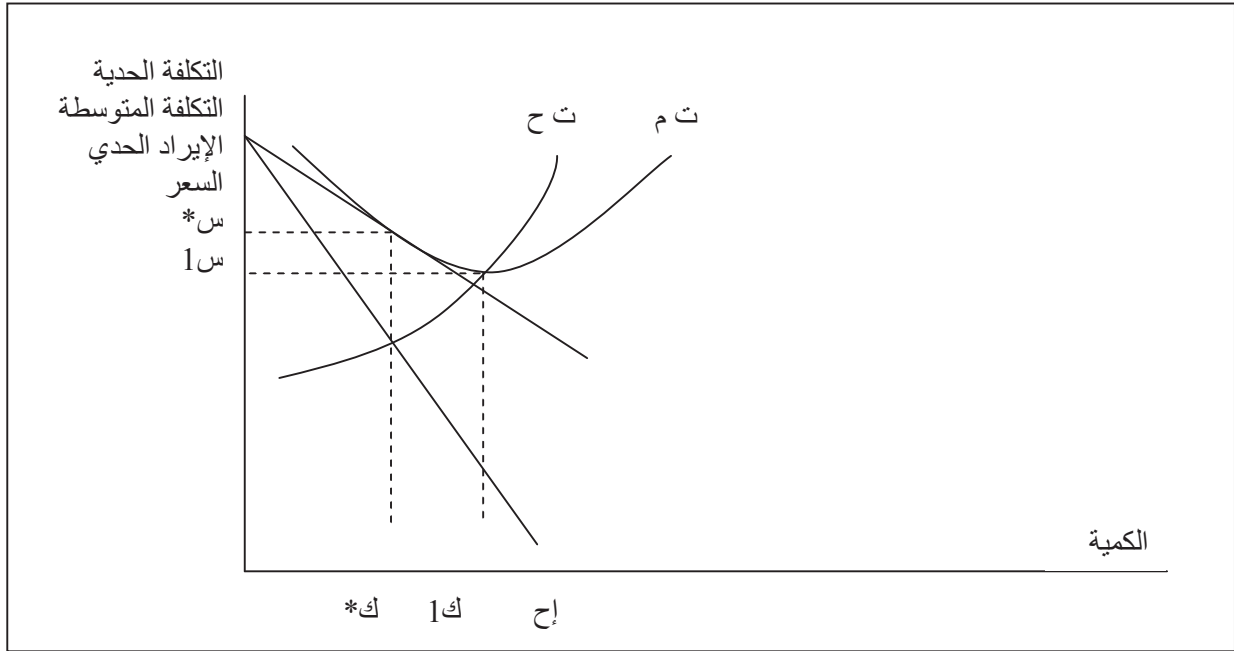
3- سهولة الدخول إلى السوق.

4- وجود المنافسة غير السعرية، ويتمثل ذلك باستخدام طرق تنافسية كاستخدام وسائل الدعاية والإعلان، ويسمى هذا بالتمييز السلعي.

II. سلوك المؤسسات في سوق المنافسة الاحتكارية

تختلف سوق المنافسة الاحتكارية عن سوق المنافسة التامة في وجود التمييز في المنتجات و بالتالي عدم تجانس السلعة المنتجة الأمر الذي ينعكس على منحنيات الطلب التي تواجه المؤسسات في السوق حيث تنخفض مرونة الطلب على السلعة المنتجة مقارنة بالمرونة التامة في سوق المنافسة التامة وبقدر هذه المرونة يتحدد السعر الذي تبيع به إنتاجها اعتمادا على الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، والشكل التالي يوضح توازن المنتج في سوق احتكار القلة.

الشكل 1-2: توازن المنتج في سوق احتكار القلة



المصدر: Mark montoussé, isabelle waquet: microéconomie, 2 edition, bréal, paris, 2008, p199.

يلاحظ أنه إذا كانت المؤسسة تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن فإنها سوف تقوم بتحديد سعرها والكمية التي تنتجها عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وبذلك سوف تحقق المؤسسة ربحاً عادياً ولكن ذلك في المدى القصير فقط، لأن هذه الأرباح غير العادية مع انخفاض مستوى عوائد الدخل سيجعل مؤسسات أخرى تدخل السوق حتى يصبح الربح عادياً.

ويجدر الذكر أن المؤسسة في سوق المنافسة الاحتكارية مقيدة في سعيها لتحقيق أهداف أخرى في تحقيق أقصى ربح ممكن، فإذا كانت تريد زيادة المبيعات فعليها أن تخفض السعر أقل من سعر التوازن في المدى الطويل وهذا ما يعرضها للخسارة على عكس المؤسسة في سوق الاحتكار التام.

ثانياً: احتكار القلة

وفي هذه الحالة السوق يتكون من عدد قليل من المؤسسات تنتج نفس المنتج وهي مؤسسات كبيرة الحجم وفي غالب الأحيان يكون هناك انسجام في السعر والخدمة المقدمة.

والحل الوحيد أمام المؤسسة هنا للحصول على الميزة التنافسية في هذه الحالة هو الاعتماد على تخفيض التكلفة والاستفادة من غلة الحجم، ويعتبر هذا السوق أقرب إلى سوق الاحتكار التام.

I. خصائص سوق احتكار القلة

يتميز سوق احتكار القلة بالخصائص التالية:¹

- 1- وجود عدد قليل من المنشآت التي تملك حصة كبيرة من السوق. ويمكن قياس حجم حصة المؤسسة في السوق بتقدير حجم المبيعات أو الإنتاج.
- 2- وجود المنافسة غير السعرية.
- 3- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد، وتعطي هذه الميزة "قوة احتكارية" للمنتجين في هذا السوق، إضافة إلى وجود "علاقات متبادلة" بين المنتجين. وأخيراً، يتوفر في هذا السوق حوافز للاتفاق بين المنتجين في السوق على البيع بسعر معين، أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين وهكذا.
- 4- تكون السلعة المنتجة سلعة متميزة، حيث يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف أو خدمات ما بعد البيع.

II. تحليل سلوك المؤسسة في سوق احتكار القلة

في حالة احتكار القلة يوجد قسمان رئيسيان للسلوكيات الإستراتيجية التي يمكن للمؤسسة أن تتبعها، أولاً التواطؤ مع بعضها البعض وفي هذه الحالة يصبح السوق قريب من سوق الاحتكار التام من حيث الأسعار والكميات والأرباح، أما الحالة الثانية فهي حالة اللاتواطؤ والتي تنقسم بدورها إلى قسمين، المنافسة بالأسعار والمنافسة بالكميات.²

أولاً: حالة اللاتواطؤ: هناك العديد من النماذج التي حللت احتكار القلة في حالة التواطؤ، وسوف نتطرق للنماذج الأساسية الثلاثة: نموذج كورنوت، نموذج بيرتراند ونموذج ستاكلبرج. وتفترض كل هذه النماذج تجانس السلع المباعة.

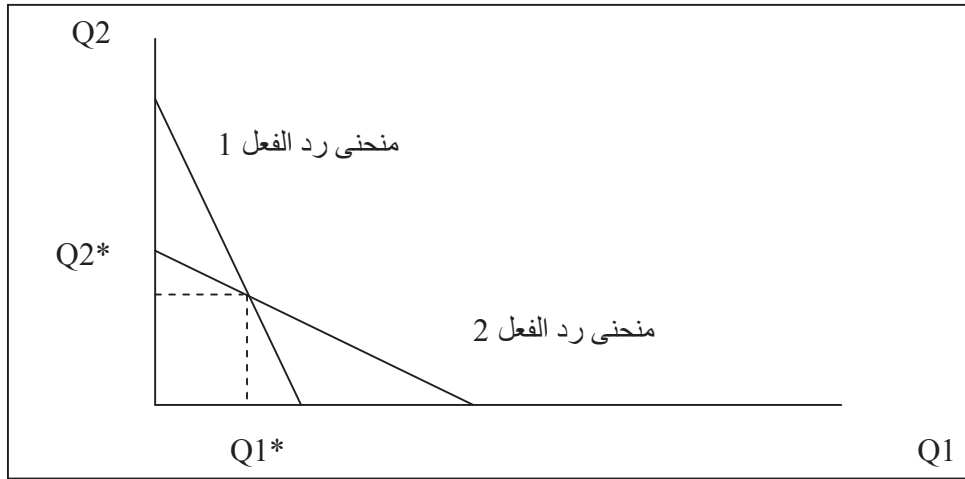
1. نموذج كورنوت: تعد دراسة الاقتصادي الفرنسي كورنوت (1838) الدراسة الرائدة في مجال التسعير في سوق احتكار القلة، ويفترض هذا النموذج وجود مؤسستين، كل واحدة

¹ Bernard Jurion : *Économie politique*, de boeck, 3 edition, paris, 2006, p : 202

² Murat Yildizoglu: *oligopole*, <http://yildizoglu.ubordeaux4.fr,16/08/2009>.

تسعى لتعظيم ربحها، كما يفترض تساوي المؤسستين في تكاليف الإنتاج، في هذه الظروف تحاول كل مؤسسة أن تقوم بإنتاج الكمية التي تعظم لها أرباحها مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية التي تنتجها المؤسسة المنافسة وبذلك فهي تحدد كمية الإنتاج عند كل مستوى إنتاج قد تختاره المؤسسة المنافسة، ويمكن تمثيل هذه العلاقة التي تربط إنتاج المؤسستين بمعادلة تسمى معادلة رد الفعل، وفي الأخير فإن المؤسستين تنتجان الكميات الناتجة عن تقاطع معادلتى رد الفعل. ويجدر الذكر أن الأسعار والكميات التي يحققها هذا التوازن تقع بين الكميات والأسعار في توازن الاحتكار التام و المنافسة التامة¹ وهذا ما يتجلى في الشكل التالي:

الشكل 1-3: منحني رد الفعل



المصدر: K.Huynh,D.Besancenot: op,cit, p:61.

2. نموذج بيرتراند: كان بيرتراند من أوائل من انتقد كورنوت وذلك في (1883) مدعيا أن المؤسسات لا يمكنها أن تغير كميات إنتاجها بسهولة في الفترة القصير على عكس الأسعار، كذلك فإن المؤسسات قد تهتم بأسعار المنافسين وليس بمستوى إنتاجهم فنتوقع ثباتها، ولهذا الاقتراح تغيير جذري على توازن السوق في حالة المنتج المتجانس، فمثلا إذا حددت المؤسسات سعرا مرتفعا في البداية، واتبعت إحدى المؤسسات نموذج بيرتراند فإنها تتوقع أن تستحوذ على السوق إذا ما خفضت سعرها بافتراض ثبات أسعار المؤسسات المنافسة على ما هي عليه، فإذا فكرت جميع المؤسسات بنفس الأسلوب لانخفضت أسعارها

¹ K.Huynh,D.Besancenot: op,cit, p:60.

إلى أن تصل إلى مستوى تكلفة الوحدة تحت المنافسة الحرة، وعلى ذلك فإن السوق يصل إلى توازن بيرتراند عند سعر المنافسة التامة حيث لا يكون هناك إمكانية لأي خفض في الأسعار بعد ذلك، وعلاوة على ذلك فإن هذا التوازن يمكن الوصول إليه بأي عدد من المؤسسات بل ولو بمؤسستين فقط.¹

فمن وجهة نظر بيرتراند فإن المؤسسات المدركة لهذه العواقب سوف تفضل الاندماج أو على الأقل تنسيق أعمالها حتى تعظم الأرباح الجماعية.

ما توصل إليه بيرتراند من أن حرب الأسعار ستصل بالسوق إلى سعر المنافسة التامة، هذا الاستنتاج يعتمد في صحته على فرضية تجانس المنتج، فإذا أنتجت المؤسسات منتجات متميزة بشكل لا يفقد المؤسسات ذات السعر المرتفع كل مبيعاتها، فإن من الممكن أن يصل السوق إلى توازنه إلى عند سعر يفوق سعر المنافسة التامة.

3. نموذج ستاكيلبورج: في سنة 1934 قدم الاقتصادي الألماني هيرنشن فون ستاكيلبورج تحليله لحالة الدليل والتابع في سوق المنافسة بين مؤسستين، ولكل مؤسسة في هذا النموذج الاختيار بين أن تلعب دور المؤسسة الدليل أو المؤسسة التابعة، المؤسسة التابعة في هذا النموذج تمثل مؤسسة في نموذج كورنوت فهي ببساطة تحدد حجم الإنتاج الذي يعظم الربح باعتبار أن إنتاج المؤسسة المنافسة سيبقى ثابتاً دون تغيير، أما المؤسسة الدليل فتتوقع أن تسلك المؤسسة المنافسة مسلك التابع وهي تعظم أرباحها على هذا الأساس، ويفترض النموذج أن تسلك كل مؤسسة مسلكها كدليل أو كتابع وأن تختار دورها على أساس تعظيم الربح.²

ثانياً: حالة التواطؤ (الكارتل): إذا استهدفت المؤسسات بسوق احتكار القلة تعظيم الربح فإن هناك دافعا قويا لقيام التعاون بين هذه المؤسسات بدلا من التنافس، وقد يأخذ هذا التعاون شكل إتحاد المنتجين (الكارتل) أو أي تنسيق أقل تقييدا عن ذلك بين المؤسسات فينتفق على الأسعار والكميات المنتجة وغيرها، وقد نادى تشامبرلين بان المؤسسات في سوق احتكار القلة لابد وأن تسعى إلى الوصول إلى التنسيق الكامل، خاصة لأنها ستكتشف مدى اعتمادها على بعضها البعض وبالتالي ستحجم عن التنافس وستلجأ للتعاون، فمن وجهة نظر

¹ روجر كلارك: اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير الطاهر، دار المريخ، الرياض، 1994، ص:80.

² K.Huynh,D.Besancenot: op, cit, p:65.

تشامبراين و حتى في وجود مؤسستين أو أكثر، وحتى لم يكن أي اندماج بينها، فمن المحتمل أن يظهر مستوى سعريا قريبا من سعر المحتكر، وقد يتفاوت مدى التنسيق أو التعاون بين مؤسسات احتكار القلة وفقا لعدد المؤسسات ودرجة تركيز السوق، فتؤدي زيادة التركيز إلى زيادة التعاون و التنسيق بين المؤسسات، فيتفاوت سلوك المؤسسات بين المنافسة التامة والاندماج تبعا لدرجة تركيز السوق.¹

1. خصائص الكارتل: يمثل الكارتل اتحاد المنتجين حيث يتم الاتفاق بين المنتجين أو المنشآت الموجودة في الصناعة على تحديد حجم الإنتاج من السلعة الذي يحقق أكبر ربح ممكن والذي يتساوى عنده الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية والسعر الذي تباع به (وهو سعر واحد تلتزم به جميع مؤسسات الكارتل) وفقا لهذا النموذج يتميز سوق احتكار القلة بالخصائص الآتية:²

أ.وجود عدد قليل من المؤسسات في السوق؛

ب.وجود عوائق لدخول السوق؛

ج.تجانس أو تماثل السلعة المنتجة في جميع المؤسسات التي يتكون منها الكارتل أو اتحاد المنتجين (وبالتالي السعر واحد)؛

د.إمكانية اختلاف تكاليف الإنتاج بين المؤسسات الموجودة في السوق أو الكارتل.

من أمثلة الصناعات التي يمكن أن ينطبق عليها هذا النموذج صناعة النفط، صناعة الألمنيوم وصناعة القهوة.

2. العوامل التي يتوقف عليها قوة الكارتل عديدة منها:³

أ.قلة عدد المؤسسات المكونة للكارتل، وهذا يسهل عملية الاتفاق بينهم لتحديد السياسة الإنتاجية والسعرية؛

ب.انخفاض مرونة الطلب السعرية للسلعة المنتجة، لأنه كلما كان الطلب قليل المرونة أو غير مرن كلما كان السعر أكثر ارتفاعاً وهذا يؤدي إلى زيادة أرباح الكارتل؛

¹ Mark montoussé, isabelle waquet: op, cit, p:190.

² أحمد سعيد بامخرمة: مرجع سابق، ص:165.

³ K.Huynh,D.Besancenot: op,cit, p:67.

ج. عدم وجود اختلاف كبير في مستوى تكاليف الإنتاج بين منشآت الكارتل، لأنه إذا كانت تكاليف الإنتاج مرتفعة لدرجة كبيرة في بعض المؤسسات فإن ربحها سوف يكون قليل وهذا يمكن أن يجعلها تخالف السياسات التي يتم الاتفاق عليها للكارتل بشأن مستوى السعر وكمية الإنتاج؛

د. تجانس (تماثل) السلع المنتجة في كل المؤسسات، وهذا يسهل الاتفاق على سعر واحد للسلعة تلتزم به كل المؤسسات؛

ه. عدم وجود قيود حكومية على عقد اتفاقات الكارتل، لأن بعض القوانين في بعض الدول تمنع تكوين مثل هذه الاتحادات بين المنتجين بغرض مكافحة الاحتكار.

وفي الأخير نشير إلى أن البنية التنافسية لقطاع ما تتطور مع الزمن، حيث أن المؤسسة التي تقوم بتقديم المنتج لأول مرة في السوق تتمتع عند دخولها بوضعية احتكارية مثل ما حدث مع شركة SONY اليابانية عند تقديمها لأول مرة جهاز "الولكمان" ثم بعد ذلك تحول السوق إلى احتكار القلة المتميزة، وذلك بدخول بعض العلامات التجارية فتطور السوق إلى المنافسة التامة.

المبحث الثاني: نموذج (هيكل سلوك أداء)

يعتبر (نموذج هيكل سلوك أداء)، حجر الأساس في تحليل الاقتصاد الصناعي، حيث بني هذا النموذج على ثلاثة عناصر أساسية وهي هيكل السوق، سلوك المؤسسات، والأداء، ويضاف إليها الظروف الأساسية.

المطلب الأول: ظهوره نموذج-هيكل-سلوك أداء

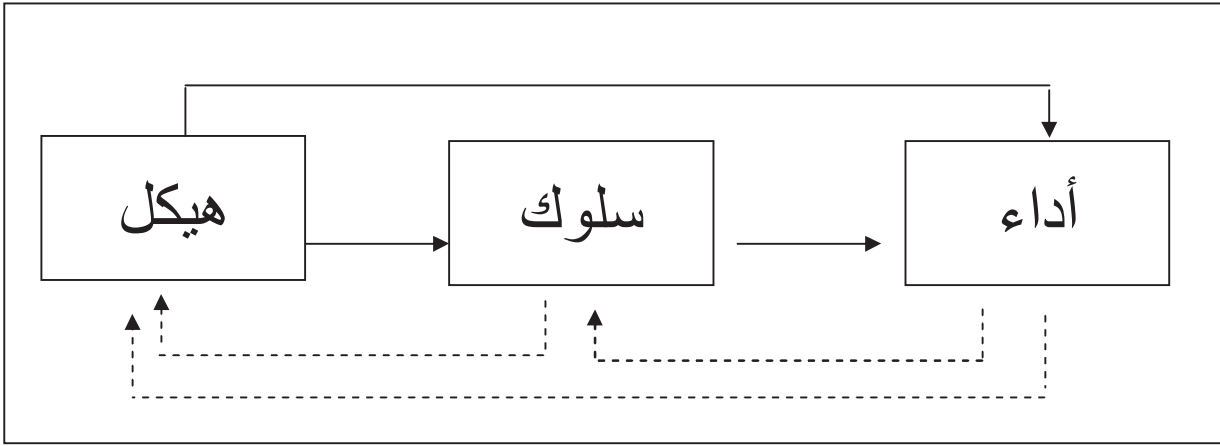
إن نموذج: هيكل-سلوك-أداء مبني أساسا على فكرة بسيطة تعتبر المنافسة متعلقة أساسا بسلوك المؤسسات، لكن هذه الأخيرة مقيدة بمجموعة من العراقيل التقنية، التشريعية والاقتصادية التي تحدد قواعد المنافسة وتحد من الإستراتيجيات المتاحة.

وكان أول ظهور لهذا النموذج على يد (ماسون) سنة 1937 في لقاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية، حيث اقترح نموذج هيكل-سلوك-أداء لتحليل عمل الأسواق، ويعتمد هذا النموذج في تحليله على وجود علاقة بين أداء المؤسسات وهيكل السوق.¹

¹ Jean-louis levet: *Economie industrielle en évolution*. economica, paris,2004,p:45.

وفي سنة 1956 أدخل (جو بين) تلميذ ماسون مفاهيم جديدة في هذا النموذج، ويعتبر (جو بين) واحد من المنظرين الأساسيين في الاقتصاد الصناعي، حيث كان الاقتصاد الصناعي إلى غاية 1954 يدحض تحليل الأداء، إلى أن أدخله (بين) موضحا علاقته بهيكل السوق، ثم تلت التعديلات على النموذج، ومنذ ذلك الحين عرف النموذج استعمالا واسعا في تحليل الأسواق و الإستراتيجيات التنافسية، وفي شكله البسيط يبين النموذج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تربط بين هيكل السوق وسلوك المؤسسات القائمة وبين هذه الأخيرة والأداء، كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل 1-4: الشكل الأولي للنموذج هيكل-سلوك-أداء



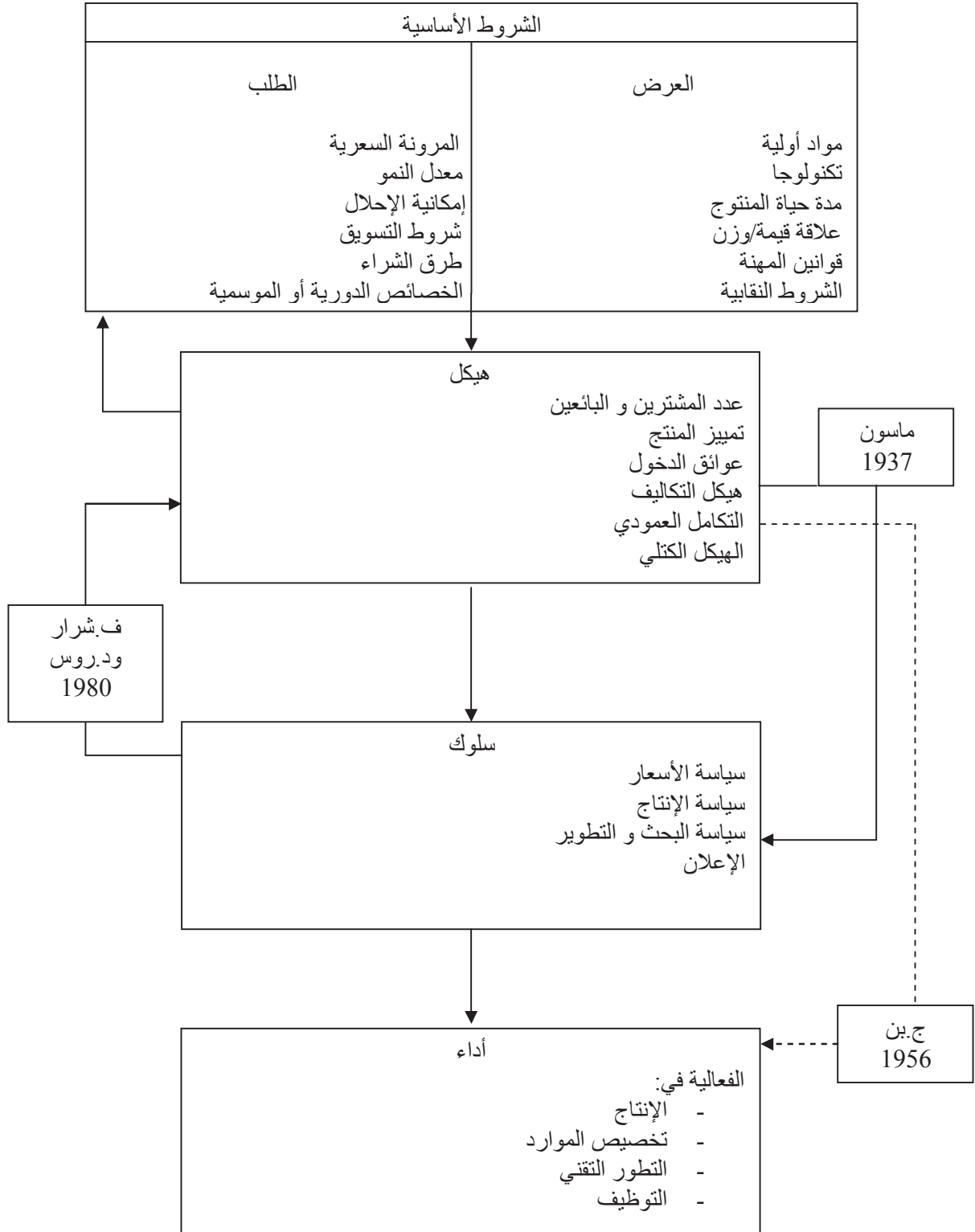
المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على، K.Huynh, D.Besancenot: op cit.

أي بمعنى آخر أن هيكل السوق يؤثر على سلوك المؤسسات والتي بدورها تؤثر على الأداء.

ويوضح الشكل الصياغة الأولى لنموذج هيكل -سلوك -أداء حيث أنه كلما كان تركيز السوق عالي (عدد المؤسسات قليل) كلما كانت المنافسة أقل شدة (تتمثل في أسعار أعلى كميات أقل) كلما أدى ذلك إلى أرباح أعلى، مع بداية السبعينيات أصبحت القاعدة النظرية للنموذج أكثر غنى حيث تطورت تدريجيا فيما كانت العديد من الدراسات التجريبية تقام حول الكثير من القطاعات.¹ و الشكل 1-2 يوضح أهم هذه التطورات:

¹ Abaabacar mbengue; **paradigme scp, théorie évolutionniste et management stratégique: debat anciens, données anciennes, résultats nouveaux, aims**; 2005

الشكل 1-5: النموذج الأساسي لهيكل-سلوك-أداء وتطوره



المصدر : Jean-louis levet, opcit p:48

يلاحظ من الشكل أنه تم تقسيم أهم التطورات إلى ثلاثة مراحل:¹

- 1- ماسون 1937: العلاقة الأحادية الاتجاه بين هيكل السوق والسلوك؛
- 2- بن 1956: أضاف الأداء إلى كل من هيكل السوق والسلوك، ولكن طريقة التحليل بقت على ما هي؛
- 3- شرار & روس 1980: أضاف الكاتبان الظروف الأساسية للنموذج وأدخلا العلاقات العكسية بين السلوك، هيكل السوق والظروف الأساسية. مما أحدث تغييرا في طريقة التحليل حيث أصبح التحليل يبدأ من سلوك المؤسسات وليس من هيكل السوق.

المطلب الثاني: عناصر النموذج (هيكل-سلوك-أداء)

يتكون نموذج هيكل-سلوك-أداء من أربعة عناصر أساسية وهي: الظروف الأساسية، هيكل السوق، السلوك المؤسسات والأداء.

أولا: الظروف الأساسية: تتمثل في العوامل العامة التي تحدد خصائص المنتج، موقعه في دورة حياته، رد فعل الزبائن على تغيرات الأسعار والتطور في الطلب، وجود إمكانية الإحلال، طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج، مبادئ منظمات المهنة، شروط العمل و نشاط النقابي، الخصائص الدورية أو الموسمية وكذلك العلاقة وزن/قيمة (بالنسبة للسلع المادية)، التكاليف المحتملة للنقل، وأيضا النطاق الجغرافي للسوق.²

هذه العوامل تؤثر بدرجة كبيرة على هيكل السوق، فالتوزيع الجغرافي على سبيل المثال يمكن أن يحدد عدد البائعين المتدخلين في السوق، في حين نوع التكنولوجيا المستعملة قد تكون عامل لتمييز المنتجات أو قد تشكل عائق من عوائق الدخول، كذلك السوق التي يكون معدل نمو الطلب فيها كبير تحفز أكثر المؤسسات على الدخول.

¹ Jean-louis levet:opcit, 2004,p:47

² Godefroy dang nguyon: *économie industrielle appliquée*, librairie vuibert, paris, 1995, p:5.

وبالمقابل فإن الهيكل يؤثر بدوره على الظروف الأساسية للسوق، فوجود عدد كبير من المشترين يسمح للمنتجين من تحقيق وفورات حجم أكبر، كما أن إقامة عوائق دخول يحد من عدد منتجات الإحلال.¹

2- هيكل السوق: يتخذ تعبير أو اصطلاح "هيكل السوق" عدة تعاريف أو معاني بحسب هدف الباحث أو طبيعة البحث الذي يقوم به فهو قد يعني "خواص التركيب البنائي للأسواق التي تنتج في ضلها الصناعات في بلد معين" ومن أمثلة هذه الخواص الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة (أي وزنها النسبي من حيث رأس المال أو حجم الإنتاج أو عدد العمال أو حجم أو قيمة المبيعات أو غيرها من المؤشرات).

كما أن تعبير هيكل السوق قد يقصد به عدد المؤسسات وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن يقيس نصيب أكبر أربع أو ثمان أو خمسين مؤسسة ضمن صناعة معينة من حجم الإنتاج أو رأس المال الإجمالي أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في السوق. وغالبا ما يطلق على هذا التعريف "درجة تركيز السوق"

وأخيرا فإن مفهوم هيكل السوق قد يستخدم للتعبير عن الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ضلها المؤسسات والتنظيمات المكونة لهذه الأسواق والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات وأدائها، وضمن هذا التعريف الموسع فإن هيكل السوق يشمل إضافة إلى درجة تركيز السوق أبعاد أخرى أهمها: ظروف الدخول إلى السوق من قبل مؤسسات أخرى ومدى وجود تمييز في المنتجات داخل السوق وأحيانا يضاف إلى ذلك درجة التكامل الرأسي أو الأفقي بين المؤسسات.²

وتحدد الظروف الأساسية هيكل السوق، من عدد المشترين والبائعين، حجمهم، درجة تمييز المنتج، وجود عوائق دخول لمنافسين محتملين، طبيعة وشكل دالة التكاليف ووجود تكاملات عمودية أو أفقية.³

¹ Jems Stevenson: L'évolution du marché de la téléphonie cellulaire en Haïti de 1999 à2006: Une analyse de la concurrence dans ce secteur en 2006 d'Etudes Supérieures (DES) en Economie Appliquée p47.

²: أحمد سعيد باخرمة، مرجع سابق، ص ص:51-52.

³ Godefroy dang nguy: opcit, p:5.

3- سلوك المؤسسات: المقصود بسلوك المؤسسات في قطاع ما السياسات التي تتبعها هذه المؤسسات في ظل هيكل السوق السائد وظروف الطلب فيها وسلوكها اتجاه المؤسسات الأخرى المنافسة لها في القطاع من أجل تحقيق أهداف هذه المؤسسات والتأثير على حجم نفوذها في السوق وتشمل السياسات السلوكية للمؤسسات في القطاع: سياسات التسعير للمنتجات سياسات تحديد كمية، الإنتاج، سياسات تنمية الإنتاج (أو المبيعات) وسياسة البيع.¹

ويتأثر سلوك المؤسسات في القطاع بهيكل السوق الذي تعمل في ظلّه المؤسسة، ففي قطاع يتسم بدرجة عالية من التركيز قد يميل سلوك المؤسسات نحو الاحتكار التام أو احتكار القلة، بينما قطاع يتصف بدرجة تركيز منخفضة أو ضئيلة يتجه سلوك المؤسسات فيه نحو المنافسة الكاملة أو قريب منها، وفي ظل وجود عوائق ضخمة أمام دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، ومن ثم زيادة الاتجاهات التركيزية فيها، باعتبار أن عوائق الدخول تعتبر في حد ذاتها أحد العوامل المسببة للتركز، قد يتسم سلوك مؤسسات هذا القطاع بالميل نحو التواطؤ أو الاتفاق (الضمني أو العلني) من أجل الحفاظ على درجة نفوذها في الصناعة وجني ثمارها في شكل أرباح مرتفعة وغير عادية، أو استخدام سياسة التمييز في المنتجات عن طريق الدعاية والإعلان لكسب ولاء مشتري منتجاتها وبالتالي جعل مهمة الدخول إلى السوق من قبل المؤسسات الجديدة صعبة، كذلك إن سياسة تخفيض أسعار منتجات المؤسسات القائمة، في القطاع ولو مؤقتاً، عندما تتوقع هجوماً من قبل المؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق هي إحدى أشكال السلوك المؤدية إلى الحفاظ على عوائق دخول قوية وفعالة وبالتالي استمرارية الوضع المركزي فيها.

4- الأداء: إن السلوكات هي التي تحدد الأداء، ويمكن النظر إلى الأداء من منظورين، الأول يخص المؤسسة والثاني القطاع، ففي الحالة الأولى تقاس النتائج المالية، السلطة السوقية، الفعالية، أما في الحالة الثانية فيتعلق الأمر بمعرفة هل الإنتاج فعال؟ أمثلية تخصيص

¹ أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص: 126.

الموارد، التطور التقني السريع، الرفاه الاجتماعي ورضا المستهلك، إذا لم يتحقق أي من هذه المعايير فإن هذا يدل على وجود تدخل من طرف الدولة.¹

وكل عناصر النموذج فإن الأداء يتأثر بالعنصر السابق له (السلوك) وهو ما جعل هذه الأخير تكون نقطة الانطلاق في التحليل في الاقتصاد الصناعي الحديث، لما لها من تأثير على عدة مؤشرات أداء اقتصادية، أهمها معدل ربحية المؤسسات المنتجة، مستوى الكفاءة الإنتاجية، حجم التطور التقني ومعدل النمو في القطاع. وتهم التغيرات في المؤشرات السابقة الباحثين و الاقتصاديين وكذلك واضعي السياسة الاقتصادية سواء على مستوى المؤسسة أو في إطار الهيكل الاقتصادي ككل. وتتخذ التغيرات في هذه المؤشرات أهمية خاصة في الموازنة بين التغيرات في مستوى الأسعار في القطاع ومن ثم الميول التضخمية فيها، وبين التطور في الإنتاجية أو في التقنية المستخدمة فيها، وبالتالي تكييف السياسات الاقتصادية الحكومية اتجاه سلوك المؤسسات في القطاع لخدمة أهداف الدولة.

لقد ركزت معظم الدراسات على معدل الربحية في القطاع كمؤشر رئيسي من مؤشرات الأداء باعتباره الأكثر ارتباطا بهيكل السوق وسلوك المؤسسات فيه، ونظرا لتأثير بقية مؤشرات الأداء عليه.

المبحث الثالث: عناصر هيكل السوق

يمكن النظر لهيكل الصناعة من عدة نواحي، أهمها من حيث تركيب الصناعات (صناعات وسيطة، صناعات استهلاكية، صناعات رأسمالية) ونسبة إسهام كل منها في الناتج الصناعي الكلي والعمالة الكلية في قطاع الصناعة.

كذلك يمكن النظر إليه من حيث طبيعة وشكل السوق ومدى وجود عوامل احتكارية أو عوامل منافسة. وسوف ندرس هيكل السوق بالمفهوم الثاني بتحديد أهم عناصره (درجة تركيز السوق، عوائق الدخول، تمييز المنتجات)، وهو الأسلوب المتبع في الاقتصاد الصناعي.

¹ Godefroy dang nguyeu: opcit, p:5.

المطلب الأول: تركيز السوق

أولاً: مفهوم تركيز لقد ظهر المفهوم الاقتصادي للتركيز في أوروبا لأول مرة في أوائل القرن الماضي حيث تناول الاقتصادي الفرنسي سيسموندي هذا المفهوم بالدراسة و التحليل وقد عرف سيسموندي التركيز بأنه "وجود عدد صغير من المؤسسات الكبيرة الكثيفة رأس المال، وانقراض المؤسسات الصغيرة وخصوصاً المهنية". ويرجع السبب في ذلك حسب رأيه إلى الحرية المطلقة التي تميز بها المسار الاقتصادي والتي أثر فيها المذهب الحر على النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت، فالمنافسة الحرة تسببت في تضائل رؤوس أموال المؤسسات الحرفية واندثارها تدريجياً تاركة مجموعة من المؤسسات الضخمة.¹

أما العالم الألماني سومبارت فقد ميز بين ثلاثة مفاهيم للتركيز هي: تركيز الإنتاج، تركيز الثروة و تركيز النفوذ، وقصد بتركيز الإنتاج "الكيفية التي يتوزع بها الإنتاج الكلي على عدد المؤسسات القائمة بالإنتاج". وقد أوضح سومبارت أن التركيز قد يؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي، فطرق الإنتاج في المؤسسات ذات رؤوس الأموال الكبيرة تعتبر مصدر إثراء وتطوير لطرق الإنتاج في القطاع وبالتالي يمكن أن تعد ميزة للاقتصاد ككل. ويعرف تركيز السوق بصفة عامة بالتوزيع النسبي للحجم الكلي للقطاع على المؤسسات الموجودة في ذلك القطاع.

أي أن العناصر الأساسية في قياس تركيز السوق هي:

1- عدد المؤسسات في القطاع؛

2- حجم كل مؤسسة ونسبة إسهامها في الحجم الكلي للقطاع.

ويمكن الاعتماد على عدة مقاييس أو معايير لقياس حجم القطاع وحجم المؤسسة الصناعية، مثل حجم الإنتاج في المؤسسة وفي القطاع، حجم العمالة أو حجم رأس المال المستثمر أو قيمة المبيعات.

1. ثانياً: أهمية قياس درجة التركيز : لقياس درجة التركيز أهمية بالغة للمؤسسات،

القطاع و للاقتصاد ككل ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:²

¹ محمود صديق زين، أحمد سعيد بامخرمة: قياس التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية (1395-1405هـ)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، 1989 ص-ص 37-73.
² أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص: 79.

2. معرفة درجة المنافسة أو الاحتكار في سوق تلك الصناعة وهذا يؤثر على قدرة المنتجين على تحديد السعر لأنه من المعروف أنه في أسواق الاحتكار تزداد قوة المنتج على رفع سعر السلعة على عكس أسواق المنافسة ارتفاع درجة التركيز في القطاع ووجود الاحتكار فيها يمكن أن يؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة في المؤسسات وهذا يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. ويمكن أن يحدث ذلك إذا كانت المؤسسة الاحتكارية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وتلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج والسعر عند المستوى الذي يحقق لها هذا الهدف أي عند المستوى الذي يتساوى عنده الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية.

وهذا الحجم من الإنتاج قد لا يحقق الاستغلال الأمثل والكامل للطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

3. هناك علاقة بين درجة تركيز السوق وحجم التوظيف والعمالة في المجتمع لأنه إذا ارتفعت درجة التركيز، أي أن الصناعة متركزة في مؤسسات كبيرة الحجم فإن هذه المؤسسات غالباً ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال التي تعتمد على استخدام الآلات بدرجة أكبر من العمالة وهذا لا يسهم في علاج مشكلة البطالة لأنه لا يوفر فرص عمالة كثيرة وبالتالي يكون له تأثير سلبي على مستوى العمالة في المجتمع.

4. هناك علاقة بين درجة التركيز وشكل توزيع الدخل في المجتمع لأنه لو ارتفعت درجة التركيز وساد القطاع المؤسسات الاحتكارية الكبيرة فإن هذه المؤسسات غالباً ما تحقق أرباح غير عادية مرتفعة وهذا يجعل الدخل متركز في أيدي المحتكرين.

يمكن أن يكون للتركيز آثار إيجابية على مستوى التطور التقني والتكنولوجي لأن ارتفاع درجة التركيز ووجود مؤسسات احتكارية كبيرة تحقق أرباح مرتفعة تمكن تلك المنشآت من إنفاق جانب من تلك الأرباح على البحث والتطوير التكنولوجي.

ثالثاً: مقاييس التركيز مقياس التركيز هو ملخص إيضاحي يبين درجة التركيز في القطاع، وفيما يلي نستعرض أكثر المقاييس شيوعاً في قياس درجة التركيز، حيث (n) مؤسسة تنتج كل منها x_i (حيث $i=1,2,3,\dots,n$) ورتبت هذه المؤسسات من أكبرها إلى أصغرها،

وتمثل X الإنتاج الكلي للمؤسسات حيث أن $X = \sum_{i=1}^n x_i$ ، و S_i تمثل نصيب المؤسسة الواحدة حيث $S_i = x_i / X$.

1. مقلوب عدد المؤسسات: يعد مقلوب عدد المؤسسات $1/n$ أبسط مؤشرات التركيز، ومن المآخذ العملية على هذا المؤشر أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأحجام النسبية للمؤسسات، فمن الأفضل أن يعكس المؤشر الحجم النسبي للمؤسسات بالإضافة إلى أعدادها.

$$C_r = \frac{1}{N}$$

2. نسبة التركيز: نسبة التركيز هي أكثر المؤشرات استخداماً، وتعرف بالنسبة المئوية لنصيب أكبر (r) من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للقطاع، حيث أن (r) هي رقم اختياري يحدده الباحث. وتحسب نسبة التركيز C_r وفقاً للصيغة التالية¹:

$$C_r = \sum_{i=1}^r x_i / X = \sum_{i=1}^r S_i$$

ويتميز مؤشر نسبة التركيز بالبساطة وسهولة التطبيق، إلا أن له بعض العيوب منها:

1. أنه يأخذ أكبر المؤسسات حجماً ولا يدخل كل المؤسسات في الاعتبار؛
2. أن اختيار أكبر المؤسسات حجماً في القطاع لا يستند إلى معيار موضوعي محدد وإنما ممكن أن يختلف من باحث إلى آخر؛
3. أن نسبة التركيز والتطور الذي يحدث عليها من فترة إلى أخرى سوف تختلف تبعاً لعدد المؤسسات الأكبر حجماً التي أخذت في الاعتبار.

3. مقياس هيرشمان - هيرفندال: لقد أصبح لهذا المؤشر شعبية متزايدة بين المهتمين بالاقتصاد الصناعي في السنوات الأخيرة، كما أن لهذا المؤشر أهمية خاصة في تحليل الأسعار في أسواق احتكار القلة، وهو يمثل مجموع مربعات نسبة إسهام كل مؤسسة من المؤسسات الموجودة في القطاع إلى الحجم الكلي للقطاع.

أهم مزايا مقياس هيرشمان:

¹ روجر كلارك: مرجع سابق، ص: 35..

أنه يأخذ بالاعتبار كل المؤسسات الموجودة في القطاع ولا يكتفي فقط بإسهام المؤسسات الأكبر حجماً.

وبالتالي فهو يأخذ بالاعتبار دخول مؤسسات جديدة أو خروج بعض المؤسسات من القطاع وتأثير ذلك على درجة التركيز ودرجة الاحتكار أو المنافسة بالقطاع والتطور الذي يحدث عليها.¹

ويحسب مقياس هيرشمان وفق الصيغة التالية:²

$$H = \sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X} \right)^2 = \sum_{i=1}^n S^2_i$$

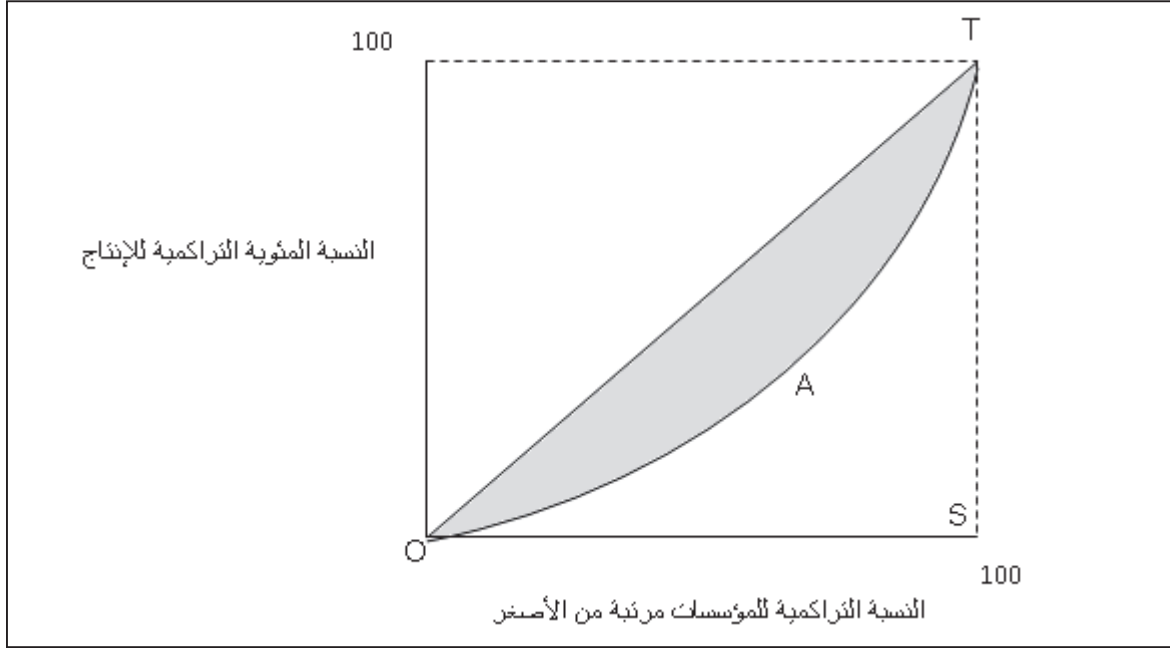
4. **مقاييس اللامساواة** تعبر هذه المقاييس عن مدى التباين في حجم الوحدات التي تخص صناعة ما أو قطاع ما، وتعتبر تلخيصاً لمنحنى لورنس، ويعتبر معمل جيني ومعامل الاختلاف من أهم هذه المقاييس.

أ- **منحنى لورنس**: وهو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الإنتاج بين المؤسسات ويقاس المحور الرأسي لمنحنى لورنس النسبة المئوية التراكمية للإنتاج بالقطاع، ويقاس المحور الأفقي النسبة المئوية التراكمية لعدد المؤسسات (وليس العدد التراكمي للمؤسسات) وهنا ترتب المؤسسات من الأصغر إلى الأكبر، والشكل التالي يوضح منحنى لورنس لإحدى القطاعات.

¹ Jean pierre angelier: **économie industrielle élément et méthode**, EPU, alger, 1993, p: 69.

² بن بركة عبد الوهاب، صيفي وليد: دور مقاييس التركيز واللامساواة في قياس التركيز الصناعي والسلطة على الأسواق. الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، 02 و03 ديسمبر 2008، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الشكل: 1-6 منحنى لورنس لتركيز إحدى القطاعات



المصدر: روجر كلارك: مرجع سابق، ص: 41.

يلاحظ من الشكل أن خط المحور (OT) يمثل حالة تساوي المؤسسات في أحجامها حيث أن (X%) من المؤسسات تنتج (X%) من الإنتاج الكلي، وكلما زاد تباين المؤسسات في إنتاجها (زادت درجة التركيز فيها) كلما ابتعد منحنى لورنس عن خط المحور، ويستقل منحنى لورنس تماما عن عدد المؤسسات.

ب- معامل جيني: يمكن استنباط معامل جيني مباشرة من منحنى لورنس ويمثل نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنس وخط المحور إلى مساحة المثلث (OST) ويمكن حسبه جبريا كما يلي:¹

$$IG = 1 - \sum_{i=1}^p F_i(q_i + q_{i-1})$$

ج- معامل الاختلاف: هو النسبة بين الانحراف المعياري لأحجام المؤسسات ومتوسط هذه الأحجام، وهو مقياس للتشتت، ولا يتأثر هذا المقياس بوحدات القياس،² ويمكن حسابه بالصيغة التالية:

$$CV = \frac{\sigma}{\bar{x}}$$

¹ Yadolah Dodge: **Statistique: dictionnaire encyclopédique**, springer, suisse, 2002, p :256.

² روجر كلارك: مرجع سابق، ص: 41.

III. العوامل المؤثرة في درجة التركيز للقطاع: يؤثر في درجة تركيز القطاع عدة عوامل أهمها:¹

1. حجم السوق في الصناعة: أهم العوامل المؤثرة في حجم السوق (أي حجم الطلب الكلي على السلع) لقطاع ما هو: عدد المستهلكين - دخل المستهلكين - أذواقهم - أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة المحلية والمستوردة، واتساع حجم السوق له علاقة بدرجة التركيز ويمكن أن يؤثر عليها بطريقتين هما:

أ) أن يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة حجم المؤسسات أو قد تتجه تلك المؤسسات للإنتاج مع بعضها لزيادة حجمها والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير الذي ينعكس على انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وفي هذه الحالة سوف ترتفع درجة التركيز في القطاع.

ب) أن يؤدي اتساع حجم السوق إلى دخول مؤسسات جديدة في القطاع وبالتالي زيادة عدد المؤسسات فيها وهذا يؤدي إلى انخفاض درجة التركيز.

2. اتجاه المؤسسات نحو الاندماج:

إن زيادة حجم المؤسسات في القطاع عن طريق الاندماج مع بعضها يؤدي إلى زيادة درجة التركيز في القطاع.

يجب التمييز بين نوعين من الاندماج:

أ) اندماج رأسي (عمودي): أي الاندماج بين مؤسسات تقوم بإنتاج سلع مكملة لبعضها مثل: اندماج مؤسسة لصناعة السيارات مع مؤسسة لصناعة قطع غيار السيارات.

هذا النوع من الاندماج لا يكون له تأثير على درجة التركيز لأن السلع مختلفة.

ب) اندماج أفقي: حيث يتم الاندماج بين مؤسسات تنتج نفس السلعة، مثل: اندماج مؤسستين لإنتاج السيارات.

وهذا النوع من الاندماج يؤدي إلى ارتفاع درجة التركيز.

3. مستوى أسعار السلع المستوردة (البديلة للسلع المنتجة محلياً):

انخفاض أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة درجة التركيز في القطاع لأن انخفاض أسعار السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات من

¹ أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص ص: 76، 77.

القطاع وتوقفها بسبب عدم قدرتها عن المنافسة مما يؤدي إلى انخفاض عدد المؤسسات المنافسة في القطاع وذلك بدوره سوف يؤدي إلى زيادة درجة التركيز فيه.

4. **عوائق الدخول إلى القطاع:** إن صعوبة دخول مؤسسات جديدة في القطاع يؤدي إلى انخفاض عدد المؤسسات الموجودة فيه مما يؤدي إلى زيادة درجة التركيز.

المطلب الثاني: عوائق الدخول إلى القطاع

هناك بعض القطاعات ممكن الدخول إليها بسهولة، وبالمقابل هناك قطاعات تتمتع بحواجز قوية تمنع الكثير من الراغبين من الدخول إليها، ومن بين هذه الحواجز نجد المكان المناسب لإقامة الصناعة، وهناك بعض النشاطات من تتطلب استثمارات ضخمة ليس بمقدور كل المؤسسات توفيرها أو قد تتطلب ترخيص للقيام بعملية الإنتاج لمادة ما، كما أن هناك بعض الحواجز الأخرى المتمثلة في ذكر أهمية توفير شبكة توزيع أو توفر المادة الأولية بالإضافة إلى توفر غلة الحجم.

أولاً: تعريف عوائق الدخول: لقد عرف جو بين (1956) عوائق الدخول على أنها {أفضلية تمتلكها المؤسسات القائمة في القطاع على حساب المؤسسات المحتمل دخولها، تسمح لها برفع أسعار مبيعاتها في الفترة الطويلة فوق التكلفة المتوسطة الدنيا، دون أن يحدث ذلك دخول مؤسسات جديدة}¹

كما عرفها فرغيسون (1974) " هي كل عامل يجعل الدخول إلى القطاع غير مربح مع السماح للمؤسسات القائمة بتحديد سعر أكبر من التكلفة الحدية، والحصول على أرباح المحتكر بصفة دائمة"²

أما جورج ستيجلر (1968) فعرفها على أنها " تكلفة إنتاج تتحملها المؤسسات المحتمل دخولها (عند مستوى معين أو عند كل مستويات الإنتاج)، ولا تتحملها المؤسسات القائمة في القطاع"³

¹ Godefroy dang nguyeu: opcit, p:315

Jean Magnan de Bornier. **Les Barrières a l'entrée.** Université Paul C'ezanne Aix-Marseille.²

³ روجر كلارك: مرجع سابق، ص:127.

فيما عرفها ويدزيكار (1980) " هي تكلفة تتحملها المؤسسة الباحثة على الدخول إلى القطاع، ولا تتحملها المؤسسات القائمة، مما يؤدي إلى عدم كفاءة استغلال الموارد من وجهة نظر اجتماعية"¹

في حين تعريف سالوب يفرق بين نوعين من عوائق الدخول: عفوية و إستراتيجية حيث يعرفها "عوائق الدخول العفوية هي التي أقيمت بطريقة غير متعمدة، وهي نتيجة ثانوية لتعظيم المؤسسات القائمة أرباحها، أما عوائق الدخول الإستراتيجية فهي العوائق التي تهدف إلى إعاقة أو منع دخول مؤسسات جديدة"²

بملاحظة التعاريف السابقة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين. فالتعريفان الأولان يعرفان عوائق الدخول انطلاقاً من النتائج المترتبة عنها، فكل تباعد بين حالة القطاع في الواقع وبين النتائج المنتظرة من خلال النماذج النظرية للمنافسة يدعى عائق دخول. وهي عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي البحث.

أما القسم الثاني و الذي يشمل التعاريف الباقية فهو يركز على مصدر هذه العوائق، و الذي يفسر اختلاف سلوك المؤسسات القائمة عن سلوك المؤسسات المحتمل دخولها، حيث لا تدخل هذه الأخيرة إلى السوق في حين المؤسسات القائمة تبقى في السوق وتحقق أرباح غير عادية.

ثانياً: أشكال عوائق الدخول: يمكن حصر أهم أشكال عوائق الدخول في:

1. اقتصاديات الحجم: وهو انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من منتج معين، من خلال عمليات الإنتاج الكبير حيث يتم استخدام آلات متخصصة الغرض.³

بعض الصناعات خاصة الصناعات الثقيلة تتميز بكبر حجم إنتاجها للوصول إلى الحجم الأمثل، بحيث تنتج بأقل تكلفة متوسطة ممكنة وبأعلى كفاءة ممكنة وبالتالي يمثل هذا الحجم الكبير من الإنتاج نسبة كبيرة من حجم الطلب الكلي على السلعة أو حجم السوق الكلي لها.

¹ Godefroy dang nguyeu: opcit, p:316.

² Jean-louis levet, opcit p:56.

³ نبيل مرسي خليل: الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص:121.

وبالتالي فإن إنتاج عدد قليل من المؤسسات سوف يكفي حجم السوق وفي هذه الحالة يكون من الصعب دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة حيث يصعب عليها تسويق وبيع منتجاتها، وفي نفس الوقت عليها أن تنتج كميات كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم وتحقيق تكلفة متوسطة مساوية للمؤسسات القائمة، وهذا يكون من عوائق الدخول للقطاع. إن زيادة حجم الإنتاج الأمثل اللازم للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير يؤدي إلى زيادة عوائق الدخول للقطاع.

وكلما انخفض حجم الطلب الكلي (حجم السوق الكلي في القطاع) ازدادت عوائق الدخول للقطاع. لأن عدد قليل من المؤسسات يمكن أن يكفي حاجة السوق.

2. الميزة المطلقة للتكاليف: هناك مزايا تجعل تكلفة الإنتاج في المؤسسات القديمة الموجودة في القطاع أقل من تكلفة المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول إلى القطاع. ما يجعل هذا القطاع محمي من دخول مؤسسات جديدة. ومن هذه المزايا:¹

- أ. امتلاك المؤسسة القديمة لبراءة اختراع لا تستطيع المؤسسات الجديدة الحصول عليها إلا عن طريق شرائها ودفع تكلفتها.
- ب. قدرة المؤسسة القديمة على الحصول على عوامل الإنتاج (مثل عنصر الأرض والمواد الأولية) بتكلفة منخفضة بالمقارنة مع المؤسسات الجديدة.
- ج. قدرة المؤسسة القديمة على الحصول على مصادر تمويل بسهولة وبتكلفة منخفضة بالمقارنة مع المؤسسات الجديدة.
- لقوة مركزها المالي وخبرتها كما قد يكون لديها مصادر للحصول على النقد الأجنبي من التصدير يمكنها من استيراد مستلزمات إنتاجها بسرعة وسهولة بالمقارنة مع المؤسسات الجديدة.

3. تمييز المنتجات: يكون المنتج متميز إذا كان المستهلك يرى منتجات الإحلال قريبة ولكن ليست بديلا تماما لمنتج المؤسسة. وسنتطرق إلى تمييز المنتجات بشيء من التفصيل في المطلب التالي.

¹ K.Huynh,D.Besancenot: opcit, p:114.

4. **مدى التكامل العمودي في المؤسسات القائمة:** وفقاً للتعريف التقليدي يعني التكامل الرأسي قيام مؤسسة واحدة بمرحلتين أو أكثر من مراحل الإنتاج أو التوزيع (أو كليهما) والتي يمكن تنفيذ كل منها في العادة بشكل منفصل، ففي صناعة البترول مثلاً يمكن تقسيم العملية منذ استخراج البترول من حقوله إلى غاية توصيله إلى لمحطة الخدمة إلى أربعة مراحل هي إنتاج البترول الخام-النقل-التكرير-التسويق.¹
- و التكامل الرأسي يمكن أن يكون عائق ضد دخول مؤسسات جديدة إلى القطاع فلو كان التكامل الرأسي أمامياً فهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تستفيد من توسيع نطاق السوق من خلال زيادة الطلب على إنتاجها من قبل وحدة إنتاجية أخرى متكاملة معها ومن ثم يمكن للمؤسسة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الذي يمكن أن يشكل في حد ذاته عائق من عوائق الدخول كما أسلفنا شرحه.
- أما إذا كان التكامل الرأسي خلفياً فإن المؤسسة يمكنها الاستفادة من الميزة المطلقة لتكاليف الإنتاج من خلال حصولها على المواد الأولية بأسعار تنافسية.
5. **الطاقة الإنتاجية الفائضة:** ويقصد بها " الفرق بين حجم الإنتاج الفعلي في المؤسسة وحجم الإنتاج الذي تصل عنده التكلفة المتوسطة لأدنى مستوى لها"
- فإذا كانت المؤسسات الاحتكارية الموجودة في القطاع تنتج بأقل من طاقتها الإنتاجية الكاملة، أي لديها طاقات إنتاجية فائضة وغير مستغلة فإنها إذا لجأت إلى استغلال هذه الطاقات الإنتاجية الفائضة ولجأت إلى زيادة حجم الإنتاج وتخفيض سعر السلعة فإن هذا السعر المنخفض قد لا يمكن المؤسسات الجديدة الراغبة في دخول الصناعة من تغطية التكلفة المتوسطة عندها، بمعنى أن هذا السعر المنخفض قد يكون أقل من التكلفة المتوسطة في المؤسسات الجديدة وهذا يعرضها للخسارة وبالتالي قد تتردد تلك المؤسسات في الدخول إلى القطاع وهذا يعتبر من عوائق الدخول.²
6. **سياسة السعر الحد:** أحياناً تلجأ المؤسسات الموجودة في القطاع إلى تخفيض سعر السلعة بحيث لا يشجع السعر المنخفض المؤسسات الجديدة على الدخول إلى القطاع وأحياناً قد يتبعون سياسة تسعير إفتراضية حيث يكون السعر أقل من أو مساوي

¹ نبيل مرسي خليل، مرجع سابق، ص: 189.

² أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص: 101, 102.

للتكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وقد يتعرضون للخسارة بشكل مؤقت وذلك بهدف منع دخول مؤسسات جديدة منافسة لهم في القطاع.¹ وبعد ذلك قد يلجؤون إلى رفع السعر مرة أخرى واستغلال أوضاعهم الاحتكارية.

7. توقعات المؤسسات الراغبة في الدخول إلى القطاع بشأن تأثير دخولها على مستوى سعر السلعة في السوق: إذا توقعت المؤسسات الجديدة أن دخولهم للقطاع سوف يؤدي إلى زيادة عرض السلعة في السوق مع ثبات الطلب عليها، بحيث ينخفض سعر السلعة وهذا قد يجعلهم يترددون في الدخول إلى القطاع، لأن انخفاض السعر يعرضهم للخسارة.

8. العوائق القانونية: أي وجود موانع قانونية تمنع دخول مؤسسات من القطاع الخاص في أنواع معينة من الأنشطة أو الصناعات التي تقتضي المصلحة العامة قيام الحكومة بها مثل: الصناعات الاستخراجية (استخراج البترول وتكريره)، الصناعات الإستراتيجية (الصناعات الحربية والأسلحة)، أيضاً الامتيازات التي تمنحها الحكومة لمؤسسة معينة لتقديم خدمة أو منتج معين (احتكار).

ومن أهم القيود القانونية التي يمكن أن تشكل عائقاً ضد دخول منتجين جدد إلى مختلف القطاعات، نظام الترخيص (أي ترخيص مزاولة النشاط).²

المطلب الثالث: التمييز في المنتجات داخل القطاع

يعتبر هوتلينج (Hotelling) و شامبرلين (Chamberlain) مؤسسي مفهوم تمييز المنتجات، ففي سنة 1929 قام هوتلينج بافتراض وجود بائعين على نفس الطريق، رغم أن هذان البائعان يقومان ببيع سلعة متماثلة إلا أن هوتلينج أضاف عامل تمييز بين البائعين وهو كلفة النقل المرتبطة بالمسافة، ومن خلال هذا العامل أظهر أن المستهلك يفضل دائماً اقتناء حاجاته من البائع الأقرب وهو ما أثبت أن فرضية تجانس السلع في النظرية النيوكلاسيكية هي فرضية بعيدة كل البعد عن الواقع.³

¹ K.Huynh,D.Besancenot: opcit, p:114.

² أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق:104.

³ RANAIVOSON Heritiana RenaudDate: **DIVERSITÉ DE LA PRODUCTION ET STRUCTURE DE MARCHÉ. LE CAS DE L'INDUSTRIE MUSICALE**, Thèse Doctorat de Sciences Economiques, UNIVERSITÉ DE PARIS 1, PANTHÉON-SORBONNE,2008 p: 28.

وفي سنة 1933 عرف شامبرلين تمييز المنتجات انطلاقاً من السلطة السوقية، حيث قال "المنتج المميز هو المنتج الذي يواجه طلب غير مرن بالنسبة للأسعار من طرف مجموعة من الزبائن المتعلقين به"¹

ويعتبر التمييز في المنتجات احد الجوانب الرئيسية المؤثرة على هيكل السوق كما أنه يعتبر من عوائق الدخول إليه، فيعتبر تميز صنف السلعة المنتجة والتنويع والتجديد في المنتجات من جانب المؤسسات أو الشركات الموجودة في الصناعة من العقبات التي تحد أو تقلل من دخول مؤسسات جديدة للقطاع لأنها لا تستطيع منافسة المؤسسات القديمة التي تنتج تلك الأصناف المتميزة من السلعة.

وتستطيع المؤسسة من خلال إستراتيجية تمييز المنتجات أن تحافظ على تفضيلات ولاء المستهلكين لسلعتها وبالتالي تجعل من الصعوبة على الراغبين في الدخول إلى السوق أن يفعلوا ذلك من دون أن يتحملوا تكاليف إضافية في الإنتاج أو أن يبيعوا بأسعار أقل من أسعار المؤسسات القائمة.

وتعتبر الدعاية والإعلان أحد الوسائل الهامة التي تلجأ إليها الشركات لإقناع المستهلكين بتميز السلعة المنتجة سواء من حيث نوعيتها أو مظهرها أو طريقة استخدامها أو خدمات الصيانة المقدمة إلى المستهلك بعد شراءه للسلعة ... الخ.

حيث تستطيع المؤسسة من خلال حملات الدعاية والإعلان أن تخلق طلباً خاصاً لمنتجاتها بإقناع المستهلكين بتميز هذه المنتجات أو أفضليتها بحيث يصبح على المنتجين الجدد الراغبين في الدخول إلى السوق إنفاق مبالغ كبيرة لتغطية تكاليف الدعاية والإعلان لاجتذاب بعض هؤلاء المستهلكين مما يؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاجهم وتقليص فرص منافستهم للمنتجين القائمين الذين يمارسون سياسات تمييزية لمنتجاتهم.²

وبالتالي يكون من الصعب على المؤسسات الجديدة دخول السوق وهذا يعتبر أحد عوائق الدخول وواحد من العوامل الأساسية المحددة لهيكل الصناعة.

¹ Jean-louis levet, opcit p:60.

² أحمد رشاد موسى: اقتصاديات المشروع الصناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص:113.

خلاصة الفصل الأول:

في دراستنا لهذا الفصل لقد تبين دور وأهمية هيكل السوق في تحديد كل من سلوك المؤسسات وأدائها، هذه الأهمية المتفق عليها في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الصناعي، لكن طريقة التحليل وكيفية التأثير هي التي كانت محل الاختلاف بين هذين الحقلين، حيث في حين كانت فرضيات الاقتصاد الجزئي تبعد تحليله عن الواقع، كان تحليل الاقتصاد الصناعي و بالأخص تحت نموذج هيكل-سلوك-أداء أكثر واقعية و أكثر تفسيراً لبعض السلوكيات الملاحظة في الأسواق الحقيقية وهو ما يفسر انتشار اعتماده في الدراسات النظرية والتجريبية.

الفصل الثاني:

علاقة ربحية القطاع بهيكل السوق

تمهيد:

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية، وتزداد هذه الأهمية عندما يتعلق الأمر بمؤسسة مصرفية لكونها الخلية الأساسية لتمويل الاقتصاد، ودفع عجلة التنمية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من المصارف الأمريكية والأوروبية والتي كان من بين أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه الشركات وأدائها الحقيقي، وكذا عدم تحديدها العوامل الأساسية التي تؤثر على أدائها، لذا يعتبر تحديد هذه العوامل أولوية وعملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ولزيادة قدرته على مواجهته التغيرات والتحديات المستمرة، وفي هذا الفصل سنحاول تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المؤسسات البنكية، وتحديد ما إذا كان لهيكل السوق تأثير عليها.

المبحث الأول: الأداء ومؤشرات قياسه

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، ويعكس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، لذلك فهو يعتبر مقياس هام لنجاح المؤسسة، هذا ما جعل مفهوم الأداء ومؤشرات قياسه محل اهتمام المسيرين والباحثين على حد سواء.

المطلب الأول: تعريف الأداء: المقصود بأداء المؤسسة تحقيقها للأهداف المخططة لها من خلال سياستها الإنتاجية والتسويقية وكذلك يمكن أن نعبر عن الأداء أنه تحقيق الأهداف التنظيمية، مهما كانت طبيعة وتنوع هذه الأخيرة، هذا التحقيق يمكن أن يفهم في اتجاهه المباشر (النتائج) أو بالمفهوم الواسع للعملية التي تؤدي للنتائج (عمل) ¹ وقد عرف الأداء بعدة تعاريف منها: ²

" الأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها "

" الأداء هو دالة للمؤشرات والخصائص المنظمة إضافة إلى خيارات قادة المنظمة "

" وقد عرف الأداء من خلال معايير الفاعلية والكفاءة الاقتصادية حيث تبين أن هذه

المعايير قد لا يمكن تحقيقها معاً، لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفاعلية لتحقيق الكفاءة الأعلى فالمحتمل أن يكون هناك إنفاق أكثر. "

كما يعرف الأداء بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"³ وهناك عدة مؤشرات لقياس الأداء أهمها الربحية، الكفاءة والتطور التقني.

المطلب الثاني: مؤشر الربحية

طبقاً للنظرية الاقتصادية فإن الهدف الرئيسي للمؤسسة الصناعية هو تحقيق أقصى ربح ممكن وبالتالي يعتبر معدل الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس أداء المؤسسة.

¹ Anne Marie Fericeli, Bruno Sire, **Performance et Ressources Humaines**, Edition Economica, paris, 1996, p20.

² فلاح حسن الحسيني: مؤيد عبد الرحمن النوري: إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط4، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص ص: 221-222.

³ فلاح حسن الحسيني: الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 231.

أولاً: العوامل المؤثرة في الربحية يتوقف مستوى الربحية في المؤسسة على عدة عوامل أساسية منها:

1. هدف المؤسسة: إن الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة يؤثر على مستوى السعر وبالتالي على مستوى الربحية، فإذا كان هدف المؤسسة هو تحقيق أقصى ربح ممكن فسيكون مستوى السعر مرتفع وهذا قد يرفع معدل الربحية. أما إذا كان للمؤسسة أهداف أخرى مثل زيادة كمية مبيعاتها أو إعاقة دخول مؤسسات جديدة للسوق فإن مستوى السعر يكون منخفض وبالتالي ينخفض معدل الربحية.
2. هيكل السوق: إذا كانت السوق احتكارية يكون الطلب على السلعة غير مرن وتزداد قدرة المؤسسة على رفع السعر وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الربحية وعلى العكس إذا كان السوق تسوده منافسة فإن الطلب على السلعة يكون مرناً وتقل قدرة المؤسسة على رفع السعر وهذا يقلل معدل الربحية.
3. الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة: ارتفاع الكفاءة الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة بالتالي يرتفع مستوى الربحية.

ثانياً: أهمية مستوى الربحية في المؤسسة والقطاع يمكن تلخيص أهمية قياس مستوى الربحية في النقاط التالية:¹

1. هناك علاقة بين مستوى الربحية ومدى وجود اتجاهات احتكارية في السوق (هيكل السوق) فارتفاع مستوى الربحية في المؤسسات يدل على وجود اتجاهات احتكارية في السوق لأن المؤسسات الاحتكارية هي التي تحقق أرباحاً مرتفعة، كما يعتبر مستوى الربحية مؤشراً على درجة السلطة السوقية التي تستحوذ عليها المؤسسة داخل القطاع.
2. هناك علاقة بين مستوى الربحية ودرجة الكفاءة الإنتاجية في المؤسسات فإذا ارتفع مستوى الربحية معنى ذلك أن المؤسسة لها قدرة على تخفيض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة بالتالي فإن زيادة مستوى الربحية في المؤسسات الصناعية يمكن أن يكون دليل على ارتفاع كفاءتها الإنتاجية

¹ أحمد سعيد بامخرمة: مرجع سابق، ص ص: 217-218.

3. يرتبط مستوى الربحية بالمركز المالي للمؤسسة خاصة عندما يكون جزء من الأرباح المحققة محتجز في شكل أرباح غير موزعة فهذا يدعم رأسمال المؤسسة ويقوي مركزها المالي، مما يقلص احتمالات الاستحواذ عليها ما يؤثر بدوره على درجة التركيز في القطاع؛
4. يمكن أن يكون مستوى الربحية المرتفع حافزاً على التوسع في المؤسسات وزيادة حجمها النسبي وهذا يؤدي لارتفاع درجة التركيز في القطاع وهذا يعني أن هناك علاقة بين مستوى الربحية ودرجة التركيز؛
5. هناك علاقة بين مستوى الربحية والتقدم التقني في القطاع، لأن زيادة مستوى الربحية يمكن المؤسسات من إيفاق جانب من هذه الأرباح على التطوير التقني وهذا يكون له تأثير إيجابي على مستوى التطور التقني في القطاع، وعلى تكاليف الإنتاج في المؤسسة أو على مرونة الطلب على سلعتها من خلال التمييز في المنتجات؛
6. يشجع المستوى المنخفض من الأرباح، المؤسسات (الصغيرة) على الاندماج بينها للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وغيرها من المزايا التي تأتي من الحجم الكبير للمؤسسة مما يؤثر أيضاً على مستوى التركيز في القطاع.

المطلب الثالث: مؤشر الكفاءة

أولاً: تعريف الكفاءة

تعرف الكفاءة على أنها " الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات¹، أي أنها إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة"².
والمقصود بالكفاءة الاقتصادية بشكل عام: كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للحصول على أكبر ناتج ممكن منها أو إنتاج حجم معين من الناتج بأقل حجم ممكن من الموارد أي بأقل تكلفة ممكنة وعليه فإن الكفاءة تقتصر فقط على استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة وترتبط بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات (عناصر الإنتاج) والنواتج، وبصفة عامة يمكن قياس الكفاءة بالعلاقة التالية:

¹-عبد السلام أبو قحف: أساسيات التنظيم والإدارة، ط3، ج1، دار المعرفة، عمان، 2001، ص:24.

²-علي عبد الله: اثر البيئة على أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999، ص:6.

3. استخدام كمية عناصر الإنتاج المثلى التي تجعل المؤسسة تنتج حجم معين من الناتج بأقل تكلفة ممكنة وإحلال العنصر الأقل تكلفة محل العنصر الأعلى حتى يمكن أن تنتج بأقل تكلفة ممكنة
4. استخدام التكنولوجيا والأساليب الفنية المتطورة لرفع الإنتاجية؛
5. الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في المؤسسة.

يلاحظ أن انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وبالتالي ارتفاع التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة يتسبب في ارتفاع سعر السلعة في الأسواق الاحتكارية بالتالي انخفاض قدرة المؤسسة على المنافسة وتقل قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة كما تقل قدرتها على التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

كما أن ارتفاع السعر ينعكس سلبياً على المستهلكين ويقل فائض المستهلك. يتبين مما سبق أن كل من عدم الكفاءة بنوعها يترتب عنه زيادة التكلفة المتوسطة والسعر للمنتجات كما يترتب عنه انخفاض رفاة المستهلكين وضعف القدرة على المنافسة.

ثانياً: العلاقة بين مؤشر الربحية ومؤشر الكفاءة

إن مستوى الربحية في المؤسسة يتأثر بمستوى كفاءتها لأنه إذا تمكنت المؤسسة من رفع كفاءتها وخفض تكلفتها المتوسطة فإن معدل الربحية يرتفع وبالتالي فإن كثير من المؤسسات تعتمد على معدل الربحية لقياس كفاءتها، ولكن هذا المؤشر لا يكون مقياساً سليماً للكفاءة في كل الحالات وذلك للأسباب الآتية:

1. يمكن أن يكون ارتفاع معدل الربحية في المؤسسة راجع إلى تمتعها بوضع احتكاري في السوق يمكنها من رفع سعر السلعة وهذا لن يكون دليلاً على ارتفاع كفاءتها.
2. قد يكون ارتفاع معدل الربحية في بعض المؤسسات الصناعية بسبب الحماية الجمركية التي تتمتع بها، حيث تقوم الحكومة بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلعة المستوردة المماثلة للإنتاج المحلي وبالتالي لا يواجه المنتج المحلي منافسة ويتمكن من رفع السعر وتحقيق معدل ربح مرتفع.

3. قد يكون معدل الربح المرتفع في بعض المؤسسات بسبب منح الحكومة دعم أو إعانات في بعض مجالات الإنتاج وهذا يرفع معدل الربحية في المؤسسات وهذا لا يدل على ارتفاع كفاءتها.

لكل هذه الأسباب فإن معدل الربحية في المؤسسة يكون مقياس سليم للكفاءة في المؤسسة إذا كان ارتفاع معدل الربحية راجع لانخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة أو راجع لتمييز صنف السلعة المنتجة وارتفاع جودتها.

المطلب الرابع: مؤشر التطور التقني:

يقصد بالتطور التقني، تطور فنون وأساليب الإنتاج المستخدمة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الكفاءة الإنتاجية وارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة لكل حجم من أحجام الإنتاج" أولاً: العوامل المؤثرة في التطور التقني في القطاع.

يتأثر التطور التقني للقطاع بعدة عوامل أهمها:

1. هيكل السوق: لم يتفق الاقتصاديون بشأن علاقة هيكل السوق بمعدل التطور التقني في القطاع وإنما هناك وجهتان نظر مختلفتان هما:

أ. وجهة نظر الاقتصادي شومبيتر

ب. وجه نظر الاقتصادي مانسفيلد

أ. شومبيتر: وهو يرى أن العوامل الاحتكارية في السوق هي التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التطور التقني لأن المؤسسات الاحتكارية الكبيرة هي التي تتمكن من تحقيق أرباح غير عادية (مرتفعة) وبالتالي تتمكن من إنفاق جزء من هذه الأرباح على البحث والتطوير التكنولوجي وتطوير أساليب الإنتاج وهذا يكون له تأثير إيجابي على معدل التطور التقني في القطاع.

ب. مانسفيلد: وهو يرى أن هيكل السوق الذي يتميز بالمنافسة هو الذي يشجع على التطور التقني لأن المؤسسات التي تعمل في ظل المنافسة تواجه منافسة من المنتجين الآخرين وهذا يجعلها تهتم بالتطوير التقني حتى تستطيع تخفيض التكاليف المتوسطة فيها بحيث لا تضطر إلى الخروج من السوق في المدى الطويل بسبب (ارتفاع التكلفة فيها) أما المحتكر فإنه لا يواجه منافسة في السوق ولن يكون لديه الحافز للإنفاق على البحث والتطوير التقني أو التكنولوجي

2. حجم الموارد المالية المتاحة للإنفاق على البحث والتطوير التقني: إن زيادة حجم الموارد المالية التي يمكن إنفاقها على البحث والتطوير تؤدي إلى ارتفاع معدل التطور التقني في القطاع واهم مصادر تلك الموارد المالية هي الأرباح التي تحققها المؤسسات الصناعية والإعانات المالية التي تقدمها الحكومة لتشجيع البحث والتطوير في القطاع.

3. مستوى التقنية والتطور التكنولوجي السائد في المجتمع: يشمل ذلك الاختراعات الجديدة والابتكارات والتي تتأثر بالبيئة ودرجة التقدم العلمي في المجتمع والقوانين الموجودة في الدولة مثل قوانين حماية براءات الاختراع.

ويختلف ذلك في الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية حيث يكون معدل التطور في الدول الصناعية أعلى بالمقارنة مع الدول النامية.

4. معدل العائد المتوقع من الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير: إن الإنفاق على التطوير التكنولوجي في المؤسسات يؤدي إلى ارتفاع الكفاءة فيها وانخفاض مستوى التكلفة المتوسطة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الربحية وبالتالي فإن ارتفاع معدل العائد المتوقع من الإنفاق على التطوير التكنولوجي يكون حافزاً على التطوير والبحث التكنولوجي وينعكس ذلك على ارتفاع معدل التطور التقني في القطاع.

ثانياً: أهمية التطور التقني في القطاع وآثاره لمؤشر التطور التقني أهمية كبيرة، وتظهر هذه الأهمية من خلال تأثيره على عدة مؤشرات:

1. يؤثر التطور التقني على مستوى الكفاءة في المؤسسة حيث تزداد إنتاجية عناصر الإنتاج وتخفض التكلفة المتوسطة وبالتالي يمكن أن يؤدي التطور التقني إلى ارتفاع معدل الربحية في المؤسسة.

2. يمكن أن يؤثر التطور التقني سلبياً على مستوى التشغيل والعمالة في المجتمع، خاصة إذا كانت الأساليب التكنولوجية من النوع الموفر للعمل، أي أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال وتعتمد أكثر على استخدام الآلات، وهذا لا يسهم في علاج مشكلة البطالة خاصة في الدول كثيفة السكان والتي لديها فائض في عنصر العمل

3. يؤثر التطور التقني إيجابياً على قدرة المؤسسة على المنافسة في السوق المحلي والخارجي لأن التطور التقني ينعكس على ارتفاع الكفاءة وانخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وانخفاض السعر كما ينعكس أيضاً على تحسن نوعية السلعة المنتجة وارتفاع جودتها.
4. يؤثر التطور التقني في القطاع على مستوى التطور التقني في المجتمع ككل فيمكن أن ينتقل التطور التقني من قطاع الصناعة إلى القطاع الزراعة أو قطاع الخدمات. لأن هناك ارتباط بين القطاعات.

المبحث الثاني: الربحية في المؤسسات المصرفية

يمارس الجهاز المصرفي دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية، فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكونه عاملاً هاماً لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصاد الوطني، ويعتبر التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية وللعائلات من المصادر الأساسية لمواردها المالية التي تضمن لها استمرارية النشاط في محيط اقتصادي يعرف صعوبات.

سنتناول في هذا المبحث طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية ومدى اختلافه عن نشاط المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وارتباط وتأثير ذلك على تحديد وقياس الأداء في المصارف.

المطلب الأول: مفهوم المصرف كمؤسسة اقتصادية

يمتاز المصرف بنفس خصائص المؤسسات الاقتصادية الأخرى، إلا أنه يختلف عنها في بعض الجوانب نظراً لطبيعة عمله وأهميته، ويتجلى هذا التشابه والاختلاف من خلال تعريف المصرف وخصائصه.

أولاً: تعريف المصرف كمؤسسة اقتصادية.

المصرف هو "منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو مؤسسة الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها لآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية

محددة." ¹

¹ شاكر القزويني، مرجع سابق ص: 24.

ويعرف أيضا على أنه "المؤسسة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمانات) بقصد الربح"¹.

و يسمى المصرف أيضا بنكا ويعني بيع النقد بالنقد، أو المنضدة التي كان يمارس وراءها الصرافين الأوائل عملهم في السوق من بيع وشراء العملات المختلفة.

كما يوجد عدة تعاريف أخرى للمصرف كمؤسسة اقتصادية، منها:

- تتخذ من إيجار النقود حرفة وتستخدم رؤوس الأموال المودعة لديه في عمليات الإقراض والصرف ومختلف العمليات المالية؛

- مهنتها العادية استئصال ودائع الجمهور واستعمالها في عمليات القروض المختلفة وتسيير وسائل الدفع ويقوم بعدة عمليات أخرى (صندوق، مالية، خدمات مختلفة، التواجد في البورصة، مع الخارج... الخ)

- تنفذ عدد من العمليات المتمثلة في أربع عمليات أساسية: هي جمع الودائع، عمليات الصندوق عمليات القروض، وعمليات خدماتية مختلفة؛

- ووسيط تمويلي يعيد توزيع الأموال التي تجمع من طرف الأعوان الاقتصاديون لأجل معين ولغرض معين في شكل قروض نقدية أو تعهدات غير نقدية، والذي يكون موضوعه الأساسي أن يستعمل لحسابه الخاص في عمليات التسليف، الأموال التي تتلقاها من الجمهور.

ويعرف المصرف، حسب المشرع الجزائري أنه "مؤسسة اقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس قواعد تجارية، تخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملاتها مع المحيط الخارجي، تكون محررة من كل القيود، ولها الحرية في تمويل المشاريع."² ويشترط أن يكون المصرف مسجل ضمن قائمة المصارف بواسطة اعتماد يصدر في الجريدة الرسمية علاوة على السجل التجاري، ليصبح كمصرف مسجل ويتحدد ذلك في الجزائر وفق القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 19 رمضان 1410 هـ الموافق ل 14 أبريل 1990 م

والمعدل والمنتتم بالأمر 01 - 01 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1421 هـ الموافق ل 27 فيفري 2001م فيكون هدف المصرف الأساسي هو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها من جديد وإيداع

¹ - سلمان أبو دياب: اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 110 .

² الجمهورية الجزائرية، قانون 88-06 المؤرخ في 12-01-1988، المعدل والمتمم لقانون 86-12 الصادر بتاريخ 12/01/1988، الجريدة الرسمية 02، الصادرة بتاريخ 18/01/1988.

أموالها الخاصة بعدة أشكال، أو لاستثمارها بمعدل أعلى من معدلا لاقتراض، كما يقوم بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات لزيائنه مقابل فائدة أو عمولة.

والمتفق عليه، هو أن محور نشاط المصرف هو التعامل بالنقود، وإن كان البعض قد عرفه بأنه تاجر النقود والبعض الآخر عرفه بأنه تاجر الديون وعرفه الآخرون بأنه مؤسسة تتخذ عملية التجارة في الأموال العاطلة التي يرغب أصحابها في استثمارها بين محلات الاستثمار التي هي بحاجة إلى مثل هذه الأموال.

ثانيا: نشأة و تطور المؤسسات المصرفية

ارتبط العمل المصرفي في العصور التاريخية القديمة بحاجة الإنسان لاستخدام النقود كوسيط للتبادل، فقد عرف السومريون النشاط المصرفي من خلال ما عرف ب: "المعبد الأحمر".¹

وقامت معابد الإغريق بقبول الودائع وإعطاء القروض و فحص العملة واستبدالها، وإجراء الحوالات بين المدن لتجنب نقل النقود. ونقل الرومان هذه الأنشطة عن الإغريق ونشروها في معظم أرجاء العالم القديم تبعا لاتساع دائرة نفوذهم، وتبين النصوص الرومانية معلومات دقيقة عن نشاط من كان يطلق عليهم اسم: "ارجانترىوس" (Argentarius) أي تاجر الفضة أو بمعنى أوسع تاجر النقود الذين يقومون بدور الصراف والوديع المقرض.... الخ.²

وقد تميزت هذه الأعمال بأن غلب عليها الطابع الخدمي وليس الاستثماري، وأنها لا تخضع لتنظيم قانوني أو تشريع تجاري، كما أنها ازدهرت في مجتمعات آمنة وفرت لها الحماية والاستقرار.

ويوجز بعض الاقتصاديين دور المصرف في العصور القديمة أنه: "...بمثابة خزانة آمنة لإيداع النقود والأشياء الثمينة والمحاصيل الزراعية، فنشأ عن ذلك استخدام العملاء للأمر بالتسليم، و أوامر التحويل المصرفي، وعمليات المقاصة".³

وقد عرف المسلمون الأوائل كثيرا من الأعمال والأنشطة المصرفية كالحوالة، والائتمان واستعمال الصكوك لأغراض التجارة، خاصة في مدينة البصرة بالعراق، وأصبح لهذه الأعمال قواعد وأصول معروفة من حيث طريقة الختم والشهود.

"وعن عطاء رحمه الله، أن ابن الزبير رضي الله عنه، كان يأخذ بمكة الورق من

¹ أحسن النوري: بحوث قانونية في البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1974. ص: 8-9.

² علاء الدين زعتري: الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، دار الكلم الطيب، دمشق، 2000 م. ص: 40.

³ سعيد سيف النصر: دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية وتحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 35.

التجار فيكتب لهم بها إلى البصرة وإلى الكوفة فيأخذون أجود من ورقهم... وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه كان يأخذ الورق بمكة على أن يكتب لهم إلى الكوفة بها¹. ولم تظهر المصارف في شكلها الأولي البسيط إلا في القرون الوسطى، وبالتحديد القرن الخامس عشر الميلادي، حيث تعددت الإقطاعيات والزعامات والإمارات وبالتالي تعددت العملات وأصبح الصيرفي يتاجر في مختلف العملات، يبيع النقود ويشترئها عوضاً عن التعامل بغيرها من أنواع البضائع والسلع الأخرى دون القيام بأعمال الاقتراض وفتح الاعتماد وقبول الودائع وغيرها من الأعمال المصرفية وفق المفهوم المعاصر². كما كان للصاغة في تلك العصور دوراً هاماً في تطوير العمل المصرفي عن طريق قبولاً لأموال والذهب والمعادن الثمينة كودائع لديهم مقابل أجرة أو عمولة يحصلون عليها نظير المحافظة على هذه الودائع من السرقة والضياع.

وبذلك نشأت أولى وظائف المصرف الأساسية وهي: " قبول وجلب الودائع"، ثم تلتها عملية إصدار سندات وإيصالات من الصاغة لأصحاب هذه الودائع، ومع انتشار استعمال السندات في المبادلات التجارية بدلا من الذهب، وإمكانية خصم هذه السندات من قبل الدائنين لدى أحد المقترضين، وتسوية الديون عن طريق المقاصة التي تجري في السوق بين الديون، والحقوق التي نشأت عن العمليات التجارية التي تمت فيها، اكتشف الصاغة أو الصيارفة أن ما يطلبه المودعون من ذهب خلال العام لا يتجاوز عشر (10/1) ما يودعونه لديهم وتبقى تسعة أعشار من الذهب في خزائنهم، لذا فكروا في إقراض هذا الذهب بفائدة يحددونها وفق حاجة المقترض ومع توفر الضمانات الكفيلة بسداد القروض عند حلول آجالها، وبذلك نشأت الوظيفة الأساسية الثانية للمصرف وهي: " عملية الإقراض"³. حيث أن عملية قبول الودائع الذهبية وعملية الإقراض الناشئة عنها القاعدة الأساسية للعمل المصرفي، والتي على أساسها تبلور العمل المصرفي وتطور فيما بعد، خاصة بعد الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية.

ويعتبر المؤرخون القرن السادس عشر البداية الفعلية لنشأة المصارف الحديثة، حيث تأسس أول مصرف حكومي في مدينة البندقية بإيطاليا تحت اسم "DeljapiozzadiBialita Banco" الذي عرف

¹ يوسف كمال محمد: فقه الاقتصاد النقدي، دار الصابوني، القاهرة، 1993، ص: 44.

² غريب الجمال: المصارف و الأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية و القانون. دار الشروق، القاهرة، 1972، ص: 8.

³ سعيد سيف النصر: مرجع سابق، ص: 38.

باسم "ريالتو" سنة 1587، وفي عام 1609م أنشئ مصرف أمستردام "Bank Amesterdam" الذي كان هدفه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية، كما تأسس مصرف هامبورج بألمانيا في عام 1619م، و مصرف انجلترا عام 1694م، ومصرف فرنسا في 1800م، وبعدها انتشرت المصارف في أمريكا وغيرها من بلدان العالم، وأنشأ أول مصرف في العالم العربي و الإسلامي في مصر، وهو المصرف (الأهلي المصري) عام 1898 م.¹

ولقد ساهمت النهضة الصناعية الكبرى في القرن التاسع عشر في تشكيل المصارف كمؤسسات اقتصادية لها كيانها القانوني، يأخذ معظمها طابع شركات مساهمة، يكتتب في رأس مالها المؤسسون والمساهمون، وتعمل على جلب الودائع بكل الطرق مقابل فائدة للمودعين ثم تقرض حصيلة هذه الودائع بفائدة أعلى وتستفيد من الفرق بين الفائدتين (فائدة الاقتراض وفائدة الإقراض) ويمثل هذا الفرق المصدر الأساسي لدخل المصارف.²

حيث لعب تنامي حجم الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها، بمجيء الثورة الصناعية عام 1776م في دول أوروبا دورا أساسيا في ظهور مصارف كبيرة الحجم تستطيع تمويل هذه الشركات، وخلال القرن التاسع عشر تم إجراء تعديلات على قوانين إنشاء المصارف أدت إلى تكوين مصارف تأخذ شكل شركات مساهمة، وفي نفس المرحلة تم تأسيس عدد من هذه المصارف واتسعت أعمالها وتفرعت وحداتها في كل مكان.³

كما تم في نفس الفترة إنشاء عدد من المصارف المتخصصة في الائتمان العقاري، الزراعي والصناعي، وقد ظهرت خلافات جوهرية بين سياسة المصارف التجارية في إنجلترا عنها في باقي القارة الأوروبية خاصة في ألمانيا وسويسرا وبلجيكا وإيطاليا، ففي إنجلترا التي تمكنت من تكوين أموال ضخمة في صورة احتياطات ومخصصات وأرباح ساعدتها على تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها، لم تكن بحاجة إلى المصارف التجارية للحصول على القروض والسلفيات قصيرة الأجل، أما في دول القارة الأوروبية الأخرى التي استفادت من تجربة إنجلترا - من الثورة الصناعية - فكانت بحاجة للمصارف التجارية للمشاركة في تمويل الشركات الصناعية.

¹ محمد عثمان شبيب: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2001، ص: 252.

² غريب الجمال، مرجع سابق، ص: 10.

³ شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 07.

وبصفة عامة فإن التطورات العالمية كانت بمثابة العجلة المحركة لنشاطات المصارف التجارية التي تطورت وظائفها شيئاً فشيئاً حتى أصبحت على ما هي عليه اليوم.

المطلب الثاني: من المصرف التقليدي إلى المصرف الشامل في ظل العولمة.

كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 سببا لأزمة اقتصادية طويلة شاركت فيها المصارف بدخولها في المضاربة خلال العشرينات، وهو ما أدى إلى إفلاس آلاف المؤسسات، وبدأت المصارف تفلس تباعاً، فأكثر من 10000 إفلاس مصرفي في أقل من 10 سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية، ولحد من هذا الانهيار المصرفي، تدخلت الدول عن طريق إصدار جملة من القوانين المصرفية في الثلاثينات لتنظيم المهنة، وهي التي أعطت للمصارف شكلها الحالي، حيث اضطرت الحكومات إلى إصدار القوانين اللازمة لوضع الشروط لمزاولة أعمال المصارف لحمايتها من خطر إفلاس بسبب ما قد يصيبهم من الخسائر أو غير ذلك، فعمدت أغلب المصارف في أغلب دول العالم لإعادة هيكلة عملياتها قصد التأقلم مع الواقع والوضع الاقتصادي المالي العالمي، وبقي النقاش قائم حول فعالية المصارف التقليدية من خلال علاقاتهم بالمستثمرين.

أولاً: تعريف المصرف الشامل

تعرف المصارف الشاملة على أنها " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظف مواردها وتمنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال".¹

و يطلق على المصارف الشاملة في إنجلترا " مصارف كل الخدمات (All Purpose Banks) كما يطلق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح "السوبر ماركت المصرفي (The Banking Supermarket) "وفي هذا الإطار، ينتهي (د.هانسون) - في معهد المصارف الإنجليزي - إلى القول:

¹ عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2000، ص: 19.

"قد آن الأوان للعميل أن يدخل المصرف ليس لأن له حساب جارى يريد أن يسحب منه أو يودع فيه بعض الأموال، بل لأن عنده مشكلة مالية وأن المصرف عنده حل لمشكلته مثلما يفعل مع السوبر ماركت".¹

من خلال ما سبق يتضح تنوع وتوسع دور المصارف الشاملة وعدم اقتصار دورها في النشاط التقليدي للمصارف التجارية المتمثل عادة في قبول الودائع بمختلف أشكالها، ومنح القروض، وفتح الإعتمادات المستتدية، وإصدار خطابات الضمان، وتحصيل الشيكات، وإجراء التحويلات و التحصيلات وغيرها من الأعمال التقليدية.

لقد أصبح بإمكان المصرف القيام بأعمال التأمين وممارسة جميع الأعمال الاستثمارية بما فيها المبادلات، و المستقبلات، والخيارات، والعقود الآجلة، والتأجير التمويلي، وتقديم الخدمات الشخصية، وأنشطة أمناء الاستثمار، وإعداد دراسات الجدوى، وأداء عناصر الترويج اللازمة للمشروعات، والقيام بعمليات الدمج، والتوريق، وإدارة الاكتتاب في الشركات وصناديق الاستثمار، وأعمال الوساطة في مجالات التأمين و الشحن.²

ثانيا: وظائف وخصائص البنوك الشاملة

تقوم المصارف الشاملة بالوظائف التنموية للدولة كإنشاء الشركات القابضة، والمساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة والقطاعات، وتمويلها والإشراف عليها بمتابعتها إداريا وضمانها لدى الغير والمساهمة في الشركات المالية التي تتعامل بالأوراق المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية للعملاء، وتوفير الأدوات ونظم المعلومات اللازمة لربط الأسواق المالية المحلية بالإقليمية والدولية.

ويعتمد المصرف الشامل على الأسس العملية للتسويق المصرفي في ظل بيئة دولية جديدة تحكمه ظروف عولمة تقوم على مبدأ التنويع في النشاطات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة وكل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي التقليل من معدلات المخاطرة المحتملة، فأصبح يسعى لتنمية موارده المالية في كافة القطاعات بتنويع مصادر التمويل بتقديم قروض استثمارية طويلة الأجل، وبهذا يكون فاعلا في كل السوق النقدية والسوق المالية بمزاولة كافة الأعمال المصرفية دون أية قيود عليه، ويكون له عدد من المزايا من

¹ عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص: 20.

² عزت عبد الله: نحو نظام للمصارف الشاملة، إطار وضوابط الاندماج المصرفي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2000، ص: 40-41.

خلال التطورات العالمية المتسارعة في ظل العولمة، ويمكن أن نلخص أهم مميزات المصارف الشاملة في النقاط التالية:¹

1. المصرف الشامل في شكل الشركات القابضة المصرفية: الشركة القابضة المصرفية هي شركة تقوم بإدارة مصرف أو عدة مصارف أو تجمع قانوني لعدد من المصارف بغية العمل في أكثر من مجال. ونشير أن المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية هي تابعة لشركات القابضة التي تدير أموال الدولة.

2. المصرف الشامل هو مصرف ذات الخدمة الكاملة: نجد أن المصرف الشامل يقدم خط كامل من الخدمات المصرفية والمالية كافة وامتلاك حصص من أسهم الشركات، حتى يتضح وجود فصل كامل بين المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية وغياب الحدود بينهما، فعندها تزول القيود بين المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية.

3. المصرف الشامل يريد أن يكون مصرفًا دوليًا: كان عمل المصرف التقليدي محليًا في منطقة جغرافية محددة تخضع لرقابة السلطات المحلية أو وطنيًا داخل حدود البلد، لا يمكنه تجاوز منطقتيه إلا بالاستعانة بمصرف مراسل لتسهيل تحصيل الشيكات والتحويلات من قبل المستفيدين وفق نظام مقاصة بين المصارف، فللمصرف المراسل علاقات مع مصارف قائمة في دول أخرى يحتفظ لديها بإيداعات نقدية ويغذيها دوماً لإمكان تنفيذ أوامر الدفع عند إصدارها.

ويتطور العمل المصرفي، أصبح المصرف الشامل يعد من المؤسسات ذات الأنشطة المالية التي تتجاوز حدود البلد الواحد، حيث تعمل على صعيد دولي أو إقليمي جهوي. وأدى ذلك إلى ظهور الأنشطة الدولية المختلفة على الصعيد الاقتصادي وظهور التكتلات الاقتصادية و بروز مفهوم العولمة لتحفيز ونمو هذه المؤسسات على ممارسة أنشطتها التمويلية.

4. المصرف الشامل ينتقل من مصرف محلي إلى مصرف متعدد الجنسيات: أصبح المصرف الشامل يحمل صبغة دولية بعد أن كان المصرف في وقت مضى مصرفًا محليًا وهنا يجب التفريق بين هذين الشكلين:

¹الطيب ياسين: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، مارس، 2005، ص ص: 49-57.

أ. المصرف المتعدد الجنسيات يمثل مجموعة مصارف يمتلك رأسمالها مجموعة من المصارف في بلدان مختلفة، تعمل أيضا في تمويل الشركات متعددة الجنسيات التي تملك وتدير أموالها في كثير من الدول. ومن هذه المصارف ما ينشط في العمل في المناطق الحرة؛

ب. بينما نجد المصرف المحلي عبارة عن مصرف التنمية المحلية، عادة يكون مملوك للدولة أو السلطات المحلية بهدف توفير الأموال اللازمة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات المحلية لتدعيم خدمات المرافق العامة كالإنارة والمياه والطرق، ومثال ذلك نجد مكتب قروض الأشغال العامة في إنجلترا ومصرف المقاطعات التركي.

وبما أن المصارف اليابانية تعد من أكبر المصارف، نشير أن نمط دخول الشركات اليابانية إلى الأسواق الدولية (أو تدويل الشركات اليابانية) يثير عددا من الدروس التي يجب الاستفادة منها كأسلوب استراتيجي.

5. المصرف الشامل ينتقل من مصرف ذي مكتب واحد إلى مصرف ذي فروع متعددة: وفق توزيع المصارف في المناطق الجغرافية، يؤدي المصرف ذي المكتب الواحد خدماته للجمهور على أساس مكتب واحد في منطقة جغرافية واحدة، بينما يؤدي المصرف ذي الفروع المتعددة خدمات للجمهور على أساس عدة فروع تمثل كيانا واحدا تنتمي لمركز رئيسي له صفة الهيمنة، فيكون المصرف ذات الفروع غالبا في شكل شركات مساهمة ذات طابع لا مركزي في التسيير لا يرجع للمركز الرئيسي إلا في مسائل هامة.

يحقق المصرف ذات الفروع المتعددة عدد من المزايا نذكر منها:

أ. تجميع الموارد من مناطق جغرافيا متعددة وتوجيهها نحو غرض استثماري متعدد؛

ب. التقليل من المخاطر نتيجة للتوزيع الجغرافي للقروض والاستثمارات؛

ج. يعتبر تأسيس الفرع أسهل من تأسيس مصرف مستقل لوجود إجراءات إدارية وقانونية أكثر تعقيدا خاصة الحصول على الاعتماد؛

د. يحقق قدرة تنافسية أكبر مقارنة بالمصرف ذات الفرع الواحد.

هـ. المصرف الشامل ينتقل من مصرف مجموعة إلى سلسلة مصارف: وهي عبارة عن مؤسسات مصرفية ذات طابع احتكاري تعود ملكيتها لشركه قابضة تتولى السيطرة على عملياتها الإدارية وإنشاء عدد من المصارف والشركات المالية. بينما تعود ملكية سلسلة

مصارف لشخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس بيد شركة قابضة، وهي متواجدة بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية ذات حجم أعمال ضخم تكون مصارف منفصلة إداريا عن بعضها مع وجود تنسيق من قبل الإدارة العامة.

المطلب الثالث: الأعمال المصرفية ومصادر العوائد في المؤسسات المصرفية

أولا: الأعمال المصرفية

لاشك أن دور المؤسسات المصرفية لا يقتصر على الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، بل يتعداه إلى مجالات وأعمال أخرى تطور تعبر مسيرة المؤسسات المصرفية في علاقتها مع المتعاملين معها. وبشكل عام يمكن تقسيم الأعمال التي تقوم بها المؤسسات المصرفية إلى ثلاث مجموعات رئيسية¹:

1. **القروض والتسهيلات الائتمانية والمصرفية:** وهي مجموعة الأعمال التي ترتب على المصرف الالتزام بتقديم سلفة أو قرض أو كفالة، مقابل حصوله على إيرادات مالية مثل العمولات المصرفية، وإيرادات محفظة الأوراق المالية² وتعرف هذه المجموعة من الأعمال المصرفية بـ "الإعتمادات المصرفية"، وهي تشكل النشاط الرئيسي الذي تعتمد عليه المؤسسة المصرفية في تحقيق أرباحها، ومن خلاله تجسد الشق الثاني من عملية الوساطة المالية بين عارضي النقود وطالبيها أو الوظيفة الأساسية الثانية للمصارف بعد قبول وجلب الودائع كوظيفة أولى. وتتمثل الاعتمادات المصرفية أساسا في:

أ. عمليات منح التسهيلات الائتمانية أو القروض بجميع أشكالها، سواء كانت قروضا قصيرة كقروض الاستغلال أو الخزينة، أو قروض متوسطة كقروض الاستهلاك، أو طويلة كقروض الاستثمار؛ وبشئى الصيغ المعروفة كالإقراض المباشر والسحب على المكشوف، وسندات الصندوق، والتسبيقات، وخصم الأوراق التجارية... الخ.

¹ غريب الجمال: مرجع سابق، ص: 32.

² الزبيدي-حمزة محمود، إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص: 83.

ب. (عمليات منح التسهيلات المصرفية كإصدار خطابات الضمان وفتح الإعتمادات المستندية وكافة الكفالات الممكنة. وقد تكون هذه التسهيلات بغطاء كلي أو بغطاء جزئي أو بدون غطاء. وقد تتداخل وتتلاقى هذه الأنواع من التسهيلات إذا كانت بغطاء كلي، مع مجموعة الخدمات المصرفية، أي تعتبر خدمة مصرفية وقد تتحول إلى تسهيلات إئتمانية أو قروض إذا كانت بغطاء جزئي أو بدون غطاء.

2. **الخدمات المصرفية:** تتنوع وتتعدد الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لعملائها وتختلف هذه الخدمات من مصرف لآخر، ومن دولة إلى أخرى حسب مستوى تطور العمل المصرفي، وتتمثل في العمليات التي لا ترتب على المصرف أي التزام بل هي خدمات يقدمها المصرف إلى زبائنه لقاء أجر يتقاضاه أو ودائع يقبلها من المدخرين ويعيد توظيفها بفائدة تفوق الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.

ومن أهم هذه الخدمات:¹

- قبول الودائع بشتى أنواعها: وتعرف الودائع بأنها اتفاق بين المودع والمصرف حيث يقوم المودع بإيداع مبلغ معين من المال بإحدى الوسائل المتبعة مقابل التزام المصرف بإعادتها عند الطلب ووفقاً لما هو متفق عليه، وتصنف الودائع إلى ودائع جارية وودائع توفير ولأجل وودائع بإخطار، تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لمكونات المصارف؛

- فتح الحسابات الجارية وتقديم الخدمات المتعلقة بها من إصدار الشيكات الشخصية، وخدمات السحب الآلي، والصيرفة الشخصية... وفتح الحسابات الجارية بالمعادن الثمينة؛

- إصدار الضمانات المصرفية والاعتمادات المستندية المغطاة كلياً، ومختلف الكفالات؛

- قبول وتحصيل الأوراق التجارية مع حفظ وتداول شهادات الأسهم؛

- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء، وتحصيل أرباحها لصالح العملاء؛

- تقديم الاستشارات والخدمات في عمليات الاندماج والحياسة (شركات أو مصارف)؛

- قبول الأمانات وتنفيذ الوصايا وإدارة شركات العملاء؛

¹ جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، كتاب الأمة، مطابع الدوحة الحديثة، قطر 1986 م، ص: 150-152.

الفصل الثاني: علاقة ربحية القطاع بهيكل السوق

- تقديم الاستشارات القانونية والضريبية، والاستحقاقات التجارية للعملاء؛
- القيام بالترتيبات التأمينية؛
- تأجير الخزائن الحديدية، والخزائن الليلية.

وغيرها من الخدمات المتجددة والمبتكرة وفقا للمبدأ المعمول به في المصارف المتطورة " Full Service ". وهو مبدأ الخدمة المتكاملة.

3. الاستثمارات المصرفية: تتمثل في مجموعة الأعمال الاستثمارية التي يقوم بها المصرف من خلال توظيف جزء من موارده في شراء الأسهم والسندات وغالبا ما يركز على السندات التي تصدرها الحكومة توخيا للربح والمحافظة على درجة السيولة لما تتمتع به تلك الأوراق من قدرة على تحويلها إلى سيولة.

وتأخذ الأعمال الاستثمارية عدة أشكال مثل شراء أسهم الشركات سواء كانت صناعية أو تجارية أو عقارية أو مالية أو الاشتراك في تأسيس شركات أو الاكتتاب في جزء من رأسمالها¹.

كما وتصنف هذه العمليات من حيث فائدتها للمصرف إلى:²

أ. عمليات سلبية: قبول الأموال المودعة بمختلف أنواعها ومصادرهما وإيداعها في صندوق المصرف لقاء فوائد مدينة للمودعين.

ب. عمليات ايجابية: هي العمليات التي تتمثل بإعادة استثمار الأموال المودعة لديه وتشغيلها في نشاطات استثمارية مختلفة أو منحها كقروض للعملاء مقابل حصوله على فوائد دائنة.

ج. عمليات محايدة: هي الأنشطة التي يقوم بها المصرف لكن لا تدخل ضمن أي من العمليات السابقة منها، فتح الاعتمادات المستندية، عمليات شراء الأوراق المالية لصالح الزبائن ومن ثم إعادة بيعها، وإصدار خطابات الضمان.

ثانيا: مصادر العوائد المصرفية. وتتمثل في الإيرادات المصرفية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ غريب الجمال، مرجع سابق، ص: 33.

² صقر أحمد: مسؤولية المصارف عن أعمالها وخدماتها، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت. 1993

1. إيرادات الفوائد: وهي مجموع الفوائد المكتسبة على كل أصول المصرف، كالقروض والودائع لدى مؤسسات أخرى، والأوراق المالية¹، فهي إيرادات تنتج عن استثمار أموال المصرف وهي كما يلي:²

أ. فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج:

حيث أنه عوضاً من أن يحتفظ المصرف بالمبالغ عاطلة دون استخدام، فإنه يودعها لدى أحد المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج، فهي تتعلق بالتجارة الدولية فهناك بلاد تمنح عليها فوائد وأخرى لا تمنح عليها فائدة .

ب. فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية:

حيث تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه المصارف، أما بالنسبة للأوراق المالية، فن المصارف تستثمر جانباً من أموالها في شراء هذه الأوراق، وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في: أرباح الأسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات، أما الجزء الآخر الذي تحقق المصارف منه إيراد، فهو قيامها بخصم الأوراق التجارية خاصة الكمبيالات المخصومة .

2. عمولات مقبوضة:

أهمها تلك التي يحصلها المصرف التجاري من فتح الإعتمادات المستندة. وإصدار خطابات الضمان³ وأيضاً إيرادات خدمات الأوراق المالية مثل شراء أو بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء⁴.

3. عوائد الاستثمارات المصرفية: وتنقسم أساساً إلى عوائد الأسهم وعوائد السندات.

أ. عوائد الأسهم:

• معدل العائد المحتمل:⁵

السعر المتوقع + (سعر بيع السهم - سعر شراء السهم)

معدل العائد المحتمل = $\frac{\text{السعر المتوقع} + (\text{سعر بيع السهم} - \text{سعر شراء السهم})}{100} \times 100$

سعر شراء السهم.

ب. عوائد السندات :

¹ طارق عبدا لعال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999، ص 69.
² عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: إدارة البنوك و تطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 220.
³ صلاح الدين حسن السيسى: نظم المحاسبة والرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر بيروت 1998، ص ص: 42-45.
⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 70.
⁵ محمد عبده مصطفى: تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، الدار الجامعية مصر، 1998 ص ص: 20-22.

وهناك أكثر من مفهوم للعائد:

- العائد الاسمي : أي سعر الفائدة المسمى في السند عند إصداره .
- معدل العائد المرتقب : هو العائد المركب المتوقع تحقيقه طوال فترة السند حتى تاريخ استحقاقه، ويتم حسابه بالتقريب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد المرتقب} = \frac{\text{قيمة اسمية} - \text{قيمة سوقية}}{\text{الفترة حتى تاريخ الاستحقاق} + \text{مبلغ الفوائد}} \times 100$$
$$\text{معدل العائد المرتقب} = \frac{\text{قيمة اسمية} + \text{قيمة سوقية}}{2}$$

المبحث الثالث: الارتباط النظري و الدراسات التجريبية بين الهيكل و الربحية

المطلب الأول: مؤشرات قياس الربحية والأداء في المؤسسات المصرفية.

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين منه ، وكون تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة استخدمت عدة نماذج لقياس أداء المصارف ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج (ROE) العائد على حقوق الملكية، كما تم اعتماد مؤشر جديد لقياس أداء المصارف كبديل عن (ROE) وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) وسنوضح أهم هذه المؤشرات فيما يأتي:

أولاً: هامش الربح كمؤشر لقياس أداء المؤسسة المصرفية.

يعتبر هامش الربح مؤشراً هاماً لقياس الأداء، نظراً لارتباطه بمعظم مؤشرات قياس الأداء. فينعكس ارتفاعه بالإيجاب على الأداء ككل.

ولا يتحقق الارتفاع في هامش الربح إلا بالتحكم ومراقبة تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الاستغلال المصرفي، ويمكن توضيح مكونات هامش الربح كما يلي:

مؤشر هامش الربح يعطى بالمعادلة:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} \quad (1)$$

فإذا كان:

$$\text{الدخل الصافي} = \text{الإيرادات الإجمالية} - \text{التكاليف الإجمالية} - \text{الضرائب}$$

فتكون المعادلة (1) على النحو:

$$\text{هامش الربح} = \frac{(\text{الإيرادات الإجمالية} - \text{التكاليف الإجمالية} - \text{الضرائب})}{\text{الإيرادات الإجمالية}} \quad (2)$$

ويمكن كتابة المعادلة (2) على النحو التالي:

$$(3) \quad \frac{\text{الإيرادات الإجمالية} - \text{التكاليف الإجمالية} - \text{الضرائب}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} = \text{هامش الربح}$$

وإذا تمت تجزئة التكاليف الإجمالية إلى تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج

الاستغلال المصرفي فتكون لدينا المعادلة (3) على النحو التالي:

$$(4) \quad \frac{\text{الإيرادات الإجمالية} - \text{التكاليف الإجمالية} - \text{الضرائب}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} = 1 - \text{هامش الربح}$$

وواضح من المعادلة (4) أن هامش الربح هو ما تبقى من إيرادات المبيعات بعد استنفاد

مصاريف الاستغلال المصرفي واستنفاد مصاريف خارج الاستغلال المصرفي ثم الضرائب

إذا غطت الإيرادات إجمالي التكاليف.

الفصل الثاني: علاقة ربحية القطاع بهيكل السوق

وواضح أيضا أنه بالإمكان تجزئة مصاريف الاستغلال و خارج الاستغلال المصرفي إلى عناصر جزئية، وبالتالي تحديد ومراقبة مدى استنفاد كل عنصر لإيرادات المؤسسة المصرفية.

ونخلص إلى القول أن مؤشر هامش الربح يتأثر بشكل مباشر بعناصر تكاليف الاستغلال وعناصر تكاليف خارج الاستغلال المصرفي، فكلما كانت هذه التكاليف منخفضة كلما أدى إلى ارتفاع مؤشر هامش الربح وزيادة الكفاءة، وكلما كانت التكاليف مرتفعة كلما أدى إلى انخفاض هامش الربح وزيادة اللاكفاءة في التكاليف

ثانيا: مؤشر العائد على الأصول:

يعتبر العائد على الأصول المؤشر الرئيسي لربحية المصرف، ويتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما:¹

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول ويقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.

و تقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية (AU):

منفعة الأصول = إجمال الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه فإن :

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

$$ROA = UA \times PM$$

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

¹ Frederic Mishkin: **Monnaie, banque et marchés financiers**, pearson, France, 2010, p : 315.

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ (فمثلاً) إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

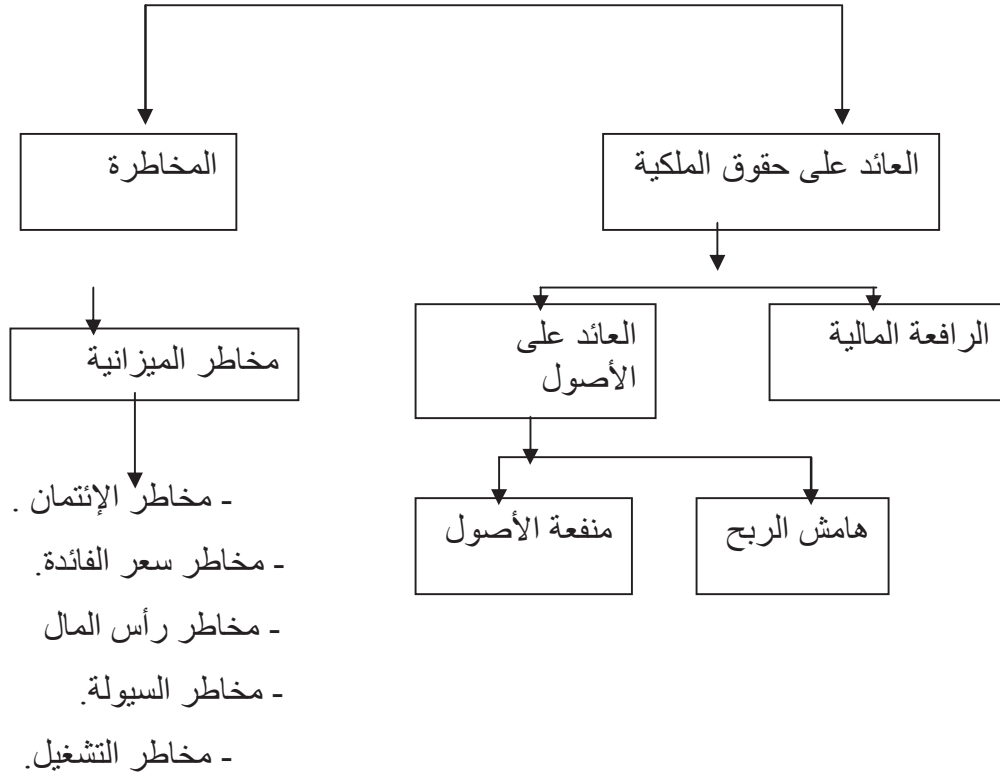
ثالثاً: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة ، مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول (1972)، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، مخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال.¹

ويمكن تلخيص هذا النموذج في الشكل الآتي:

¹ طارق عبد العال حماد: مرجع سابق، ص:77.

الشكل 2-1: نموذج العائد على حقوق الملكية

الأداء الكلي للمصرف



المصدر: طارق عبد العال حماد. مرجع سابق، ص: 79.

من الشكل يمكن تقسيم مؤشرات هذا النموذج إلى مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

1. المجموعة الأولى: فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون (Dupont system)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو على مؤشر العائد على الأصول (ROA) كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

ويقصد بمفهوم رافعة التمويل "استعمال المؤسسة للدين بهدف زيادة العائد على حقوق الملكية". ذلك لأن الدين مصدر رخيص نسبياً للتمويل، فأدوات الدين أقل خطراً من أدوات الملكية، لذلك فإن الفائدة المطلوبة على الدين أقل من العائد المطلوب على الأموال الخاصة،

فإذا مولت المؤسسة بالدين وحققت عائد على الأصول أكبر من سعر الفائدة على الدين فإن الفرق في العائد يعود إلى المساهمين، أي أنه يزيد من العائد على حقوق الملكية.¹

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين ROA و ROE، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد على الأصول وبين العائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية، إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية:

$$\text{مضاعف حق الملكية} = (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

أي:

$$EM \times PM \times UA = ROE$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو كليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق ملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.²

ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي. كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة

¹ محمد أيمن عزت الميداني: الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الثانية، 1999، ص:595.

² Frederic Mishkin: op cit : 315.

بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.¹

2. المجموعة الثانية: أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف وتمثل أساسا في:

أ- مخاطر الائتمان: يواجه المصرف عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق المصرف للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها.² وتنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين، فمنها الخاصة وتتعلق بالعميل، وطبيعة نشاطه، كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالمصرف مانح الائتمان.

أما المخاطر العامة فهي من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، وتخرج عن إدارة كل من العميل والمصرف، مثل مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي، كموجات الكساد مثلا، إضافة إلى مخاطر السوق، التغير في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية.

ب- مخاطر السيولة: يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفر سيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال، ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء وعدم توفر سبل الاقتراض من السوق النقدي. فهذا الخطر يكون أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، أي الحالة أين تقوم المؤسسة بتمويل احتياجات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل.

ج- مخاطر معدل الفائدة: وهي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها³، ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي لعنصر من عناصر الأصول أو الخصوم⁴ فاستثمار

¹ محمد جموعي قريشي: تقييم أداء المؤسسات المصرفية" دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية - خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، ورقة، العدد الثالث، مارس، 2005، ص: 89-95.

² - أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 74.

³ pcharles :economie et gestion bancaire -dunad -paris 1999-p 75

⁴-v- debelst autres les risque financiers l'aentreprise ,economica , paris 1992 , p 266

المصرف لجانب كبير من موارده في أوراق مالية طويلة الأجل لا يؤمن عواقبه، حيث قد يتعرض المصرف إلى خسارة إذا ما تصادف ارتفاع سعر الفائدة وقت اضطراره لبيعهها¹

د- **مخاطر التشغيل:** تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغيير في مصارف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ، فهي ترتبط بالأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين ، وبما أن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها المصرف، فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام المصرف في تقديم المنتجات كفاء أم لا.²

هـ- **مخاطر رأس المال :** ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتناس الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين و الدائنين، ولهذا تهتم المصارف المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث يعتبر ضمانا لحقوق المودعين والدائنين.³

و- **مخاطر أخرى:** نظرا لتعامل المصارف مع الأنشطة الدولية فغالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد، والتي تنتج عن اتخاذ بلد المقرض قرارا بعدم تسديد القرض أو بعدم تزويد المقرض بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه للبلد المعني.⁴ فخطر البلد هو ذلك الخطر المرتبط بتوقف المقرض المقيم في بلد آخر يتعرض لمخاطر عن تسديد حقوق، وهذا نتيجة لتعرض بلده للحرب مثلا، أو لكارثة طبيعية، أو لأيّة ظروف أخرى.⁵

هناك مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها المصرف، حيث يواجه المصرف هذا النوع من الأخطار نتيجة قيامه بمعاملات بعملة غير عملة بلده، حيث تتعرض هذه العملة للتغيير في أسعار صرفها .

ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بالمخاطر ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

¹ زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة : إدارة البنوك ، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان، الأردن، 1996، ص: 274.

² طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق، ص 73-74

³ - زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق، ص: 285.

⁴ - p , charles op.cit , p 72

⁵ -m ,rouach ,g , n aubleau, le contrôle de gestion bancaire 3^{ème} édition , banque éditeur paris 1998,p312

جدول رقم 2-1: مؤشرات المخاطر

المقاييس	العلاقة	المدلول
مخاطر السيولة ⁽¹⁾	-إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. -الودائع الأساسية إلى إجمالي الأصول. -الخصوم المتقلبة إلى إجمالي الأصول. -الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. -صافي القروض والإيجارات إلى إجمالي الأصول.	يشير المقياس إلى مقارنة أو نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه المصرف أو الحصول على أموال إضافية من الغير.
مخاطر معدل الفائدة ⁽²⁾	-الأصول الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول. -الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول. -الأصول الحساسة اتجاه الفائدة -الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة .	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.
مخاطر	-مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والإيجارات. -القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. -صافي أعباء القروض	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا، سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات والعقود المبرمة.

¹ - عبد الغفار حنفي، د. عبد السلام أبو قحف: مرجع سابق، ص: 285-286 .

² - طارق عبد العال حماد: مرجع سابق، ص: 73 .

الفصل الثاني: علاقة ربحية القطاع بهيكل السوق

	<p>إجمالي القروض والإيجارات.</p> <p>-احتياطي الخسائر إلى القروض غير المستحقة.</p> <p>-الأوراق المالية خلال السنة إلى إجمالي الأصول.</p>	<p>الائتمان⁽¹⁾</p>
<p>تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين, أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر .</p> <p>تفسر مدى قدرة المصرف على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.</p>	<p>-إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول .</p> <p>-إجمالي رأس المال إلى الأصول الخطرة .</p> <p>-توزيعات الأرباح النقدية إلى صافي الدخل.</p> <p>-الأموال الخاصة (حقوق الملكية) إلى إجمالي الأصول الخطرة⁽³⁾.</p>	<p>مخاطر رأس المال⁽²⁾</p>
<p>تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في المصرف.</p>	<p>-إجمالي الأصول إلى عدد العمال .</p> <p>-مصروفات العمالة إلى عدد العمال.</p>	<p>مخاطر التشغيل⁽⁴⁾</p>

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

- طارق عبد العال حماد تقييم: أداء البنوك التجارية ، مرجع سابق.
- عبد الغفار حنفي، د. عبد السلام أبو قحف: مرجع سابق.
- محمد صالح الحناوي السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية، الدار الجامعية الطبعة 1998.

¹-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ،مرجع سابق ص: 285- 286 .

²- نفس المرجع: ص: 285 – 286 .

³- محمد صالح الحناوي السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية، الدار الجامعية الطبعة 1998 ص: 318- 319 .

⁴- طارق عبد العال حماد تقييم: مرجع سابق ص: 73 .

رابعاً: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشرينيتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من المصارف خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استناداً إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة... وغيرها من المفاهيم المالية و المحاسبية. وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر. وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً متميزاً للأداء، تقيس ما إذا كان الدخل الصافي يفوق تكلفة رأس مال المؤسسة.

1. مزايا القيمة الاقتصادية المضافة: لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة عدة مزايا منها:¹

- أ. لها أقوى ارتباط مع تكوين القيمة السوقية لأي مقياس من الربحية: - وذلك باعتبار القيمة الاقتصادية المضافة مقياس أكثر دقة من مقياس الربحية؛
- ب. يمكن استخدامها كأساس لجميع عمليات صنع القرارات، ووضع الاستراتيجيات المالية على أساس النتائج الدقيقة المتحصل عليها باستخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المالية السليمة ووضع الإستراتيجيات الملائمة؛
- ج. كونها فعالة كبرنامج للحوافز : ينتج عن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة برامج تحفيز العاملين والتي تتميز بالعدالة والاعتماد على الإنتاجية من خلال الاستفادة من معلومات الأداء كأساس للأجور حيث يمكن للمدراء أن يحفزوا القادرين على المنافسة. وتُقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية :

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} = \text{الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT)} - (\text{رأس المال} \times \text{تكلفة رأس المال})^2$$

حيث :

¹ -Dennis Hyemura , EVA : A top down Approche to risk management The journal of Lending and credit risk management , Feb:1997

ترجمة مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، السنة السادسة سبتمبر ، 1998 ص 30 .
² - مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص: 33 .

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة NOPAT (net operational profit after tax) وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

- رأس المال : القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال المتمثلة في:

- حقوق المساهمين
- مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة) أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى.
- الشهرة المستهلكة.

- تكلفة رأس المال : يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

وفي الأخير يمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس ربحية المصارف في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2: مؤشرات قياس ربحية المصرف

المؤشر	العلاقة	المدلول
العائد على حق الملكية (R O E)	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها المصرف من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية.
العائد على الأصول (R O A)	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة.
الرافعة المالية (E M)	$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة.
هامش الربح (P M)	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.
منفعة الأصول (A U)	$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: الارتباط النظري بين الهيكل و الربحية

من الأمور المنطق عليها في الاقتصاد الصناعي، أن التركيز العالي للسوق يؤدي إلى أرباح وأسعار مرتفعة، ويشير هذا إلى أن عمل القوة السوقية من شأنه الإضرار برفاهية المجتمع. وتبعاً لدمستز، أصبحت تعرف بمذهب تركيز السوق.

فوفقا لوجهة النظر هذه، فإن التركيز العالي للسوق، أي العدد الصغير من المؤسسات أو الحصص السوقية غير المتساوية أو كليهما يسهل التواطؤ بالسوق وبالتالي يمكن للمؤسسات من الوصول إلى ما يقارب من الاحتكار التام (تعظيم الأرباح المشتركة)، وكلما زاد اقترابها من حالة الاحتكار زاد تركيز السوق ومن ثم فإن الارتباط الموجب بين الربحية و التركيز يأخذ كدعم لهذه الفرضية، وتشتق الإستنتاجات المناسبة المتعلقة بالرفاهية و السياسة، وهي أن التركيز العالي من شأنه أن يؤدي إلى الإقلال من رفاهية المجتمع التي تصاحب تقييد الإنتاج بواسطة المحتكر، وأن هناك حاجة فعالة ومضادة للاحتكار حتى يمكن الحد من أو إنقاص تركيز السوق.

لقد كان لهذا المذهب آثارا سياسية، وبالطبع ليس بالأمر المستغرب أن يعارضها الاقتصاديون التقدميون و المحافظون. وبالإضافة إلى ذلك فإنها ترتكز إلى سلسلة طويلة وممكنة من التبريرات المبالغ في تبسيطها و التي قد تخضع للنقد.

النقد الأول لهذا المذهب هو التبسيط الزائد للعلاقة بين تركيز السوق و السعر. وهناك عدة نقاط يجدر ذكرها هنا:

أولا: كما رأينا من قبل فهناك نظريات مختلفة لاحتكار القلة والبعض منها فقط يوحي بأن هناك علاقة موجبة بين التركيز و السعر، فمثلا كل من نموذج المؤسسة السائدة يوحي بأن الأسعار تزيد تبعا لتركيز السوق بينما لا يتفق هذا وسمات بعض النماذج الأخرى، مثل نموذج برتراند، ولذا فلا يمكن أن يقال بأن هذه الفرضية لها أساس قوي في نظرية احتكار القلة؛

ثانيا: وحتى لو ركزنا على مسألة الدمج، فإن العلاقة فإن العلاقة بين التركيز و التواطؤ قد تعتمد على عدة عوامل، تؤثر على إمكانية استمرار التواطؤ واحترام أطرافه للاتفاقات الناتجة عنه. وعليه فقد يقال أن النظرية و في أحسن الأحوال توحي أن هناك علاقة ضعيفة و عامة بين الربحية، التواطؤ و التركيز. فكانتا النقطتان تشيران إلى أن الأساس النظري لمبدأ تركيز السوق يعد ضعيفا، ولذلك فهي تميل إلى إضعاف المبدأ.

الانتقاد الثاني: و الذي قدمه ديمسيت (1974) هو أنه حتى لو سلمنا بالعلاقة بين التركيز و التواطؤ في نظرية احتكار القلة، فلا تزال هنا مشكلة الدخول. فالنماذج المعيارية لاحتكار القلة تتجاهل الدخول الفعلي و الممكن و تفترض أن للمؤسسات الموجودة بالأسواق المركزة

قوة سوقية تمكنها من تحقيق أرباح غير عادية. ولكن المؤسسات لن تتمكن من استغلال هذه القوة إذا ما واجهت التهديد بالنافسة الممكنة من المؤسسات الجديدة الداخلة. وقد يوحي هذا النقاش بأن هناك بعض التفاعل فيما بين عوائق الدخول و التركيز ضروري لتحقيق الأرباح العالية، وقد عنيت عدة دراسات في الواقع بهذا التفاعل. وعليه فقد نتوقع ربحية عالية في الأسواق ذات عوائق الدخول المرتفعة سيما في حالة ارتفاع التركيز حيث يتم الإتحاد بين المؤسسات لاستغلال الموقف. و لكن يلاحظ أن ديمستز وبعض الكتاب الآخرين لا يقبلون بأهمية عوائق الدخول في دراساتهم التجريبية (إذا ما نحينا جانبا العوائق الناتجة عن التدخل الحكومي في السوق)، وعليه فهم يحاجون بأن الدخول الفعلي أو الممكن هو الذي يقضي على القوة السوقية لاحتكار القلة و معها مبدأ تركيز السوق.

الانتقاد الثالث: يتصل بتفسير معنى الارتباط الموجب بين الربحية و التركيز. ويفسرها مذهب تركيز السوق متبعا للتسلسل من التركيز إلى التواطؤ الذي يفضي إلى أرباح المحتكر. ومن جهة أخرى يجادل ديمستز و آخرون بأن وجود الأرباح هو علامة لتحقيق الكفاءة فضلا عن كونها دليلا على وجود قوة احتكارية بالسوق. فحقيقة تلازم كل من الأرباح العالية و التركيز العالي ليست ناتجة عن تسبب الأخير في الأول، وإنما يرجع لوجود متغير ثالث يؤثر في كل منهما فيجعلهما يتغيران في نفس الاتجاه، ويتمثل هذا المتغير في الكفاءة العالية للمؤسسات، فكلما زادت درجة كفاءة المؤسسة كلما زادت مقدرتها على النمو ومن ثم زادت درجة تركيز السوق الذي تعمل فيه. ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الكفاءة الإنتاجية إلى زيادة معدل الربحية للمؤسسة.¹ فالمؤسسة التي تتميز بالكفاءة العالية، سوف تميل لأن تكون كبيرة الحجم وذات أرباح عالية وبالإجمال، فإن السوق التي تزيد فيه كفاءة المؤسسات الكبيرة، سوف تتميز بالتركيز المرتفع و بالأرباح العالية. ولذا، فستنتج العلاقة الموجبة بين الربحية و التركيز كنتيجة للكفاءة العالية وبطريقة مستقلة عن أي قوة سوقية.

المطلب الثالث: الدراسات التجريبية حول الهيكل والربحية في قطاع المصارف

لقد كانت أعمال Melon و Cantillon في القرن الثامن عشر أول الدراسات التي اهتمت بالفوائد التي تجنيها الشركات من المؤسسات المصرفية، وأسباب وجود

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 164-165.

الوسطاء الماليين، وبقيت الدراسات التي تلتها تركز على هذا الجانب، حتى مع ظهور الأسس الأولى لنظرية المؤسسة المصرفية التي طرحت من قبل Gurly و Shaw سنة 1960 الذي اعتبر المصارف مؤسسات تمتلك أصول وخصوم من دون إمكانية إنتاج، إلا أنه منذ مطلع الثمانينيات بدأت الأعمال التي أجريت حول المؤسسة المصرفية تأخذ أبعاد أخرى حيث اشتملت إما على تقنين الائتمان (مثل أعمال بيستر Bester H سنة 1985 و Tallon J.M سنة 1988)¹ أو على اقتصاديات الحجم والنطاق (Benston 1982)² أو في إدارة أصول المصرف من خلال هيكل خصومه (Taggart و Greenbaun سنة 1978) و شهدت الأدبيات الجديدة المتعلقة بالمؤسسات المصرفية تركيز على مفهوم المنافسة من خلال نموذج (هيكل - سلوك - الأداء) المأخوذ من الاقتصاد الصناعي والذي شيد الفرضية الأساسية: وجود علاقة ايجابية كبيرة بين هيكل السوق والربحية للمصارف.

ومن بين الدراسات التجريبية التي اعتمدت نموذج هيكل سلوك أداء في دراسة قطاع المصارف، ومن أهمها دراسة Lawrence و Arshadi (1987) اللذان قاما بتحليل سلوك وأداء المصارف الجديدة التي أنشئت في الولايات المتحدة.³ ولاختبار العلاقة بين مستوى الأداء وسلسلة من المتغيرات المالية الداخلية، استخدم أربعة مقاييس للأداء وهي:

- مؤشر العائد على الأصول الذي هو نسبة الدخل الصافي / مجموع الأصول

- نسبة الفوائد المقبوضة على القروض إلى إجمالي القروض

- نسبة الفائدة المدفوعة على الودائع إلى (إجمالي الودائع لأجل + الودائع الادخارية)

- إجمالي القروض الممنوحة في مصارف العينة إلى إجمالي الائتمان في الاقتصاد

¹ للتوسع راجع:

Bester H : **Screening vs. Rationing in credit markets with imperfect information** , American Economic review, vol. 75, 1985.

² Emmanuel Nyahoho : **Finances internationales: théorie, politique et pratique**, presses de l'université du Québec, 2002, p :252.

³ Hung-Yi Wu ,Gwo-Hshiang Tzeng ,Yi-Hsuan Chen: **A fuzzy MCDM approach for evaluating banking performance based on Balanced Scorecard**, Elsevier Ltd 2009. <http://www.knu.edu.tw/lecture/教學資料/ELECTRE/Exa.5.13.09/A%20fuzzy%20MCDM%20approach%20for%20evaluating%20banking%20perf.16/01/2010>.

الفصل الثاني: علاقة ربحية القطاع بهيكل السوق

ولقد تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن تكاليف العمليات المصرفية، وحجم المصارف وهيكل القروض المصرفية هي المتغيرات التي تفسر بشكل أفضل أداء المصارف، القيد الرئيسي في هذه الدراسة هو طابعها الثابت (الستاتيكي).

دراسة أخرى أجرتها BOUKE سنة 1989 لتقييم العوامل التي تؤثر على أداء المصارف التجارية في أوروبا وأمريكا الشمالية و أستراليا. على عينة تتألف من 90 مصرفاً، وغطت الدراسة مدة عشر سنوات (1972-1981).¹

وللتوفيق بين الاختلافات في الأنظمة المحاسبية للدول ، استخدمت الكاتبة مفهوم القيمة المضافة، وقامت بحسابه بالاعتماد على مؤشرين هما :

- الدخل بعد الضرائب + المصروفات الإدارية

- الدخل بعد الضرائب+ المصروفات الإدارية + اعتمادات مشكوكة

وخلصت إلى أن نسبة السيولة و نسبة التركيز في كل بلد هي التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية.²

منهجية مماثلة لتلك التي اتبعتها Bourke استخدمت من جانب مولينوكس Molyneux وثورنتون Thornton (1992) لتحديد ربحية المصارف، وشملت الدراسة مصارف 18 دولة أوروبية للفترة 1986-1989.

و استخدموا 6 مقاييس للربحية :

- الأرباح بعد الضرائب / رأس المال + الاحتياطات

- صافي الربح / رأس المال

- الأرباح بعد الضرائب / رأس المال + مجموع الودائع

- الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الأصول

- الأرباح بعد الضرائب + مصاريف إدارية / إجمالي الأصول

- صافي أرباح + المصاريف الإدارية + احتياطات / إجمالي الأصول

¹ Yao, Jean-Marie : **Approche Econométrique des Déterminants de la Rentabilité des Banques Européennes.** Munich Personal RePEc Archive, 2005. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/17368/1/MPRA_paper_17368.pdf . 04/02/2010.

² Tabi ATEMNKENG J, NZONGANG Joseph: **Market Structure and Profitability Performance in the Banking Industry of CFA Countries: _ The Case Of Commercial Banks In Cameroon.** P:6. http://www.jsd-africa.com/Jsda/Summer_2006/PDF/ARC_MarketStructureProfitabilityPerformace.pdf. 23/03/2010

النتائج التي حصل عليها خلصت إلى أن العلاقة بين التركيز وكل مقياس من المقاييس الستة للأداء علاقة موجبة ومعنوية. فكلما كان السوق المصرفية أكثر تركيز كلما كانت المصارف أكثر كفاءة.¹

مساهمة يوسف علي جاسم سنة 1994 ركزت على دراسة أداء المصارف التجارية في البحرين، واستخدم لهذه الغاية عينة من 6 مصارف، و فترة دراسة 7 سنوات (1984-1991)، واستخدم اثنين من نماذج الانحدار مع متغيرين تابعين وهما:

-العائد على الأصول (ROA)

- العائد على حق الملكية (ROE)

واستخدم عشرة متغيرات مستقلة وهي :

- 1 تسيير رأس مال المصرف تقاس ب: قيمة الأسهم / مجموع الأصول
- 2 مراقبة النفقات تقاس على أساس: تكاليف الاستغلال / مجموع الودائع
- 3 هيكل الودائع المصرفية ويقاس بالنسبة: ودائع القطاع الخاص / إجمالي الودائع
- 4 نسبة السيولة التي تقاس بالعلاقة: (احتياطات لدى المصرف المركزي + الودائع تحت الطلب) / مجموع الأصول
- 5 حجم الإنفاق مقاس باللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
- 6 المتغير DUMMY المتعلق بأزمة الخليج. DUMMY تمثل سنني 1990 و 1991، ويأخذ القيمة 1 للمصارف التي حصلت على منحة من الحكومة و 0 على خلاف ذلك.

7 مؤشر تركيز اثنين من المصارف (مصرف البحرين والكويت والوطنية، مصرف البحرين). ويقاس بنسبة الودائع في هذه المصارف إلى مجموع كل ودائع المصارف العاملة في البحرين.

8 المتغير dummy المتعلق بمصدر رأس المال المصارف. فيأخذ قيمة 1 إذا كان رأسمال المصرف يعود إلى الدولة ويأخذ قيمة 0 إذا كان رأسمالها ينتمي إلى القطاع الخاص.

¹ Athanasoglou, Panayiotis, Delis, Manthos and Staikouras, Christos: **PDETERMINANTS OF BANK PROFITABILITY IN THE SOUTH EASTERN EUROPEAN REGIO**, Munich Personal RePEc Archive, 2006. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/10274/1/MPPRA_paper_10274.pdf. 04/02/2010.

- 9 هيكل الائتمان المصرفي الذي يساوي إجمالي الائتمان / مجموع الأصول
 10 المخاطر المصرفية وتقاس بمجموع القروض المصرفية / مجموع الودائع.
 ويستخدم هذا النهج الانحدار المتعدد تبعا للمعادلات التالية:

حيث ROA العائد على الأصول ROE والعائد على حقوق الملكية هي مقاييس أداء المصارف و α ثابت ، و X_i المتغيرات المستقلة β_i معاملاتهما، ويخلص إلى أن أزمة الخليج والنسبة قروض / الودائع ، تكاليف الإستغلال وحجم المصارف مرتبطة ارتباطا عكسيا بمقاييس الأداء. في المقابل ، فإن تركيز نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، الودائع الفردية / إجمالي الودائع ونسبة حقوق المساهمين / إجمالي الأصول وحصّة الحكومة في رأس المال ترتبط ارتباطا مباشرا بربحية المصارف.

وفي دراسة قام بها Luc NEMBOT NDEFFO سنة 2007 استخدم لتقييم تأثير هيكل وإصلاحات السوق على ربحية القطاع المصرفي في دول منطقة سيماك CEMAC (دول إفريقيا الوسطى). معادلة التقدير الآتية :

$$\pi = B_0 + B_1 CR + B_2 MS + B_3 SCAPT + \sum \alpha_i X_i + \mu_i$$

حيث:

π مؤشر الأرباح التي قد تكون إما في العائد على الأصول (ROA) ، أو العائد على حقوق الملكية (ROE) ؛

CR مؤشر تركيز وهو مؤشر خاص بالنظام المصرفي لكل بلد، وتقاس نسبة التركيز درجة هيمنة مجموعة من المصارف على نشاط الوساطة. وهي نسبة الودائع في هذه المصارف إلى جميع الودائع في النظام المصرفي. وهي تسمح بقياس السلطة السوقية في الصناعة المصرفية؛

MS يقيس النسبة بين مجموع الاعتمادات و مجموع الودائع. فهو يستخدم بوصفه مؤشر للمخاطر المصرفية؛

SCAPT نسبة رأس المال التي يمتلكها القطاع الخاص؛

β_0 ثابت؛

x_i مجموعة من المتغيرات الأخرى المحددة لبيئة المصارف ك: هيكل رأس المال (SCAPITAL) الذي يقيس حصة رأس المال المملوكة من قبل القطاع الخاص. وهو يرمز إلى عملية خصخصة المصارف، الفرق في سعر الفائدة (DIFIRATE) بين معدلات الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الودائع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على لائتمان؛

المتغير DUMMY الذي يأخذ القيمة 0 لفترة ما قبل الإصلاحات (1990-1993) والقيمة 1 بعد الإصلاحات (1994-2000).

ولقد تم إختيار عام 1994 ، باعتبار أن التدابير الرئيسية للإصلاحات المالية التي أقرها مجلس الإدارة من بروندى 16 أكتوبر 1990، دخلت حيز التنفيذ سنة 1994، وعلاوة على ذلك تخفيض قيمة الفرنك في يناير 1994 والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك بعض المتغيرات في النموذج؛

β_i معاملات المتغيرات؛

μ_i معامل الخطأ.

وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة كانت مفسرة لدرجة كبيرة للربحية إلا أنه يوجد بعض المتغيرات الأخرى وبالأخص الاقتصادية غير المتغيرات المالية التي تم إدراجها في النموذج تؤثر على معدل الربحية.

كما أن معامل مؤشر التركيز كان ذو إشارة سالبة. هذا يعني ضمناً أن احتكار المصارف الكبرى تشكل عائقاً لتحقيق الأرباح في القطاع المصرفي .

وقدمت الدراسة توصية أساسية تتمثل في ترقية المنافسة في النظام المصرفي. وأعطت إستراتيجية واحدة من الإستراتيجيات التي يمكن تطبيقها لهذا الغرض وهي تخفيف شروط إنشاء المصارف.

خلاصة الفصل الثاني:

إن المؤسسات المصرفية كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، تعتبر تعظيم الربح الهدف الأساسي لها، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ إلى قياس مستويات الربحية المحققة، وتقييم أدائها، وتحديد العوامل المؤثرة فيهما، لتحقيق نتائج أفضل في المستقبل، من أجل هذا طور الباحثون مؤشرات خاصة تساعد على تقييم أداء البنوك وربحياتها، وساهمت هذه المؤشرات في تحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها، كما بينت دور هيكل السوق وتأثيره على هذه المؤشرات.

الفصل الثالث

تأثير هيكل السوق على

ربحية القطاع المصرفي

الجزائري

تمهيد:

يؤثر هيكل السوق تأثيرا قويا على ربحية القطاع، وسنحاول في هذا الفصل دراسة هذه العلاقة في السوق المصرفي الجزائري، وتحديد نوع هذه العلاقة وقوتها، وما إذا كانت خصائص السوق المصرفي الجزائري تدعم الدراسة النظرية أم على العكس، لذلك سوف نتطرق لدراسة السوق المصرفي الجزائري من حيث النشأة، ثم تحديد العناصر المشكلة لهيكله، وفي الأخير تحليل تأثير هذا الأخير على ربحية القطاع.

المبحث الأول: تطور القطاع المصرفي الجزائري.

يعتبر السوق المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراحل منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية اليوم، وقد مر خلال هذه الفترة بأربعة مراحل أساسية حيث برزت النواة الأساسية للنظام المصرفي الحالي خلال فترة الاحتلال، ثم ظهر النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال من إرث المؤسسات والهيكل الموجودة خلال فترة الاحتلال، ليشهد بعد ذلك القطاع فترة الإصلاحات والتي عرفت موجتين أساسيتين من الإصلاح، الموجة الأولى بعد سنة 1986 والثانية بعد سنة 2003. وسنحاول في هذا المبحث تحديد المؤسسات البنكية المكونة للقطاع في كل مرحلة مع إبراز أهم خصائص كل فترة.

المطلب الأول: القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

نوجز في هذا المطلب أهم المؤسسات المصرفية والمالية التي تم إنشاؤها في الجزائر إبان الاستعمار ، كما نحاول استنتاج أهم الخصائص التي تميزت بها.

أولاً: المؤسسات المصرفية والمالية في الجزائر إبان الاستعمار.

تمثلت المؤسسات المصرفية والمالية في الجزائر إبان الاستعمار في:

1- **بنك الجزائر** : تم إنشاء بنك الجزائر كأول مؤسسة مصرفية في ظل الاحتلال الفرنسي عام 1851 م بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة، حيث كان رأسماله ثلاثة ملايين فرنك، واهتمت به السلطات الفرنسية بمنحه اعتماداً، مع ربطه بقيود معينة: كمقدار الاحتياطي، حق تعيين المدير، وحق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية، لكن نتيجة للإسراف في منح القروض خصوصاً الزراعية منها، وقع البنك في أزمة شديدة، في الفترة ما بين " 1880 – 1900"، مما دفع بنقل مقره إلى باريس، مع تغيير اسمه إلى " بنك الجزائر وتونس" وفي " 19 09/1958"، فقد هذا البنك حق الإصدار، بالنسبة إلى تونس بعد تحقيقها للاستقلال السياسي، لتصبح تسميته مرة ثانية "بنك الجزائر"، حيث ظل البنك يعمل تحت نفس الاسم إلى غاية

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

1962/12/31¹، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك، لكن في بداية الأمر، لم يكن " بنك الجزائري "، يعكس حقيقة البنوك المركزية، وهذا لعدم وجود وسائل الرقابة النقدية الفعالة لديه، كاشتراط نسبة السيولة في موجودات البنوك، ولأن البنوك العاملة في الجزائر، كانت في غنى عنه عند حاجتها للسيولة، إذ كانت تلجأ في حالة الحاجة للتمويل إلى مراكزها الرئيسية في فرنسا، على أساس أن الجزائر لم تخرج من منطقة الفرنك الفرنسي إلا في أكتوبر 1963، الشيء الذي يجعل من التقلبات التي تحدث في فرنسا تجد أثرها المباشر على الوضع الجزائري، كل هذا جعل البنك عاجزاً عن ممارسة دوره كمسؤول عن السياسة النقدية للبلاد، ثم أنشأ المجلس الجزائري للقرض. بتاريخ 16 جانفي 1947 (CAC) .

ولكن هاتين الهيئتين لم تعملوا باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي، لأن النظام كان كله تابعاً لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.

2- البنوك التجارية: أما بالنسبة للبنوك التجارية والتي كانت معظمها فروعاً لبنوك فرنسية أو أوروبية والتي أقيمت لخدمة المستعمرين الفرنسيين والاقتصاد الفرنسي بشكل عام وتمثلاً أساساً في:

*القرض العقاري للجزائر وتونس C.F.A.T

*القرض الصناعي والتجاري C.I.C

*البنك الوطني للتجارة والصناعة B.N.C.I.A

*القرض الليوني C.L

*الصندوق الجزائري للقرض والبنك C.A.C.B

*الشركة العامة S.G

¹ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 11.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

*شركة مرسيليا للقرض S.M.C

*بنك بركليز المحدود B.B.L

*قرض الشمال C.N

3- بنوك الاستثمار و الأعمال: كما أنشئ في الجزائر بنوك الاستثمار والأعمال مثل:

*البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N) وورمز (WORMS) ، وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط.(B.I.A.M)

*بنك باريس والأراضي المنخفضة.(B.P.P.B)

4- المؤسسات التعااضدية: بالإضافة إلى المؤسسات المصرفية المذكورة كانت هناك مؤسسات تمويلية أخرى تعرف بالمؤسسات التعااضدية وتضم المؤسسات التي تمويل القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية (C.A.B.P) ، الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعااضدي (C.A.C.A.M) التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقية

5- المؤسسات التابعة للخزينة: أما المؤسسات المالية التابعة للخزينة المتواجدة في تلك الفترة فتمثلت في مؤسسات فرعية لمؤسسات فرنسية وأخرى محلية، ومن المؤسسات الفرعية نجد: القرض الوطني، والقرض العقاري، والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية، صندوق الودائع والأمانات (C.D.C) والصندوق الوطني للمناقصات العامة. (CNME)

أما المؤسسات المحلية نجد: صندوق التجهيز والتنمية الجزائري (CEDA) الذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري (CAD) ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) والذي أسس في سنة 1959 وكلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

القروض الأساسية وتخصيصها لبرامج التنمية وأنشآت خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة.

6- الشبكة التقليدية: وتهتم بتمويل القطاع التقليدي، ويوجد نوعان من المؤسسات :

الفئة الأولى تهتم بتمويل بالقطاع الفلاحي والأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي.

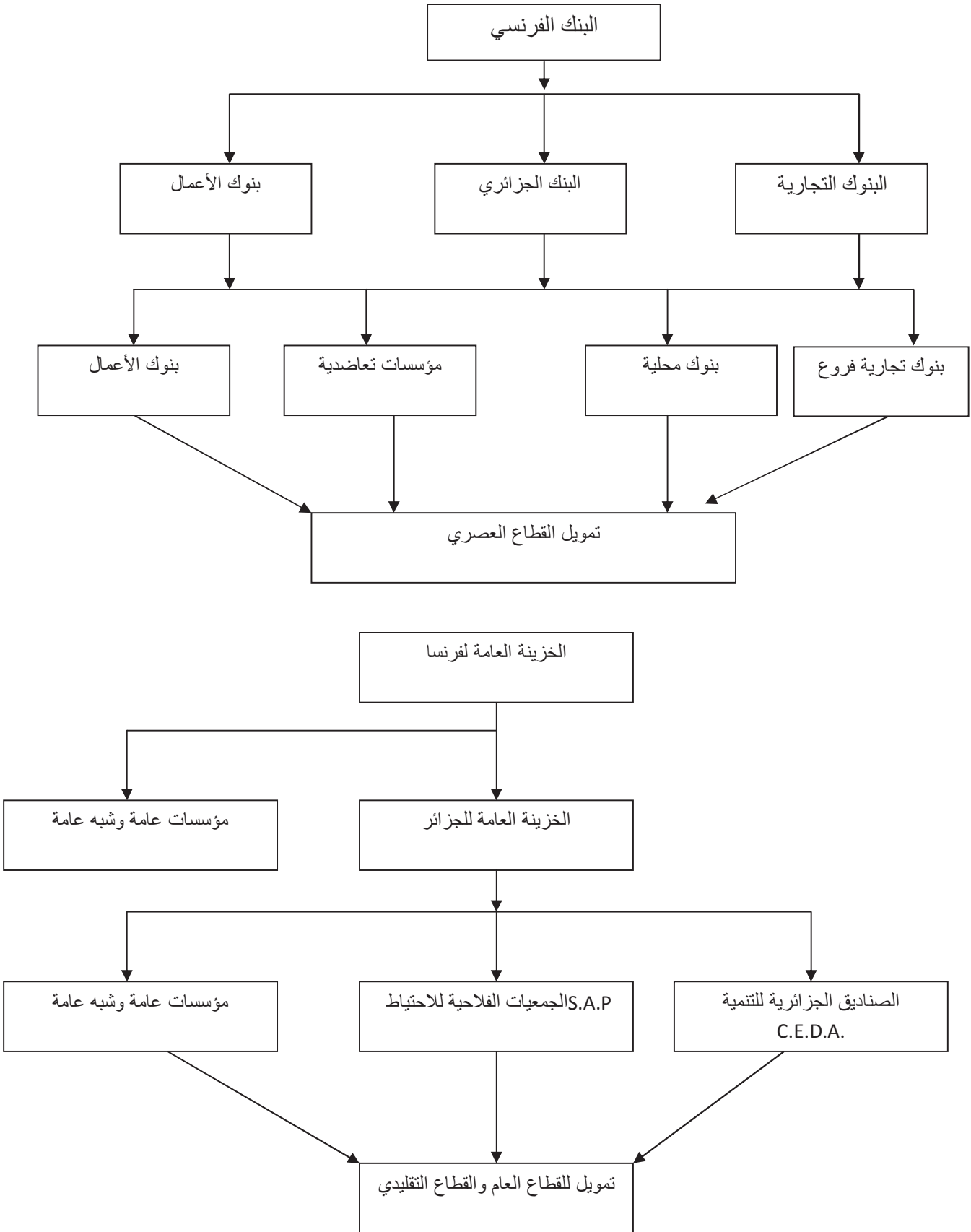
أ- القرض الفلاحي (C.A) مثل الشركات الفلاحية للاحتياط (S.A.P) على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات، لوازم البذور .

ب- القرض البلدي (C.M) :وهدفه تقديم قروض استهلاكية، وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات البسيطة.

والشكل التالي يوضح أهم مؤسسات الجهاز المصرفي المالي قبل الاستقلال:

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

شكل رقم 3-1 : بنية الجهاز المصرفي والمالي قبل الاستقلال.



المصدر: - عبد الرحمن بلحفي، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، محاضرات غير منشورة، جامعة سطيف، 1989.

ثانيا خصائص المؤسسات المالية والمصرفية أثناء الاحتلال

نشأ النظام المصرفي الجزائري كامتداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي الذي كان يعتبر نظاما اقتصاديا رأسماليا يعتمد المنافسة والحريّة كقواعد أساسية له، ونتيجة لذلك كانت تتمتع الجزائر قبل الاستقلال بوجود شبكة واسعة من المصارف و المؤسسات المالية هي الأكثر تطورا من أي مستعمرة فرنسية أخرى، و السبب هو اعتبار الجزائر موطننا دائما وقار للمعمرين المحتلين. إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة، كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم. أما بالنسبة لسياسة الائتمان فكانت انعكاسا لمثباتها في فرنسا تخدم مصالح المستعمرين فقط، فخصت جل المصارف لتمويل نشاطات التقيب عن البترول ومناجم الفحم والحديد، وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية في حين أهمل القطاع الزراعي التقليدي المملوك من قبل الفلاحين الجزائريين والدليل على ذلك هو توزيع هذه المصارف و تمركزها في المناطق الآهلة بالسكان المعمرين وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية.¹

وتميزت هذه المؤسسات بالتعدد والتنوع والتخصص في الأنشطة حيث كان القطاع المصرفي الجزائري يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار بالإضافة إلى بنوك متخصصة، وقطاع مالي عمومي يتمثل في الخزينة و المؤسسات المالية و المصرفية التابعة لها، مما يوحى بزيادة حدة المنافسة بين هذه المؤسسات وبالتالي انتعاش العمل المصرفي والمالي و انتعاش الاقتصاد.

كما يمكن استنتاج إمكانية حدوث تداخل بين صلاحيات المؤسسات المالية التابعة للخزينة و المؤسسات المصرفية التابعة للبنك المركزي نتيجة كثرة المؤسسات المالية و المصرفية.²

¹ بلعوز بن علي، كنوش عاشور: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004.

² قريشي محمد الجموعي: قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية 2003- خلال الفترة 1994، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 114.

المطلب الثاني: القطاع المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية (62-85)

تشكل النظام المصرفي الجزائري في هذه الفترة أساسا من إرث النظام الذي كان قائما خلال فترة الاحتلال إلا أن خصائص هذه الفترة اختلفت وبشكل جذري عن سابقتها وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا المطلب.

أولا: هيكل السوق المصرفي قبل الإصلاحات الاقتصادية (62-85)

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراحل بعد الاستقلال 1962 وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهيكل الموجودة في هذا التاريخ، وتعتبر أول مرحلة، مرحلة إضفاء السيادة على القطاع النقدي والمالي، حيث مباشرة بعد الاستقلال تم إنشاء:

1 - الخزينة: نشأت الخزينة في 01 أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من طرف المؤسسات المصرفية المتواجدة، وقامت الوظيفة الاستثنائية "القروض للاقتصاد" للخزينة وخاصة عند تطورها في المستقبل بالرغم من تأميم البنوك (1966-1967) وإرادة إدماجها في الدائرة الاقتصادية سنة 1971.¹

2 - البنك المركزي الجزائري: تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 1962/12/13 حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة القرض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 1964/04/10 تحت اسم "الدينار الجزائري" وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك إلا أنه بالنظر إلى الخزينة، فإن البنك المركزي قد كلف بشكل

1 Ben Malek Riad, *La Réforme du secteur bancaire en Algérie*, mémoire de maîtrise sciences économiques, Université Toulouse 1998-99, P13.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

استثنائي ومرحلي (63- 64) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية، ولذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع.¹

3- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD): أنشئ الصندوق بتاريخ 07 ماي 1963، والذي ضم كل من صندوق التجهيز للتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ومنح صلاحيات واسعة ولم يمارسها إلا قليلا وخاصة بصفته بنك أعمال، ومن مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر التي كلف بها في 1971 في إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه بهذا التاريخ وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.²

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):

أنشئت هذه المؤسسة بموجب القانون 227- 64 في أوت 1964 من مهامها تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن. وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، ووجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات

1 Journal Officiel de la République Algérienne, 28 dec. 1962.

2 Ammour Benhalima :Le système bancaire Algérien, texte et réalité, ed. Dahleb 1997 P: 56.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

المحلية والاككتاب في سندات التجهيز، ويعتبر الصندوق الجزائري للتنمية بمثابة بنك للاستثمار، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمثابة بنك عقاري.

وتوافقا مع النظام الاقتصادي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال، تمت عملية تأميم البنوك الأجنبية وذلك من خلال إنشاء ثلاث بنوك تجارية تعرف بالبنوك الأولية وهي¹:

1- البنك الوطني الجزائري (BNA): أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية، والذي ضم البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري الجزائري الكويتي، والقرض الصناعي التجاري، والبنك الباريسي الوطني، وبنك باريس والأراضي المنخفضة.

ويمكن تلخيص وظائفه فيما يلي²:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط.
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982، سنة تأسيس بنك آخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- إقراض المنشآت الصناعية العامة؛
- خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.

وتخصص هذا البنك إلى غاية تاريخ 1982 في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج.

2-القرض الشعبي الجزائري (CPA): الذي أنشئ بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع وقد ضم البنوك التالية:

¹Ben Malek Riad : op.cite, p : 13, 14.

²شاكور القزويني: مرجع سابق، ص59.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

البنك الشعبي الجزائري التجاري والصناعي لوهران، البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة، البنك التجاري والصناعي للجزائر، البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري بالإضافة إلى البنوك الأجنبية التالية: البنك المختلط الجزائري - مصر، الشركة المارسييلية للقرض، الشركة الفرنسية للقرض والبنك.

ومن مهام القرض الشعبي الجزائري تمويل الصناعات التقليدية الحرفية، المهن الحرة، السياحة، الفنادق، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، تعاونيات التوزيع، التسويق والخدمات، قروض للمجاهدين، والبيع بالتقسيط، ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك ولكن في سنة 1970 ألغى هذا النوع من القروض، بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى.

3- البنك الجزائري الخارجي (BEA): تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967. وضم خمسة بنوك أجنبية وهي: القرض الليوني، الشركة العامة، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، بنك بركليز و بنك الإقراض للشمال ومن مهامه:

- إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب، كما يقوم بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية؛

- إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين؛

- منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص؛

- يشارك مع البنوك الأخرى في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل

- إعطاء المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

وأما التخصص الأصلي للبنك الخارجي فهو التحكم في عمليات التجارة الخارجية ويمثل الدولة على المستوى الدولي. ويضمن تمويل المؤسسات الوطنية على مستوى شبابيكه وخاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية.

واستمرت هذه المؤسسات المصرفية إلى بداية الثمانينات حيث تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي، ونتج عن هذه العملية إنشاء بنكين هما¹:

أ- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي أنشأ في 16 مارس 1982 ، بعد هيكلة البنك الوطني الجزائري، وتولى بذلك مهمة تنمية وتمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي التي كانت من مهام البنك الوطني الجزائري. حيث تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائياً في قائمة البنوك ، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل:

- هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله؛
- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها؛
- الهياكل والأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة؛
- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها.

¹ مفتاح صالح: إدارة النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس 2005، ص:110.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

ب- بنك التنمية المحلية (BDL) الذي أنشئ في 30 أبريل 1985¹ من خلال عملية هيكلية القرض الشعبي الجزائري واستفادته من أربعين (40) مقر استغلال من مقرات القرض لشعبي الجزائري، وكانت مهامه:

المساهمة في تمويل وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية التابعة للولايات والبلديات (بالإضافة إلى النشاطات المصرفية التقليدية الأخرى واحتكاره لعمليات الإقراض بالرهن).

وعليه فإنه بعد عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي ، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من :

- بنك مركزي الذي حافظ على وظائفه العامة.

- بنك الاستثمارات (البنك الجزائري للتنمية).

- ثلاث بنوك أولية وهي (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) تقوم بتمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتقوم بتمويل القطاع الفلاحي الذي كان من اختصاص البنك الوطني الجزائري.

- بنك التنمية الريفية مكلف بتمويل المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة.

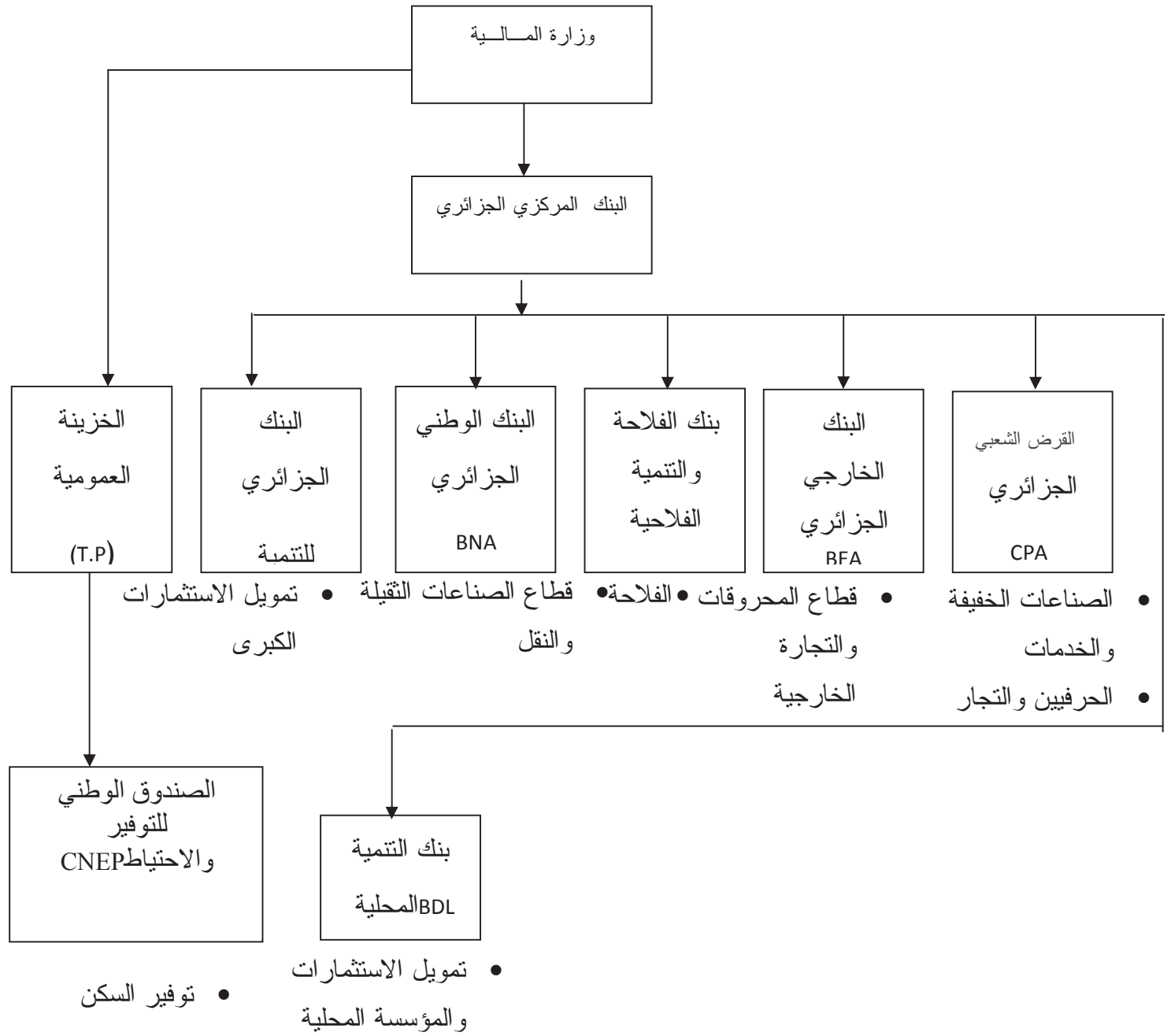
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يلعب دور بنك السكن.

إن عمليات تمويل القطاع الخاص يمكن أن تقوم بها البنوك الأولية الثلاثة (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) بدون أي اختصاص. وتوضح إعادة هيكلة نظام المصرفي في الجزائر، في الشكل التالي:

¹ Decret N° 85-85- JORA, N° 19 du 01/05/1985.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

شكل رقم 3-2 إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر



المصدر: OPCIT, p: 58. Ammour Benhalima

ثانيا خصائص المؤسسات المصرفية والمالية خلال الفترة 82-86:

تماشيا والنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال لم يكن للمؤسسات المصرفية والمالية دورا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة وإنما كانت أداة لتنفيذ مخططات الدولة، ويمكن تلخيص أهم خصائص ومميزات القطاع المصرفي في هذه المرحلة في النقاط التالية:¹

- عدم وجود قانون مصرفي موحد يحدد ويوضح العلاقة بين البنوك والبنك المركزي والخزينة وبالتالي ساد التناقص والتداخل في الصلاحيات بين هذه الأطراف؛

- غياب دور البنك المركزي وعدم قيامه بهامه الرئيسية كبنك للبنوك، واقتصر دوره في إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون توجيهه أو رقابة على تداولها في السوق؛

- كانت البنوك عبارة عن صناديق توفر السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية واستثمارات الدولة، وعليه غاب هدف المردودية المالية لهذه البنوك وغابت الوظيفة الأساسية للبنوك وهي الوساطة المالية؛

- غياب سلطة القرار على منح القروض للبنوك وغياب محفزاتها في تجميع الموارد؛

- غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك نتيجة التخصص.

المطلب الثالث: القطاع المصرفي الجزائري 1986-2003.

تجسدت محاولة إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية حيث تم إصدار عدة قوانين، فصدر في 19-08-1986 قانون 86-12 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام

¹ قرشي محمد الجموعي: قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية 2003- خلال الفترة 1994، مرجع سابق، ص: 119.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

المصرفي بما يتوافق و الإصلاحات التي مست باقي المؤسسات الاقتصادية العمومية¹، وكان هذا القانون أول خطوة لإعادة تنظيم النظام المصرفي و العمل على استقلاليته ومحاولة لتجديد مهام البنك المركزي الجزائري و البنوك التجارية ومؤسسات القرض المتخصصة، قصد إعادة البنك المركزي كبنك للبنوك، وتنظيم ومراقبة الائتمان، ومنح البنوك وظيفة جمع الموارد وتوزيع القروض ضمن أهداف المخطط الوطني للقرض المرتبط مباشرة بالمخطط الوطني للتنمية.²

وقد ترتب عن هذا القانون ما يلي:

- على المستوى المؤسسي، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة.
- على مستوى توزيع القرض وجمع الموارد، فإن هذه الوظائف تؤدي في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية.

كما أعطيت البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعتها.

أرادت الدولة وفقا لهذا القانون إعطاء دورا أكثر أهمية للبنوك الثانوية، بالقيام ببعض التغييرات على مستوى الهياكل الاستشارية المتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض، ولجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المنشئة سنة 1971، فقد ألزمت البنوك بمتابعة استخدام القروض التي تمنحها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية،

¹ مليكة زغيب، حياة النجار: النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص: 399.

² مفتاح صالح: مرجع سابق، ص: 113.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

وبالتالي اتخاذ كل التدابير الضرورية لتقليل من مخاطر عدم رد القروض المصرفية¹.

وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية، فقد تم تعديله بالقانون 06-88 المؤرخ في 12-01-1988 والذي نادى بتعديل قواعد التمويل، يمنح البنوك التجارية الشخصية المعنوية المستقلة من الناحية المالية، أي كمؤسسات مالية تهدف لتحقيق الربح، حيث توجه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية، كما نص القانون على ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية، في حيث تتكفل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتمويل مشاريع المؤسسات العمومية الاقتصادية وفقا للإطار الذي يرسمه المخطط الوطني للقرض، وهذا بالاتجاه نحو مبادئ المردودية و الربح في الجهاز المصرفي.

كما شكل قرار انسحاب الخزينة العمومية عن تمويل الاستثمارات والمؤسسات العمومية، الذي اتخذته الدولة في سنة 1987، وإنشاء بورصة الأوراق المالية سنة 1989 خطوتان هامتان في العمل على تحقيق استقلالية البنوك ومنحها حرية التصرف في تجميع وتوزيع مواردها.

ثم جاء قانون 10-90 استكمالاً للإصلاحات السابقة ويعتبر أهمها على الإطلاق، وحاول هذا القانون تكييف النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي.

وتضمن القانون جميع المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك، وحددها في ثمانية محاور رئيسية وهي:²

¹ بعداش عبد الكريم: النقود والرقابة المصرفية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (فرع النقود والمالية)، جامعة الجزائر، 1999، ص 149.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 16 ، 18 :أفريل 1990 .

- النقد؛
- هيكل البنك المركزي؛
- التنظيم البنكي؛
- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية؛
- حماية المودعين والمقترضين؛
- تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال؛
- العقوبات الجزائية؛
- أحكام انتقالية مختلفة.

ولقد أعيد هيكلة البنك المركزي إلى ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي:

- مجلس النقد و القرض، - بنك الجزائر، - اللجنة المصرفية .

أولاً: مجلس النقد و القرض : يتكون هذا المجلس من محافظ رئيساً ونوابه الثلاثة كأعضاء و ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة¹، و هو مجلس إدارة للبنك المركزي و هو سلطة نقدية تتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي² و يمارسها ضمن إطار هذا القانون بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بالأمور الآتي بيانها³:

1- إصدار النقود على النحو المنصوص عليه في المادتين 4 و 5 من هذا القانون و تغطيته؛

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض 90-10، المادة 32، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 18 أبريل 1990 .

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض 90-10، المادة 42، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 18 أبريل 1990 .

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض 90-10، المادة 44، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 18 أبريل 1990 .

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

- 2- أسس و شروط عمليات البنك المركزي؛
- 3- أهداف تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية و حجم القروض؛
- 4- غرفة المقاصة؛
- 5- شروط إنشاء البنوك و المؤسسات المالية؛
- 6- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك المالية الأجنبية في الجزائر؛
- 7- الأسس و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و خاصة تغطية و توزيع المخاطر و السيولة و الملاءة (القدرة على التسديد)؛
- 8- حماية عملاء البنوك و المؤسسات المالية؛
- 9- النظم و القواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية؛
- 10- مراقبة الصرف و تنظيم السوق.

كما يتخذ المجلس القرارات الفردية التالية :

- 1- الترخيص بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و لأجنبية؛
- 2- الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية؛
- 3- تفويض صلاحيات لتطبيق نظام الصرف؛

ثانياً : صلاحيات البنك المركزي و عملياته : يسير مديرية البنك المركزي المحافظ بالإضافة إلى ثلاثة نواب و يعين المحافظ و نواب المحافظ من طرف رئيس الجمهورية لمدة 5 و 6 سنوات على التوالي و يتمتع البنك المركزي بصلاحيات و مهام رئيسية هي:

- 1 - يقوم البنك المركزي بإصدار الأوراق النقدية و القطع النقدية بواسطة شبكته المكونة من الوكالات الرئيسية و الجهوية؛

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

2- تسيير احتياطات الذهب و العملات الأجنبية حرة التداول بالشراء والبيع والرهن و الاقتراض و الخصم و إعادة الخصم؛

3- يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم و منح قروض مضمونة في حدود مبلغ يحدده المجلس أو التدخل في السوق النقدية بالشراء و البيع للسندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر و سندات خاصة يمكن قبولها للخصم و فرض نسبة احتياطي على مجموع ودائع البنوك و لا يمكن أن يتعدى 28 %؛

4 - يعتبر البنك المركزي هو المؤسسة المالية للدولة لجميع عمليات الخزينة المصرفية و التسليف و يمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة مكشوفات الحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة على أن يتم بالتعاقد و في حد أقصاه 10% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة خلال السنة المالية السالفة، و يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية؛

5- يقوم البنك المركزي بدور بنك البنوك و سلطة وصية على النظام المصرفي حيث يضع البنك المركزي جميع المعايير التي يلتزم كل بنك باحترامها بشكل دائم مثل القواعد الاحترازية التي تضمن استمرارية جيدة للقطاع المصرفي؛

6- يسير البنك المركزي معدل الصرف حيث يحدد يوميا معدل الصرف للدينار و ينظم سوق الصرف.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

ثالثاً: اللجنة المصرفية: إن الهدف من إنشاء اللجنة المصرفية هو مراقبة تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و معاقبة المخالفات المثبتة.¹

و تتألف هذه اللجنة من المحافظ أو من نائبه الذي ينوب الرئيس و قاضيين من المحكمة العليا و عضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية و المالية وخاصة المحاسبية معينين من طرف رئيس الحكومة ، باقتراح من وزير المالية يكون عملها كما يلي :

1- تأمر اللجنة المصرفية بإجراء الرقابة على أساس القيود و المستندات و يمكن إجراء الرقابة في مراكز البنوك و المؤسسات المالية؛

2- يمكن للبنك المركزي أن ينظم وحدة إدارية خاصة للرقابة مكلفة بذلك، و يمكن أن يبيح بالسر المهني للجنة المصرفية، و يمكن أن تمتد الرقابة إلى الشركات المتفرعة عن الشركات الجزائرية و الموجودة في الخارج ضمن إطار اتفاقات دولية؛

3- إذا خالف بنك أو مؤسسة مالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية يمكن للجنة المصرفية أن تسلط العقوبات التالية : التنبيه، اللوم، المنع من ممارسة بعض الأعمال و إلغاء الترخيص بممارسة العمل.

المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10 :

بعد صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي الخاص بالإضافة إلى القطاع المصرفي العمومي و ابتداء من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن وهي :

- إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL؛
- إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري SRH؛
- إنشاء صندوق ضمان القروض العقارية CGCH؛

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد و القرض 90-10، المادة 143، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 18، أبريل 1990 .

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

- إنشاء صندوق الترقية العقارية CGPE.

كما تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.B وإعادة هيكلة بنك التتمية الجزائري BAD وإنشاء صندوق التجهيزات العمومية وصندوق ضمان الصفقات العمومية، وتم تأسيس بنك البركة الجزائري في 6 ديسمبر 1990 بعد صدور القانون لمدة اقل من ستة اشهر وهو مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية بنسبة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف السعودي وتعمل بصيغ إسلامية، وكانت أول مؤسسة مالية تم الترخيص لها هي البنك الاتحادي (UNIONBANK) في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية وهي على شكل بنك للأعمال كما يمكن ذكر بعض المؤسسات التي حصلت على الاعتماد من مجلس النقد والقرض :

- شركة متخصصة في القروض الآجلة، وقام بتأسيس هذه الشركة الصندوق الوطني للتعاودية الفلاحية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة؛

- مونا بنك Mouna Bank؛

- البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA؛

- البنك الدولي الجزائري AIB؛

- بنك الخليفة K.B؛

- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط BGM؛

- المجمع الجزائري البنكي CAB.

كما تم اعتماد بنوك خاصة دولية هي :

- سيتي بنك الجزائري CB فرع من سيتي بنك نيويورك؛

- البنك العربي الجزائري BAA؛

- الشركة العامة الجزائرية؛ SGA

- ناتكسي الجزائر فرع من مجموعة Natexis France؛

- بنك الريان؛

- بنك هرمز الجزائري AFG-Hermes Algeria - القرض الليوني CL.

المطلب الرابع: القطاع المصرفي الجزائري بعد إصلاحات 2003

بعد سنة 2003 ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي، من خلال القوانين الصادرة في هذه الفترة وبالأخص خلال السنوات الأولى بعد أزمة الخليفة والبنك الصناعي التجاري الجزائري، والتي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر. وتتمثل أهم هذه القوانين في:

- الأمر رقم 03 - 11 الصادر في 26 أوت 2003، الذي أعاد صياغة القانون النقد والقرض، والصادر عن طريق أمر رئاسي وكان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد و القرض 90-10، و جاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي و المصرفي و استجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري وإعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية، وتدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثتها إفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري، و يهدف هذا التعديل إلى:

* تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة: و ذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية و الدين الخارجي و تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛

* دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته: و يظهر معالم الأمر 11/03 في هذا المجال من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، و كذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض و هذا بإضافة عضوين بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ و نوابه الثلاثة، و ثلاثة موظفين ساميين لهم خبرة و دراية بالشؤون النقدية و المالية (المادة 52 من

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

الأمر)، بالإضافة إلى تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها و إمدادها بالوسائل و الصلاحيات لممارسة مهامها.

* توفير حماية الزبائن: و ذلك عن طريق تدعيم شروط و معايير منح اعتماد للبنوك و مسيريتها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط و قواعد العمل المصرفي.

* إنشاء صندوق التأمين على الودائع يلزم البنوك التأمين على الودائع.

* توضيح و تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

كما يهدف الأمر 11-03 أيضا إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر الذي كان يتمتع بها و التي كانت تمثل محل نزاع بينه و بين وزارة المالية، ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا للقانون 10-90.

وهو يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية. هذا الأمر لا يشير و لا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي و إنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية .

- النظام رقم 01 - 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للمؤسسات المالية، التي تنشأ داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك بـ 500 مليون دج. وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية؛ بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية .

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية و النقدية في النظام المصرفي .

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

- النظام رقم 02 - 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر. وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين 0 % و 15 % كحد أقصى .

- النظام رقم 03 - 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية

المبحث الثاني: هيكل السوق في القطاع المصرفي الجزائري

لتحليل هيكل السوق المصرفي الجزائري، تناولنا في هذا المبحث العناصر المكونة له حسب نموذج هيكل-سلوك-أداء، حيث سنقوم بدراسة عوائق دخول السوق، تركيز السوق وفي الأخير تحديد مدى تمايز المنتجات فيه.

المطلب الأول: عوائق الدخول إلى القطاع المصرفي الجزائري

يتميز القطاع المصرفي الجزائري كغيره من الأسواق الاقتصادية بعوائق للدخول، لكن يبقى الاختلاف في نوعية هذه العوائق وشدها ومدى نجاحها في منع المؤسسات الجديدة من ولوج هذه السوق، وفيما يلي سنحاول حصر أهم هذه العوائق:

أولاً: العوائق القانونية. يوجد العديد من أصناف عوائق الدخول القانونية في القطاع المصرفي منها:

1- عائق الحصول على الاعتماد: في الجزائر وفي فترة ليست ببعيدة لم تكن شروط ممارسة النشاط المصرفي مشددة حيث كان بإمكان المساهمين تحرير ¼ رأس المال عند الإنشاء النهائي للبنك والبقية في أجل 5 سنوات.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

كما كان الحد الأدنى لرأس مال البنك محدد بـ 500 مليون دينار¹ قبل أن يرفع في 04 مارس 2004 إلى مليارين و 500 مليون دينار.²

لذا يمكن القول أن رأس المال المحدد بـ 500 مليون دينار والذي يمكن سحب ربعه في البداية، فتح الأبواب أمام المستثمرين لدخول القطاع المصرفي الجزائري، وأن الشروط القانونية لم تكن عائق أمام الدخول والدليل على ذلك عدد البنوك التي تم اعتمادها من سنة 1990 إلى غاية 2003، ولكن بعد هذا التاريخ وبعد صدور الأمر 11/03 في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي عزز الإطار القانوني للنشاط البنكي لدعم استقرار النظام المصرفي الجزائري، عن طريق تشديد شروط الدخول للقطاع. وذلك بعد قضيتي بنك الخليفة، والبنك التجاري الصناعي الجزائري. اللتان هزتا النظام البنكي. والجدول التالي يوضح تطور هيكل السوق المصرفي الجزائري من خلال عدد المؤسسات البنكية والمالية الناشطة في الجزائر :

¹ Règlement 93-03 du 04/07/1993 modifiant et complétant le règlement 90-01 du 04/07/1990 relatif au capital minimum des banques et des établissements financiers exerçant en Algérie.

² Règlement 04-01 du 04 Mars 2004 relatif au capital minimum des banques et des établissements financiers exerçant en Algérie.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

جدول رقم 3-1 : تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر 2003-2008

السنة	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
العدد الإجمالي	26	26	26	25	24	29	30
بنوك العمومية	6	6	6	6	6	6	6
مؤسسات تأمين مرخص لها بالقيام بالعمليات المصرفية	1	1	1	1	1	1	1
بنوك خاصة	14	14	12	11	12	15	15
مؤسسات مالية	3	3	3	3	2	4	5
شركات تمويل تجاري (لايزينغ)	2	2	3	3	2	2	2
بنوك تمنية عمومية لم تنته عمليات إعادة هيكلتها	0	0	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003-2008.

يلاحظ من الجدول كيف انخفض عدد البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في السوق الجزائرية منذ حدوث أزمة الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري، وصدور الأمر 11/03 حيث تقلص عدد المؤسسات خلال سنة واحدة (من سنة 2004 إلى سنة 2005) من 29 مؤسسة إلى 24 مؤسسة أي خروج 5 مؤسسات، ثم شهد القطاع دخول بنكين جديدين خلال سنتي 2006، 2007 ليثبت بعدها عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر عند العدد 26 إلى غاية بداية سنة 2010 رغم وجود عدة طلبات اعتماد لدى مجلس النقد والقرض، تقدمت بها بنوك، من الإمارات العربية المتحدة، المغرب، إيران ومن دول أوروبية عديدة لفتح فروع لها في الجزائر، إلا أن مجلس النقد والقرض يرفض الموافقة على هذه الطلبات بحجج مختلفة بعضها مرتبط بطبيعة نشاط تلك البنوك التي تعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، لذا يمكن اعتبار الحصول على الاعتماد من أهم عوائق الدخول في القطاع المصرفي الجزائري حيث أن البنوك أقدمت على طلب مزاوله

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

النشاط رغم عوائق الدخول الأخرى والتي سننتظر إليها لاحقا، إلا أن تدخل مجلس النقد والقرض بشكل مباشر حال دون ذلك.

2- عوائق الدخول المتعلقة بالسياسة النقدية: يوجد العديد من إجراءات السياسة النقدية، كالاحتياطي الإجمالي، و القواعد الاحترازية، التي يمكنها في بعض الحالات أن تشكل عوائق للدخول، كما أن وجود الإجراءات التشريعية الرامية إلى ضمان القدرة على الوفاء للبنوك وبصفة خاصة معامل كوك يمكن أن تشكل أيضا عائق دخول. لكن هذه الإجراءات لم تعد تشكل حقيقة عائق دخول وخاصة أنها تطبق على جمع البنوك والمؤسسات المالية القديمة و الجديدة وكذلك وجود تنسيق دولي حول هذه الإجراءات والتي تطبق في معظم دول العالم ليس فقط في الجزائر.

ثانيا: العوائق التكنولوجية. للاندماج في القطاع البنكي على الداخلين الجدد أن يكون لديهم القدرة على استثمار أموال ضخمة ولفترة طويلة في المجال التكنولوجي.

فالتطور التكنولوجي في المجال المعلوماتي يفرض على البنوك والمؤسسات المالية التحكم الجيد في هذه التكنولوجيا للتمكن من العمل في المجال البنكي.

فعل سبيل المثال نظام A.R.T.S الذي اتبع في الجزائر في فيفري 2006 و(A.T.C.I (Algérie Télé compensation Interbancaire) في ماي من نفس السنة تستوجب استثمارات لا تجلب أي أفضلية تنافسية للبنك نظرا لكونها متعلقة بالمقاصة بين البنوك.

ثالثا: العوائق الاستراتيجية. لا يمكن إيجاد أمثلة كثيرة لعوائق الدخول الاستراتيجية في القطاع المصرفي الجزائري، فلا يوجد على سبيل المثال مؤسسات بنكية تقوم بتخصيص ميزانيات كبيرة للإشهار مما يجعل دخول بنوك جديدة أكثر كلفة، وهذا راجع لكون البنوك العمومية هي التي تتمتع بالأقدمية، وبالسيطرة على حصة كبيرة من السوق المصرفي الجزائري، وما يميز هذه

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

البنوك هو الجمود النسبي وعدم سعيها للتصدي للتغيرات التي تحدث منذ دخول البنوك الخاصة للسوق، والجدول التالي يمثل تطور حصة السوق بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة فيما يخص قبول الودائع وتقديم القروض.

جدول رقم: 3-2: الحصة السوقية للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر (2000-2008)

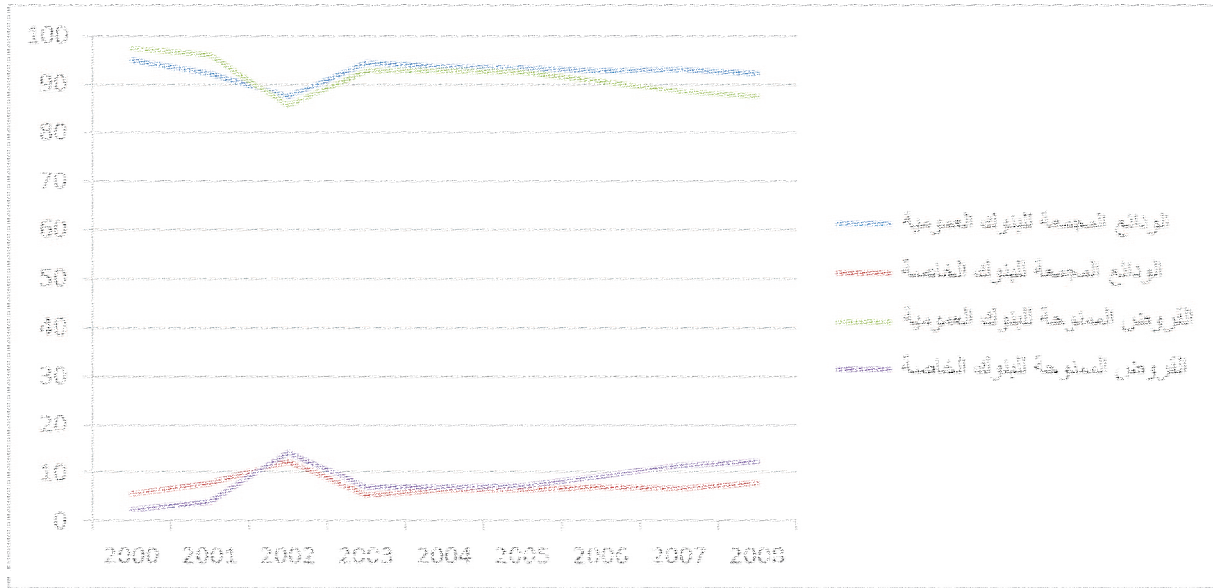
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة	
%92.2	%93.1	%92.9	%93.3	%93.5	%94.4	%87.5	%92.2	%94.8	بنوك عمومية	الودائع المجمعة
%7.8	%6.9	%7.1	%6.7	%6.5	%5.6	%12.5	%7.8	%5.8	بنوك خاصة	
%87.5	%88.5	%90.7	%92.6	%92.9	%92.8	%85.7	%95.9	%97.3	بنوك عمومية	القروض
%12.5	%11.5	%9.3	%7.4	%7.1	%7.2	%14.3	%4.1	%2.7	بنوك خاصة	الممنوحة

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003-2008

ويمكن تلخيص الجدول في الشكل التالي:

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

الشكل رقم : 3-3 الحصة السوقية للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر (2000-2008)



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 3-3.

نلاحظ كيف تطورت الحصة السوقية للبنوك الخاصة على حساب البنوك العمومية حيث حققت أعلى نسبة نمو سنة 2002 (11.5% بالنسبة للودائع المجمعة و13.3% بالنسبة للقروض الممنوحة) قبل أن تتراجع الحصة السوقية في 2003 نتيجة وضعية بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري اللذان تعرضا للتصفية فيما بعد، لتعود بداية من سنة 2004 في النمو مجددا ولكن بنسب أقل، وبالتالي فإن البنوك الخاصة عندما دخلت السوق لم تجد مقاومة من البنوك العمومية واستطاعت أن تكسب حصص إضافية من السوق وهذا راجع لعدم وجود استراتيجيات لدى البنوك العمومية للحفاظ على مواقعها.

رابعاً: وفورات الحجم. لقياس وفورات الحجم نقوم بحساب المؤشر: نسبة التغير في التكاليف / نسبة التغير في الإنتاج. فإذا كانت قيمة المؤشر أقل من الواحد، يمكن القول أن البنك يتمتع بوفورات الحجم، أما إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد فهذا يدل على عدم وجود وفورات الحجم لدى هذا البنك، و الجدول التالي يوضح وفورات الحجم لدى أربع بنوك في الجزائر اثنان منها يعتبران من البنوك الكبيرة في حين البنكين الآخرين يمثلان البنوك صغيرة الحجم، ولقد تم تمثيل حجم الإنتاج بحجم القروض الممنوحة.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

جدول رقم 3-3: وفورات الحجم لدى عينة من البنوك في الجزائر (2000-2008)

-الوحدة مليون دينار-

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
470490	447739	207828	304228	278787	290426	265090	241269	175385	القروض الممنوحة	BNA
14001	14161	14097	13993	13081	13696	13949	15705	17430	التكاليف الكلية	
-0,222	0,004	-0,023	0,764	1,120	-0,190	-1,132	-0,263	-	وفورات الحجم	
661890	561723	292279	463051	274781	316048	290024	269837	201462	القروض الممنوحة	CNEP B-
22638	21530	22119	24311	20916	19664	22382	20418	27520	التكاليف الكلية	
0,289	-0,029	0,244	0,237	-0,488	-1,353	1,286	-0,760	-	وفورات الحجم	
157804	139010	697026	107502	90542	86195	72944	62648	57402	القروض الممنوحة	BDL
5403	5612	6028	5983	6133	5719	6028	6311	6630	التكاليف الكلية	
-0,275	0,086	0,001	-0,131	1,435	-0,282	-0,273	-0,526	-	وفورات الحجم	
51766	39533	19580	26266	25245	17538	12467	8119	5406	القروض الممنوحة	BARAKA
1658	1741	1351	1198	1209	949	767	620	494	التكاليف الكلية	
-0,154	0,283	-0,502	-0,225	0,623	0,583	0,443	0,508	-	وفورات الحجم	

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي وتقارير نشاط البنوك

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

والجدول التالي يوضح متوسط وفورات الحجم لبنوك العينة للفترة 2000-2008.

جدول رقم 3-4 متوسط وفورات الحجم

البنك	BNA	CNEP B	BDL	BARAKA
متوسط وفورات الحجم	0,007	0,072-	0,004	0,195

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3-3

بملاحظة الجدولين يمكن استنتاج أن وفورات الحجم لدى البنوك الجزائرية لا تتأثر بالحجم فبالرغم من أن بنك البركة وهو أصغر البنوك الأربعة حقق أقل وفورات لحجم إلا أننا نجد بنك BDL وهو بنك صغير أيضا حقق وفورات حجم أكبر من التي حققها بنك BNA، وحقق CNEP البنك أعلى وفورات، ويلاحظ أيضا أن التكاليف في البنوك الأربعة لم تشهد تغيرات كبيرة على عكس حجم القرض الممنوحة وهذا ما يدل على أن حجم البنوك لا يؤثر في وفورات الحجم، وهذا ما يجعلها لا تعتبر من عوائق الدخول إلى السوق.

المطلب الثاني: تركيز السوق في القطاع المصرفي الجزائري

لدراسة تركيز السوق البنكي في الجزائر سنقوم بالاعتماد على مؤشر مقلوب عدد المؤسسات، نسبة التركيز C_p لأكبر أربع بنوك (CNEP, BANQUE, BADAR, BNA, CPA) والجدول التالي يبين الحصة السوقية لأكبر أربع بنوك في الجزائر محسوبة على أساس القروض الممنوحة.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

الجدول رقم 3-5: الحصة السوقية لمجموعة من البنوك الجزائرية (2000-2008)

-الوحدة مليون دينار-

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
661890	561723	292279	463051	274781	316048	290024	269837	201462	القروض الممنوحة	CNEP -B-
25,32	25,49	15,35	26,03	17,91	22,93	22,91	25,04	20,29	الحصة السوقية	
540417	449762	233421	320069	314591	314183	264762	234554	192876	القروض الممنوحة	BADR
20,67	20,41	12,26	17,99	20,50	22,79	20,91	21,76	19,42	الحصة السوقية	
470490	447739	207828	304228	278787	290426	265090	241269	175385	القروض الممنوحة	BNA
18,00	20,32	10,91	17,10	18,17	21,07	20,94	22,39	17,66	الحصة السوقية	
338152	294018	147237	243437	229753	219405	188428	185838	162426	القروض الممنوحة	CPA
12,94	13,34	7,73	13,68	14,97	15,92	14,88	17,24	16,36	الحصة السوقية	
2010949	1753242	880765	1330785	1097912	1140062	1008304	931498	732149	القروض الممنوحة	المجموع
76,93	79,56	46,26	74,81	71,55	82,70	79,64	86,43	73,73	الحصة السوقية	
2614100	2203700	1904102	1778916	1534388	1378474	1266042	1077699	993053	إجمالي القروض الممنوحة في القطاع	

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 3-

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

وبالاستعانة بالجدول السابق يمكن حساب درجة تركيز السوق، والجدول التالي يبين نسبة التركيز ومقلوب عدد المؤسسات للقطاع المصرفي الجزائري سنوات 2000-2009.

الجدول رقم 3-6: درجة تركيز السوق البنكي في الجزائر (2000-2009)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1/n	3.84	3.57	3.57	3.33	3.44	4.16	4	3.84	3.84	3.84
C_p	73,73	86,43	79,64	82,70	71,55	74,81	46,26	79,56	76,93	-

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 3-1 والجدول 3-5.

يلاحظ من الجدول أن أعلى تركيز للسوق حسب مؤشر مقلوب عدد المؤسسات كان سنة 2005، أما أدنى نسبة فكانت سنة 2003، وذلك مع دخول قانون النقد والقرض 03-11 حيز التنفيذ. كما بلغ مؤشر نسبة التركيز أعلى قيمة له (86.43) سنة 2001، وأدنى قيمة له سنة 2006. و يلاحظ أيضا بعض الاختلاف بين المؤشرين حيث أنه خلال سنوات 2001، 2003، 2004، 2005، 2007 تغير المؤشران في اتجاهين متعاكسان، وهذا راجع إلى استحواذ البنوك الصغيرة على الحصص السوقية للبنوك الخارجية من السوق وهذا ما قلل الفارق بين الحصص السوقية للبنوك الناشطة مما أدى إلى انخفاض نسبة التركيز رغم تقلص عدد البنوك العاملة.

المطلب الثالث: تمييز المنتجات.

على عكس ما يشهده قطاع البنوك في الدول المتقدمة حيث يخص جزء معتبر من رقم الاعمال للبحث والتطوير وللدعاية لمواكبة تطلعات الزبائن وللإستحواذ على حصص إضافية من السوق ولتعزيز تموقعهم فيه، وخاصة في السنوات الأخيرة حيث أصبح تمييز المنتجات بديلا للمنافسة السعرية بين البنوك بالإضافة إلى كونه عائقا لدخول بنوك جديدة، نجد أن البنوك في الجزائر لا تولي الاهتمام الكافي للبحث و التطوير، وللدعاية والإعلان، حيث لا تتجاوز مخصصات البحث

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

و التطوير عند أحسن البنوك 4% من رقم الأعمال وهذا ما يفسر انحسار الخدمات التي تقدمها هذه البنوك (العمومية والخاصة) في الخدمات التقليدية، وعدم تنوع المنتجات البنكية المعروضة على الزبائن وتقاربها عند مختلف البنوك.

المبحث الثالث: أثر هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

بالاعتماد على نماذج الدراسات السابقة، وعلى البيانات الإحصائية التي أمكن الحصول عليها سنحاول في هذا المبحث تقدير نموذج لتأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري، هذا بعد التطرق لربحية القطاع بالتحليل، لإعطاء صورة عن تطور مؤشرات الربحية في القطاع وعن مصادر هذه النتائج خلال فترة الدراسة الممتدة من 2002 إلى غاية 2008.

المطلب الأول: ربحية القطاع المصرفي الجزائري

لدراسة ربحية القطاع المصرفي الجزائري نقوم بتحليل ثلاث مؤشرات للربحية وهي العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح، وذلك لسبع سنوات 2002-2008. والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الربحية للقطاع.

جدول رقم 3-7: مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري

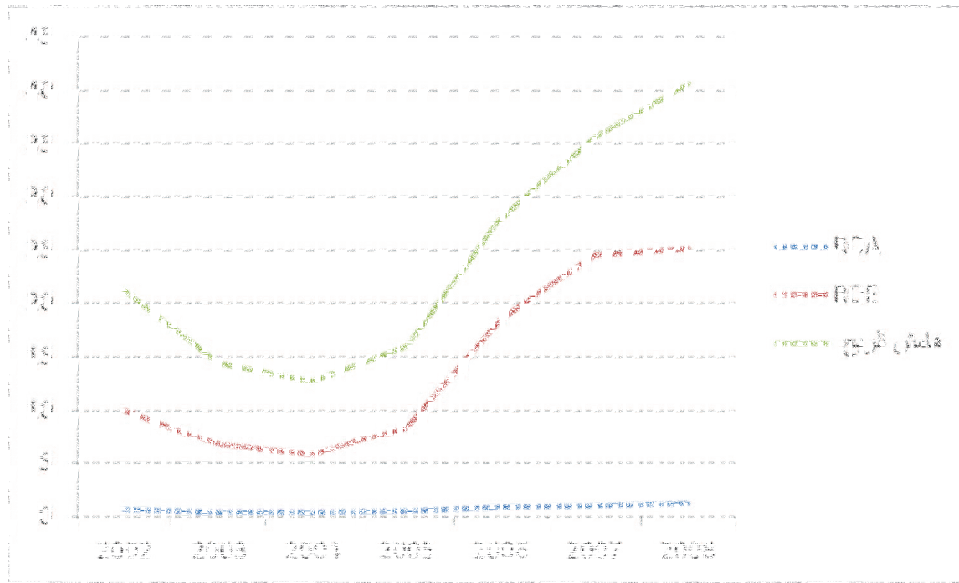
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ROA	%0,64	%0,41	%0,35	%0,48	%0,89	%1,05	%1,20
ROE	%10,03	%6,79	%5,83	%8,44	%18,50	%24,57	%25,16
هامش الربح	%21,17	%14,46	%12,79	%16,07	%27,99	%35,64	%40,62

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 1

وللتوضيح نقترح الشكل التالي:

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

شكل رقم 3-4: مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري 2002-2008.



المصدر اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 7-3.

يلاحظ توافق في اتجاه المؤشرات الثلاثة للربحية (ROA, ROE, هامش الربح) حيث شهدوا انخفاضا خلال سنتي 2003 و 2004 وهي السنوات التي شهدت قضية بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري الجزائري، وأيضا دخول قانون النقد والقرض 11-03 حيز التنفيذ وهو ما أثر في ربحية البنوك حيث حققت خلال سنة 2004 أدنى مستويات الربحية بـ 0.35 كعائد على رأس المال و 5.83 عائد على حقوق الملكية، وهامش ربح مقدر 12.79 قبل أن تعرف مؤشرات الربحية تحسنا مستمرا ابتداء من سنة 2005 حتى بلغ العائد على رأس المال، العائد على حقوق الملكية وهامش الربح أعلى معدلاتها (ROA %1.20, ROE%25.16، هامش الربح %40.62) سنة 2008 كما عرفت سنة 2008 أكبر معدل نمو لهامش الربح (%39.74) والعائد على حقوق الملكية (%24.18).

وبمقارنة تطور مؤشرات الربحية مع تطور مؤشر منفعة الأصول ومؤشر الرافعة المالية يمكن تحديد مصدر التغير في مؤشرات الربحية، والجدول التالي يبين تطور منفعة الأصول والرافعة المالية للبنوك الجزائرية.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

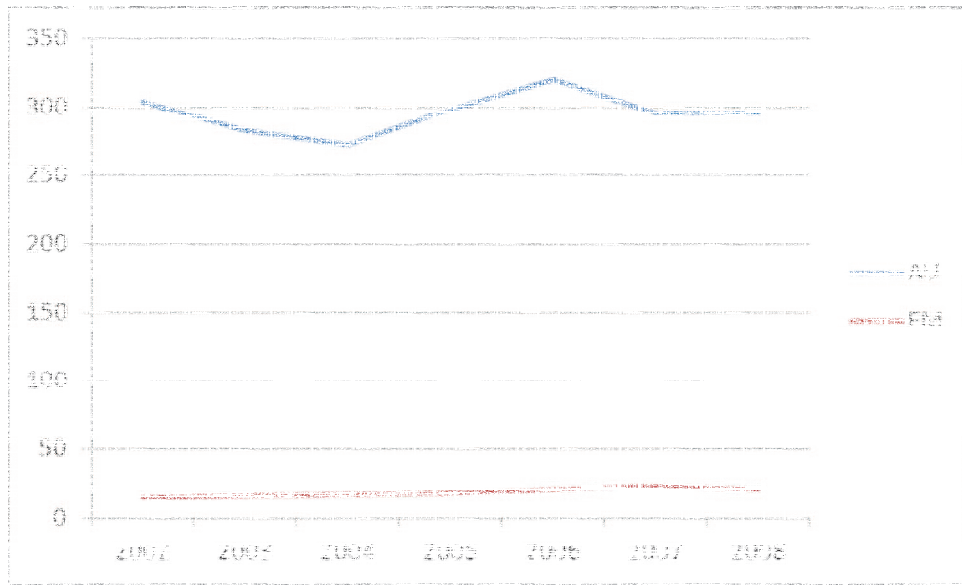
جدول رقم 3-8: منفعة الأصول والرافعة المالية للبنوك الجزائرية 2002-2008

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
AU	304,13	282,67	271,83	297,91	319,58	295,32	295,39
EM	15,67	16,56	16,66	17,58	20,79	23,40	20,97

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 2

والشكل التالي يوضح مؤشر الرافعة المالية ومنفعة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2002-2008.

شكل رقم 3-5: منفعة الأصول والرافعة المالية للبنوك الجزائرية 2002-2008



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3-8.

من الشكل والجدول السابقين يمكن استنتاج أن انخفاض العائد على الأصول خلال سنتي 2002 و 2003، يعود إلى نقص الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه انخفاض مؤشر هامش الربح خلال هذه الفترة، و إلى سوء استخدام الأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول خلال نفس الفترة، ليشهد القطاع المصرفي الجزائري بعد ذلك تحسنا في التحكم ومراقبة التكاليف خلال باقي سنوات الدراسة، وهو ما ساهم في ارتفاع مؤشر

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

العائد على الأصول للقطاع، وتذبذب فيما يخص كفاءة استخدام الأصول حيث حققت ارتفاعا خلال سنتي 2005 و2006 قبل أن تتخف خلال سنة 2007 إلى 295.32 لتستقر عند هذه القيمة سنة 2008. إلا أن هذا لم يمنع مؤشر العائد على الأصول من تحقيق أعلى نسبة نمو في هذه السنة.

أما فيما يخص مؤشر الرافعة المالية فقد ظل في ارتفاع منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2007 وهو ما يوضح توسع اعتماد البنوك على الاقتراض رغم ما يكتسبه هذا الأخير من مخاطرة، وانعكست استراتيجية التمويل هذه على مؤشر العائد على حقوق الملكية في هذه الفترة وخاصة بعد سنة 2004 حيث تزامنت مع الاستخدام الأمثل للأصول. إلا أنه سنة 2008 سجلت الرافعة المالية للقطاع المصرفي الجزائري انخفاضا بأكثر من 10% من قيمتها وهو ما أثر على معدل نمو العائد على حقوق الملكية في هذه السنة حيث انخفض إلى 13.97% بعدما نمت في 2005، 2006 و2007 ب 25,65%، 74,18% و 27,33% على التوالي.

المطلب الثاني: أثر هيكل السوق على العائد على الاستثمار

لدراسة أثر هيكل السوق على العائد على الاستثمار في السوق المصرفي الجزائري نقوم باستخدام نموذج الانحدار حيث:

العائد على الاستثمار (ROA): متغير تابع.

- الرافعة المالية؛
- منفعة الأصول؛
- تركيز السوق؛
- وفورات الحجم.

متغيرات مستقلة.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

ولتقدير النموذج يتم إدخال المتغيرات الواحد تلو الآخر إلى النموذج بالتسلسل، مع استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود المتغيرات الأخرى، وبالاستعانة ببرنامج SPSS 15.0 تم التحصل على النموذج التالي:

$$ROA = -4.041 + 0.089 EM + 0.009 AU + 0.007 C_r$$

(2.42) (0.031) (0.007) (0.008)

تم إدخال الرافعة المالية أولاً لكونها تتمتع بأكبر معامل ارتباط بسيط (0.86)، كما أن قيمة P كانت أصغر قيمة حيث كانت 0.016 في نموذج انحدار ROA على EM (نموذج الانحدار البسيط) وهو ما يعكس اختلاف معلمة الرافعة المالية عن الصفر عند مستوى دلالة 5%، هذا وكانت قيمة P للرافعة المالية في النموذج النهائي 0.062. ثم تم ادخال مؤشر منفعة الأصول لكونها تتمتع بأعلى ارتباط جزئي مع العائد على رأس المال مع تثبيت الرافعة المالية، ثم تلاها مؤشر نسبة التركيز.

ولقد تم استبعاد وفورات الحجم من النموذج لعدم معنويتها.

ويفسر النموذج 81.5% من التباينات، أما بالنسبة لمعامل التحديد المصحح فقد بلغ 63.1% وهو ما يدل على أن النموذج متوسط التوفيق، كما يتميز النموذج بصغر الخطأ المعياري للتقدير. ولذا يمكن القول أن لهيكل السوق تأثير متوسط على مؤشر العائد على رأس المال.

وتشير معلمة الرافعة المالية إلى أن زيادة هذه الأخيرة بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على الاستثمار 0.09 نقطة هذا بثبات منفعة الأصول وتركيز السوق، كما أن زيادة مؤشر منفعة الأصول بنقطة واحدة ينتج عنه زيادة مؤشر العائد على الاستثمار بـ 0.01 نقطة، ويزيد مؤشر العائد على رأس المال بنقطة واحدة في حال زيادة مستوى تركيز السوق بـ 0.007 نقطة.

هذا وتمثل الأرقام التي بين قوسين الانحراف المعياري للمعلمة المقابلة.

المطلب الثالث: أثر هيكل السوق على العائد على حقوق الملكية

نقوم باتباع نفس خطوات تقدير نموذج أثر هيكل السوق على العائد على رأس المال، لتحديد تأثير هيكل السوق على العائد على حقوق الملكية وذلك باعتبار:

- الرافعة المالية؛
- منفعة الأصول؛
- تركيز السوق؛
- وفورات الحجم.

متغيرات مستقلة، ومؤشر العائد على حقوق الملكية متغير تابع.

ومن خلال برنامج SPSS 15.0 نتحصل على النموذج التالي:

$$ROE = -33.921 + 2.573 EM - 3.675 EC$$

$$(10.4) \quad (0.54) \quad (5.16)$$

وتم إدخال الرافعة المالية أولاً لكونها تتمتع بأكبر معامل ارتباط بسيط أيضاً (0.92)، كما أن قيمة P كانت أصغر قيمة حيث كانت 0.003 في نموذج انحدار ROE على EM (نموذج الانحدار البسيط) وهو ما يعكس اختلاف معلمة الرافعة المالية عن الصفر عند مستوى دلالة 5%، هذا وكانت قيمة P للرافعة المالية في النموذج النهائي 0.062. ثم تم إدخال مؤشر وفورات الحجم لكونها تتمتع بأعلى ارتباط جزئي مع العائد على حقوق الملكية مع تثبيت وفورات الحجم، أما بالنسبة لمؤشر نسبة التركيز ومنفعة الأصول فقد تم استبعادها من النموذج لعدم اختلاف معلماتها عن الصفر.

ويفسر النموذج 86.5% من التباينات، أما بالنسبة لمعامل التحديد المصحح فقد بلغ 79.7% وهو ما يدل على أن النموذج جيد التوفيق، كما يتميز النموذج بصغر الخطأ المعياري للتقدير، ولذا يمكن القول أن لهيكل السوق تأثير قوي على مؤشر العائد على حقوق الملكية.

ويشير النموذج السابق إلى أن الزيادة في الرافعة المالية بنقطة واحدة ينتج عنه زيادة في العائد على حقوق الملكية ب 2.57 نقطة، هذا وتؤثر وفورات الحجم تأثيراً عكسياً في العائد

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

على حقوق الملكية بحيث أن الزيادة في وفورات الحجم بوحدة واحدة يخفض من العائد على حقوق الملكية ب 3.67 نقطة في حال ثبات الرافعة المالية، وهو ما يدل على أن متوسط حجم المؤسسات البنكية في الجزائر تجاوز الحجم الأمثل.

المطلب الرابع: أثر هيكل السوق على هامش الربح

لتقدير نموذج أثر هيكل السوق على هامش ربح البنوك الجزائرية نستخدم نفس طريقة التقدير في المطلبين السابقين حيث:

- الرافعة المالية؛
- منفعة الأصول؛
- تركيز السوق؛
- وفورات الحجم.

متغيرات مستقلة، ومؤشر العائد على حقوق الملكية متغير تابع.

وباستخدام برنامج SPSS 15.0 نتحصل على النموذج التالي:

$$ROE = -32.709 + 3.046 EM - 6.16 EC$$

$$(10.4) \quad (0.54) \quad (5.16)$$

وتم إدخال الرافعة المالية أولاً لكونها تتمتع بأكبر معامل ارتباط بسيط أيضاً (0.85)، كما أن قيمة P كانت أصغر قيمة حيث كانت 0.016 في نموذج انحدار PM على EM وهو ما يعكس اختلاف معلمة الرافعة المالية عن الصفر عند مستوى دلالة 5%، هذا وكانت قيمة P للرافعة المالية في النموذج النهائي 0.062. ثم تم ادخال مؤشر وفورات الحجم لكونها تتمتع بأعلى ارتباط جزئي مع هامش الربح مع تثبيت الرافعة المالية، أما بالنسبة لمؤشر نسبة التركيز ومنفعة الأصول فقد تم استبعادها من النموذج لعدم اختلاف معلوماتها عن الصفر.

ويفسر النموذج 74.7% من التباينات، أما بالنسبة لمعامل التحديد المصحح فقد بلغ 62% وهو ما يدل على أن النموذج متوسط التوفيق، كما يتميز النموذج بصغر الخطأ المعياري للتقدير. ولذا يمكن القول أن لهيكل السوق تأثير متوسط على مؤشر هامش الربح.

الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري

ويشير النموذج السابق إلى أن الرافعة المالية تؤثر تأثيراً إيجابياً في هامش الربح، حيث يزيد هامش الربح بـ أكثر من ثلاثة نقاط كلما زادت الرافعة المالية بنقطة واحدة، هذا مع ثبات وفورات الحجم. وتؤثر وفورات الحجم تأثيراً عكسياً في العائد على حقوق الملكية كما في نموذج انحدار العائد على حقوق الملكية على هيكل السوق، حيث أن الزيادة في وفورات الحجم بوحدة واحدة يخفض من العائد على حقوق الملكية بـ 6.16 نقطة في حال ثبات الرافعة المالية.

ومن النماذج الثلاثة السابقة يلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة قد أدخلت، وعليه فإن ربحية السوق تتأثر بجميع هذه المتغيرات، إلا أن بعض المتغيرات تؤثر في بعض مؤشرات الربحية دون أخرى، وتختلف أيضاً شدة التأثير على حسب المتغيرات المستقلة والتابعة المستعملة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا للقطاع المصرفي الجزائري برزت أربعة مراحل أساسية مر بها منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية اليوم، ابتداء من مرحلة النشأة خلال فترة الاحتلال، ثم مرحلة ظهور النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال من إرث المؤسسات والهيكل الموجودة، ليشهد بعد ذلك القطاع فترة الإصلاحات والتي عرفت موجتين أساسيتين من الإصلاح، الموجة الأولى بعد سنة 1986 والثانية بعد سنة 2003، كما جاءت نتائج الفصل الثالث لتؤكد تأثير ربحية القطاع المصرفي الجزائري بهيكله، على غرار نتائج الدراسة النظرية ونتائج الدراسات التجريبية السابقة.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر هيكل السوق على أداء القطاع المصرفي الجزائري بصفة عامة وعلى ربحيته بصفة خاصة، متبعين في ذلك نموذج (هيكل - سلوك - أداء) المأخوذ من الاقتصاد الصناعي، وتم اختيار القطاع المصرفي الجزائري لاختبر تجريبيا مدى صحة فرضيات الدراسة، لما للقطاع من أهمية بالغة في الاقتصاديات الوطنية، وكذلك للتحويلات التي مر بها هيكله نتيجة الإصلاحات التي مسته بصفة خاصة بعد سنة 1990، مما يسمح لنا باختبار العلاقة بشكل يعطي أكثر مصداقية للنتائج.

وجاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- من خلال دراستنا لأدبيات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الصناعي تجلت العلاقة الموجودة بين هيكل السوق والربحية، حيث اتفقت جميع الدراسات على التأثير الذي يمارسه الهيكل على الربحية رغم أنها اختلفت في طريقة التحليل حيث تأرجحت بين التبسيط في الاقتصاد الجزئي والإحاطة الشاملة للاقتصاد الصناعي، وكذلك من حيث أهمية و ثقل هيكل السوق في تحديد الربحية، وهذا راجع إلى المفاضلة بين الهيكل والسلوك حسب مدارس الاقتصاد الصناعي، بينما تعتبر المدرسة التقليدية هيكل السوق حجر الأساس للتحليل، جعلت المدرسة الحديثة للاقتصاد الصناعي سلوك المؤسسات محور التحليل، رغم هذا لا يختلف الحقلين حول التأثير القوي و المباشر الذي يقوم به على ربحية للقطاع ، لذ ومما سبق نسلم بصحة الفرضية الأولى.

- عرف الاقتصاد الجزائري خطوات جادة في عملية الإصلاح، والتي شملت القطاع المصرفي، حيث عرف عدة تحولات جذرية تماشيا مع هذه الإصلاحات، وقد مر القطاع المصرفي الجزائري بثلاثة مراحل أساسية:

- مرحلة الاحتمال: وقد انعكست ازدواجية الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة على القطاع المصرفي الجزائري، حيث تميز بوجود نوعين من المؤسسات البنكية: مؤسسات بنكية متطورة موجهة لتمويل الاقتصاد

الفرنسي، ومؤسسات بنكية أقل تطورا كانت موجهة للقطاعات التقليدية والنشاطات المحلية الجزائرية؛

- مرحلة 1962-1985: تميزت هذه الفترة بظهور مؤسسات السيادة الوطنية المالية، كما تميزت بانعدام المنافسة بين البنوك نظرا لتقسيم مهامها بين القطاعات ولعدم قدرتها على اتخاذ القرارات بسبب المركزية، ونحصر دورها في كونها أداة لتنفيذ مخططات الدولة تماشيا والنظام الاشتراكي المتبع في تلك الفترة؛
- مرحلة الإصلاحات: يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين، الإصلاحات 1986-1989 والإصلاحات التي جاءت بعد 1990.

وقد سمحت الإصلاحات التي شهدتها القطاع خلال الفترة الأولى مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 بفتح السوق المصرفي الجزائري أمام البنوك الخاصة والأجنبية، وهذا ما انعكس على عدد البنوك الناشطة في القطاع خلال الفترة 1990-2003، ليأتي بعدها الأمر 03-11 ليضيق من هذا الانفتاح، ويرفع من الإجراءات الاحترازية، لتكثيف المؤسسات البنكية الجزائرية مع المقاييس العالمية، وهذا ما لم تستطع أن تواكبه بعض البنوك فاضطرت لطلب سحب اعتمادها، لهذا تبين لنا أن الإصلاحات التي شهدتها القطاع أثرت وبشكل مباشر على هيكل السوق المصرفي الجزائري، وهذا ما يدعم الشطر الأول من الفرضية الثانية، كما أثر التغيير في الهيكل على المنافسة البنكية في القطاع رغم سيطرة البنوك العمومية على النشاط البنكي في الجزائر، واكتفاء البنوك المعتمدة حديثا بحصص سوقية صغيرة نسبيا، وهذا ما يؤكد أنه تأثر مؤشرات ربحية القطاع بهذه التغييرات، حيث شكلت سنوات الدخول الإصلاحات نقاط انعطاف في هذه المؤشرات، ما دفعنا لتأكيد الشطر الثاني من الفرضية القائل بتأثر شدة المنافسة البنكية بالإصلاحات التي مر بها القطاع البنكي الجزائري.

- تتأثر مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري بالإيجاب بكل من درجة تركيز السوق، الرافعة المالية ومنفعة الأصول، بينما تؤثر وفورات الحجم سلبا في مؤشرات الربحية، وهو ما يعكس قدرة هيكل السوق المصرفي الجزائري على التأثير في ربحية القطاع بصفة خاصة، وبأدائه بصفة عامة، كما يدل على ارتباط ربحية القطاع المصرفي الجزائري بهيكله، وهو ما يتوافق مع الفرضية الثالثة للدراسة.

اقتراحات: بناء على النتائج السابقة نقترح ما يلي:

- تقوية دور البنك المركزي ومجلس النقد والقرض من خلال تعزيز استقلاليتهما، تدعيما للمنافسة و للتقليل من تدخل الدولة خاصة بعد صدور الأمر 03-11؛
- تشجيع دخول مؤسسات بنكية جديدة، لعدم بلوغ السوق المصرفي الحجم الأمثل؛
- دعم البنوك الخاصة وتفعيل دورها، للتخفيف من سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفي الجزائري؛
- الحث على المضي في عصرنة البنوك وتقديم المساعدات اللازمة لذلك، في مقدمتها التطوير التكنولوجي، إدخال مفهوم البنك الشامل لتغطية كافة متطلبات العملاء.

أفاق البحث:

استكمالا للدراسة ولتغطية جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع نقترح الإشكاليات التالية:

- السلوك الاستراتيجي في السوق المصرفي الجزائري وأثره على ربحية القطاع؛
- إستراتيجية تكييف النظام المصرفي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية العالمية؛
- تحرير القطاع المصرفي وسبل دعم تنافسية البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- 1 أحمد رشاد موسى: اقتصاديات المشروع الصناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
- 2 أحمد سعيد بامخرمة: اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994.
- 3 أحمد غنيم : صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2002.
- 4 الزبيدي حمزة محمود: إدارة المصارف ،استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
- 5 الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 6 جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، كتاب الأمة، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، 1986 .
- 7 حسين النوري: بحوث قانونية في البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1974.
- 8 روجر كلارك: اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير الطاهر، دار المريخ، الرياض، 1994 .
- 9 زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة: إدارة البنوك، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان، الأردن، 1996.
- 10 سعيد سيف النصر: دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية وتحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 11 سلمان أبو دياب: اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
- 12 شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

- 13 صلاح الدين حسن السيبي: نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت 1998.
- 14 طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية تحليل، العائد والمخاطرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999.
- 15 عبد السلام أبو قحف: أساسيات التنظيم والإدارة، ج1، ط3، دار المعرفة، عمان، 2001.
- 16 عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 17 عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 1997.
- 18 عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2000.
- 19 علاء الدين زعتري: الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، دارالكلم الطيب، دمشق، 2000.
- 20 غريب الجمال: المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون، دار الشروق، القاهرة، 1972.
- 21 فلاح الحسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري: إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 22 فلاح حسن عداي الحسيني: الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 23 محمد أيمن عزت الميداني: الإدارة التمويلية في الشركات، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999.
- 24 محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 25 محمد عبده مصطفى: تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 1998.

26 محمد عثمان شبير: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2001 .

27 نبيل مرسي خليل: الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

28 يوسف كمال محمد: فقه الإقتصاد النقدي، ط1 ، دار الصابوني ، القاهرة، 1993 .

II. الرسائل الجامعية:

1 علي عبد الله: اثر البيئة على أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999.

2 قريشي محمد الجموعي: قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية 2003- خلال الفترة 1994، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

3 بعداش عبد الكريم: النقود والرقابة المصرفية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (فرع النقود والمالية)، جامعة الجزائر، 1999.

4 عبد الرحمن بلحفصي، محاضرات في الإقتصاد المصرفي، محاضرات غير منشورة، جامعة سطيف، 1989.

III. القوانين و الأوامر:

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البنوك والقروض 86-12 الصادر ب 1986/08/19، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 20 /08 /1986.

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12 الصادر ب 1988/01/12، الجريدة الرسمية العدد 2، الصادرة بتاريخ 18 /01 /1988.

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-10 الصادر ب 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية، العدد16، الصادرة بتاريخ 18 /04 /1990.

- 4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26 /08 /2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 28 /08 /2003.
- 5 نظام بنك الجزائر رقم 01 - 04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية.
- 6 نظام بنك الجزائر رقم 02 - 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر.
- 7 نظام بنك الجزائر رقم 03 - 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية.

IV. المقالات والمدخلات:

أ- المقالات:

- 1 الطيب ياسين: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد الثالث، مارس، 2005.
- 2 عزت عبد الله : نحو نظام للمصارف الشاملة، إطار وضوابط الاندماج المصرفي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2000.
- 3 مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، السنة السادسة سبتمبر، 1998.
- 4 محمد جموعي قريشي: تقييم أداء المؤسسات المصرفية" دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية -خلال الفترة-1994-2000، مجلة الباحث، العدد الثالث، مارس، 2005.
- 5 محمود صديق زين، أحمد سعيد بامخرمة: قياس التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية (1395-1405هـ)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م2، 1989.

ب- المداخلات:

- 1 بن بريكة عبد الوهاب, صيفي وليد: دور مقاييس التركيز والامساواة في قياس التركيز الصناعي و السلطة على الأسواق، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية، 02 و03 ديسمبر 2008، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 2 بلعزوز بن علي، كنوش عاشور: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004.
- 3 صقر أحمد: مسؤولية المصارف عن أعمالها وخدماتها، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية بيروت، 1993.
- 4 مفتاح صالح: إدارة النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس 2005.
- 5 مليكة زغيب، حياة النجار: النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -الواقع والتحديات، جامعة الشلف 2004.

v. التقارير:

- 1 تقارير بنك الجزائر السنوية 2003-2008.
- 2 تقارير نشاط: CPA-BNA-BADR-CNEP -B.

ثانيا المراجع باللغات الأجنبية:

I. Ouvrages :

- 1 Abaabacar mbengue; **paradigme scp, théorie évolutionniste et management stratégique: debat anciens, données anciennes, résultats nouveaux**, aims;2005.
- 2 Ammour Benhalima :**Le système bancaire Algérien, texte et réalité**, ed. Dahleb ; algerie,1997.
- 3 Anne Marie Fericeli, Bruno Sire ,**Performance et Ressources Humaines**, Edition Economica, paris,1996.

- 4 Arnold Heertje, Patrice Pieretti, Philippe Barthélémy : **Principes d'économie politique**, édition de boeck université, 2003.
- 5 Bernard Jurion : **Économie politique**, de boeck, 3 édition, paris, 2006.
- 6 Emmanuel Nyahoho : **Finances internationales: théorie, politique et pratique**, presses de l'université du Québec, 2002.
- 7 Frederic Mishkin: **Monnaie, banque et marchés financiers**, pearson, France, 2010
- 8 F. Guyot : **Éléments de microéconomie**, édition technip, paris, 1985.
- 9 Godefroy dang nguyen: **économie industrielle appliquée**, librairie vuibert, paris, 1995.
- 10 Jean Magnan de Bornier. **Les Barrières a l'entré**. Université Paul Cézanne Aix-Marseille, 2004.
- 11 Jean pierre angelier: **économie industrielle élément et méthode**, EPU, alger, 1993.
- 12 Jean-louis levet: **Economie industrielle en évolution**. economica, paris, 2004.
- 13 K. Huynh, D. Besancenot: **économie industrielle**, bréal, France, 2004
- 14 Mark montoussé, isabelle waquet: **microéconomie**, 2 édition, bréal, paris, 2008.
- 15 M rouach ,g , n aubleau, **le contrôle de gestion bancaire** 3ème édition , banque éditeur paris 1998.
- 16 Philippe aghion et autres : **microéconomie**, pearson education France, paris, 2010.
- 17 p charles : **économie et gestion bancaire** –dunad –paris 1999.
- 18 v- debelst autres **les risque financiers l'aentreprise** , economica , paris 1992.
- 19 Yadolah Dodge: **Statistique: dictionnaire encyclopédique**, springer, suisse, 2002

II. Mémoires :

1. Ben Malek Riad, La Réforme du secteur bancaire en Algérie, mémoire de maîtrise sciences économiques, Université Toulouse 1998-99.

2. RANAIVOSON Heritiana RenaudDate: DIVERSITÉ DE LA PRODUCTION ETSTRUCTURE DE MARCHÉ. LE CAS DE L'INDUSTRIE MUSICALE, Thèse pour le Doctorat de Sciences Economiques, UNIVERSITÉ DE PARIS 1, PANTHÉON-SORBONNE ,2008.
3. Jems Stevenson: **L'évolution du marché de la téléphonie cellulaire en Haïti de 1999 à2006: Une analyse de la concurrence dans ce secteur** d'Etudes Supérieures (DES) en Economie Appliquée,2006.

III. rapports:

1. rapports annuelles de la banque d'Algérie 2003-2008.

مواقع الأتترنيت:

1. Athanasoglou, Panayiotis, Delis, Manthos and Staikouras, Christos: **PDETERMINANTS OF BANK PROFITABILITY IN THE SOUTH EASTERN EUROPEAN REGIO**, Munich Personal RePEc Archive, 2006. http://mpr.ub.uni-muenchen.de/10274/1/MPRA_paper_10274.pdf . 04/02/2010.
2. Hung-Yi Wu ,Gwo-Hshiong Tzeng ,Yi-Hsuan Chen: **A fuzzy MCDM approach for evaluating banking performance based on Balanced Scorecard**, Elsevier Ltd 2009. <http://www.knu.edu.tw/lecture/教學資料/ELECTRE/Exa.5.13.09/A%20fuzzy%20MCDM%20approach%20for%20evaluating%20banking%20perf> . 16/01/2010.
3. Murat Yildizoglu: **oligopole**, <http://yildizoglu.ubordeaux4.fr,16/08/2009>.
4. Tabi ATEMNKENG J, NZONGANG Joseph: **Market Structure and Profitability Performance in the Banking Industry of CFA Countries: _ The Case Of Commercial Banks In Cameroon**. http://www.jsdafrica.com/Jsda/Summer_2006/PDF/ARC_MarketStructureProfitabilityPerformace.pdf. 23/03/2010.
5. Yao, Jean-Marie : **Approche Econométrique des Déterminants de la Rentabilité des Banques Européennes**. Munich Personal RePEc Archive, 2005. http://mpr.ub.uni-muenchen.de/17368/1/MPRA_paper_17368.pdf . 04/02/2010.

الفهرس

<u>الصفحة</u>	<u>الفهرس</u>
	<u>كلمة شكر</u>
	<u>المخلص</u>
أ- ه	<u>مقدمة عامة</u>
	<u>الفصل الأول: هيكل السوق</u>
2	<u>تمهيد</u>
3	<u>المبحث الأول: هيكل السوق والنظرية الاقتصادية الجزئية</u>
3	<u>المطلب الأول: سوق المنافسة التامة</u>
5	<u>المطلب الثاني: الاحتكار</u>
8	<u>المطلب الثالث: سوق احتكار القلة و المنافسة الاحتكارية</u>
15	<u>المبحث الثاني: نموذج (هيكل-سلوك-أداء)</u>
15	<u>المطلب الأول: ظهور وتطور نموذج (هيكل-سلوك-أداء)</u>
18	<u>المطلب الثاني: عناصر نموذج (هيكل-سلوك-أداء)</u>
21	<u>المبحث الثالث: عناصر هيكل السوق</u>
22	<u>المطلب الأول: تركيز السوق</u>
28	<u>المطلب الثاني: عوائق الدخول إلى القطاع</u>
32	<u>المطلب الثالث: التمييز في المنتجات داخل القطاع</u>
34	<u>خلاصة الفصل الأول</u>
	<u>الفصل الثاني: ربحية القطاع المصرفي وعلاقتها بهيكل السوق</u>

36	تمهيد
37	<u>المبحث الأول: الأداء ومؤشرات قياسه</u>
37	المطلب الأول: تعريف الأداء
37	المطلب الثاني: مؤشر الربحية
39	المطلب الثالث: مؤشر الكفاءة
42	المطلب الرابع: مؤشر التطور التقني
44	<u>المبحث الثاني: الربحية في المؤسسات البنكية</u>
44	المطلب الأول: مفهوم البنك كمؤسسة اقتصادية
49	المطلب الثاني: من المصرف التقليدي إلى المصرف الشامل في ظل العولمة
53	المطلب الثالث: الأعمال المصرفية ومصادر العوائد في المؤسسات البنكية
57	<u>المبحث الثالث: الارتباط النظري والدراسات التجريبية بين الهيكل و الربحية في القطاع المصرفي</u>
57	المطلب الأول: مؤشرات قياس الربحية والأداء في المؤسسات البنكية
69	المطلب الثاني: الارتباط النظري بين الهيكل و الربحية
71	المطلب الثالث: الدراسات التجريبية حول الهيكل والربحية في قطاع البنوك
77	<u>خلاصة الفصل الثاني</u>
	<u>الفصل الثالث: تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري</u>
79	تمهيد
80	<u>المبحث الأول: نشأة و تطور القطاع المصرفي الجزائري</u>
86	المطلب الأول: القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

88	المطلب الثاني: القطاع المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية (62-85).....
93	المطلب الثالث: القطاع المصرفي الجزائري خلال الإصلاحات 1986-2003
101	المطلب الرابع: القطاع المصرفي الجزائري بعد إصلاحات 2003
103	<u>المبحث الثاني</u> : هيكل السوق في القطاع المصرفي الجزائري
103	المطلب الأول: عوائق الدخول إلى القطاع المصرفي في الجزائر.....
110	المطلب الثاني: تركيز السوق في القطاع المصرفي الجزائري.....
112	المطلب الثالث: تمييز المنتجات
113	<u>المبحث الثالث</u> : أثر هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري
113	المطلب الأول: ربحية القطاع المصرفي الجزائري
116	المطلب الثاني: أثر هيكل السوق على العائد على الاستثمار.....
118	المطلب الثالث: أثر هيكل السوق على العائد على حقوق الملكية.....
119	المطلب الرابع: أثر هيكل السوق على هامش الربح
121	<u>خلاصة الفصل الثالث</u>
122	<u>الخاتمة</u>
126	<u>قائمة المراجع</u>
134	<u>فهرس المحتويات</u>
138	<u>قائمة الجداول</u>
139	<u>قائمة الاشكال</u>
140	<u>الملاحق</u>

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
67	ملخص مؤشرات المخاطر	1-2
71	يوضح أهم مؤشرات قياس ربحية المصرف	2-2
107	تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر 2003-2008	1-3
109	الحصة السوقية للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر 2000-2008	2-3
112	وفورات الحجم لدى عينة من البنوك في الجزائر (2000-2008)	3-3
113	متوسط وفورات الحجم	4-3
114	الحصص السوقية لمجموعة من البنوك الجزائرية (2000-2008)	5-3
115	درجة تركيز السوق البنكي في الجزائر (2000-2009)	6-3
116	مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري	7-3
118	منفعة الأصول والرافعة المالية للبنوك الجزائرية 2002-2008	8-3

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	توازن المنتج في سوق المنافسة التامة	1-1
10	توازن المنتج في سوق احتكار القلة	2-1
12	منحنى رد الفعل.	3-1
16	الشكل الأولي للنموذج هيكل-سلوك-أداء	4-1
18	النموذج الأساسي لهيكل-سلوك-أداء وتطوره.	5-1
27	منحنى لورنس لتركيز إحدى القطاعات	6-1
63	نموذج العائد على حقوق الملكية	1-2
86	بنية الجهاز المصرفي والمالي قبل الاستقلال	1-3
94	إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر	2-3
110	الحصة السوقية للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر 2000-2008	3-3
117	مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري 2002-2008.	4-3
118	منفعة الأصول والرافعة المالية للبنوك الجزائرية 2002-2008	5-3

الملاحق

ملحق رقم 1- مصاريف ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
pib	4123,5	4260,8	4541,9	5 266,80	6 150,40	7 563,60	8 520,60	9306,2	10 993,80
total actif/pib			25,72623792	41,77584112	52,55024063	56,1	61,8	69,3	66,3
total actif			1168,46	2200,25	3232,05	4243,1796	5265,7308	6449,1966	7288,8894
part actif			87,5	92,8	92,1	91,4	91,7	92,2	90,8
actif public			1022,4025	2041,832	2976,71805	3878,266154	4828,675144	5946,159265	6618,311575
roe			8,11	6,24	3,93	5,63	17,41	23,64	25,01
roa			0,51	0,37	0,23	0,3	0,75	0,87	0,99
lf			16	17	17	18	23	27	25
oe public			64,29411529	121,0701667	174,2099622	206,6571663	208,0130016	218,8307344	261,9803462
resultat			521,425275	755,47784	684,6451515	1163,479846	3621,506358	5173,158561	6552,128459
t charg/ t produit			95	98	97	92,02	77,14	69,24	60,03
MARGE DE PROFIT			17,29	13,85	7,46	10,7	25,11	33,39	40,07
MARGE BANCAIR			2,97	2,7	2,58	2,82	2,97	2,61	2,47
part actif			0,125	0,072	0,079	0,086	0,083	0,078	0,092
actif privé			146,0575	158,418	255,33195	364,9134456	437,0556564	503,0373348	670,5778248
roe p			21,59	12,57	23,59	25,43	23,4	28,1	25,6
roa p			1,58	0,91	1,72	2,38	2,49	3,21	3,27
lf p			14	14	14	11	9	9	8
tcharg/tproduit			78	86	76	62,3	71,47	61,6	61,37
resultat			230,77085	144,16038	439,170954	868,4940005	1088,268584	1614,749845	2192,789487
oe privé			10,68878416	11,46860621	18,61682721	34,15233978	46,50720446	57,46440728	85,65583934
MARGE DE PROFIT			44,63	20,44	39,74	50,88	40,54	45,83	42,31
			3,54	4,46	4,33	4,67	5,69	7,01	7,73
total oe			74,98289945	132,5387729	192,8267894	240,8095061	254,5202061	276,2951417	347,6361856
résultat total			752,196125	899,63822	1123,816106	2031,973847	4709,774942	6787,908405	8744,917947
roa total			0,64	0,41	0,35	0,48	0,89	1,05	1,20
Roe T			10,03	6,79	5,83	8,44	18,50	24,57	25,16

المصدر: تقرير البنك المركزي للسنوات 2003-2008.

الملحق رقم 2- مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
résultat total	752,20	899,64	1123,82	2031,97	4709,77	6787,91	8744,92
roa total	0,64	0,41	0,35	0,48	0,89	1,05	1,20
resultat PUBLIC	521,43	755,48	684,65	1163,48	3621,51	5173,16	6552,13
PRIVÉ	230,77	144,16	439,17	868,49	1088,27	1614,75	2192,79
actif public	1022,40	2041,83	2976,72	3878,27	4828,68	5946,16	6618,31
actif privé	146,06	158,42	255,33	364,91	437,06	503,04	670,58
MARGE DE PROFIT public	17,29	13,85	7,46	10,70	25,11	33,39	40,07
MARGE DE PROFIT privé	44,63	20,44	39,74	50,88	40,54	45,83	42,31
MARGE BANCAIR public	2,97	2,70	2,58	2,82	2,97	2,61	2,47
matgebancair privé	3,54	4,46	4,33	4,67	5,69	7,01	7,73
total actif	1168,46	2200,25	3232,05	4243,18	5265,73	6449,20	7288,89
pnb public	3036,54	5512,95	7679,93	10936,71	14341,17	15519,48	16347,23
pnb privé	517,04	706,54	1105,59	1704,15	2486,85	3526,29	5183,57
pnb yotal	3553,58	6219,49	8785,52	12640,86	16828,01	19045,77	21530,80
marge de profit	21,17	14,46	12,79	16,07	27,99	35,64	40,62
AU	304,13	282,67	271,83	297,91	319,58	295,32	295,39
EM	15,67	16,56	16,66	17,58	20,79	23,40	20,97

المصدر: تقرير البنك المركزي 2003-2008، تقرير نشاط البنوك 2002-2008 و الملحق رقم 1.

ملحق رقم-3- القروض الممنوحة والحصص السوقية لعينة من المصارف الجزائرية.

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
CNEP – B-	القروض الممنوحة	20146 2	26983 7	29002 4	31604 8	27478 1	46305 1	29227 9	56172 3	66189 0
	الحصة السوقية	20,287 1347	25,038 2528	22,907 9288	22,927 382	17,908 1823	26,029 9531	15,349 9655	25,489 9941	25,319 9954
BADR	القروض الممنوحة	19287 6	23455 4	26476 2	31418 3	31459 1	32006 9	23342 1	44976 2	54041 7
	الحصة السوقية	19,422 5283	21,764 3331	20,912 5764	22,792 0875	20,502 7021	17,992 3616	12,258 8496	20,409 4024	20,673 1571
BNA	القروض الممنوحة	17538 5	24126 9	26509 0	29042 6	27878 7	30422 8	20782 8	44773 9	47049 0
	الحصة السوقية	17,661 1923	22,387 4199	20,938 4839	21,068 66	18,169 2636	17,101 8755	10,914 7514	20,317 6022	17,998 1638
CPA	القروض الممنوحة	16242 6	18583 8	18842 8	21940 5	22975 3	24343 7	14723 7	29401 8	33815 2
	الحصة السوقية	16,356 2267	17,243 9614	14,883 2345	15,916 5135	14,973 5921	13,684 5697	7,7326 2147	13,342 0157	12,935 6949
المجموع	القروض الممنوحة	99305 3	10776 99	12660 42	13784 74	15343 88	17789 16	19041 02	22037 00	26141 00
	الحصة السوقية	73,727 082	86,433 9672	79,642 2236	82,704 643	71,553 74	74,808 7599	46,256 188	79,559 0144	76,927 0112
اجمالي القروض		73214 9	93149 8	10083 04	11400 62	10979 12	13307 85	88076 5	17532 42	20109 49

المصدر: تقرير البنك المركزي 2008-2002، وميزانيات وجدول حسابات نتائج البنوك (cnep-b,BADAR, BNA, CPA)

. 2008-2000

ملحق رقم 4 تكاليف ووفورات حجم عينة من البنوك الجزائرية

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط
BNA	التكاليف الكلية	17430	15705	13949	13696	13081	13993	14097	14161	14001	
	القروض الممنوحة	17538 5	24126 9	26509 0	29042 6	27878 7	30422 8	20782 8	44773 9	47049 0	
	وفورات الحجم	-	-0,263	-1,132	-0,190	1,120	0,764	-0,023	0,004	-0,222	0,007
CNEP B-	القروض الممنوحة	20146 2	26983 7	29002 4	31604 8	27478 1	46305 1	29227 9	56172 3	66189 0	
	التكاليف الكلية	27520	20418	22382	19664	20916	24311	22119	21530	22638	
	وفورات الحجم	-	-0,760	1,286	-1,353	-0,488	0,237	0,244	-0,029	0,289	-0,072
BDL	القروض الممنوحة	57402	62648	72944	86195	90542	10750 2	69702 6	13901 0	15780 4	
	التكاليف الكلية	6630	6311	6028	5719	6133	5983	6028	5612	5403	
	وفورات الحجم	-	-0,526	-0,273	-0,282	1,435	-0,131	0,001	0,086	-0,275	0,004
BARAK A	القروض الممنوحة	5406	8119	12467	17538	25245	26266	19580	39533	51766	
	التكاليف الكلية	494	620	767	949	1209	1198	1351	1741	1658	
	وفورات الحجم	-	0,508	0,443	0,583	0,623	-0,225	-0,502	0,283	-0,154	0,195

تقرير نشاط البنوك (BNA, CNEP-B, BDL, BARAKA) 2008-2001.